



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الانحراف عن الأصل النحوي في الأمثلة الاستعمالية الحيّة في
كتاب سيبويه في ضوء علم اللغة المعاصر.

إعداد الطالب

عمر عبدالمعطي عبدالوالي السعودي

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عباينة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الدكتوراه في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2005

الإهداء

إلى الكَرِيمِينَ العَزِيزِينَ والِدَيَّ بِرّاً وإِحْسَاناً، وإلى الَّذِي ورَثْنَا حُبَّ دِينِ اللَّهِ
والْخَيْرِ لِلنَّاسِ، وإلى الَّذِي كَانَ حُبُّنَا لَهُ بِقَدَرِ عَظِيمِ أَخْلَاقِهِ، وَجُرْأَتِهِ فِي الْحَقِّ جَدِّي
عبد الوالي عيد السَّعُودِي فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى.

عمر السَّعُودِي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله
الطيبين الطاهرين، وبعد،

فقد رُوِيَ عن عبدالله بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد
الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ لَا يَشْكُرُ لِلنَّاسِ لَا
يَشْكُرُ لِلَّهِ ". (الكشي، 1988م، ص281، رقم 894).

يطيب لي - وقبل كل شيء - أن أشكر الله العلي العظيم، فلا خير إلا منه، ولا
فضل إلا له الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وأن هيا لي أستاذاً من أساتذة العربية
يُشرف على رسالتي، فألفيته شجرة جذورها بيان وبداع، وساقها أدب رفيع،
وأغصانها عقل، وشرف منيع. واصلته فأفاض علي من درة المصون بفكره العميق،
ورأيه السديد، وجاهد معي بلسانه الزكي، الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة، الذي تقدم
علي من فضله ما اعتز به وأعجز عن شكره، فله من تلميذه خير ما يقدم المخلص
لمحبته، وخالص شكري، وعظيم تقديري وامتناني للأساتذة العلماء الأستاذة الدكتورة
ابتسام الصفار والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل والأستاذ الدكتور عبد الكريم
مجاهد الذين تجشّموا عناء القراءة والتدقيق، فأعطوا رسالتي هذه من أوقاتهم الثمينة،
وأسألوا عليها من مداد أقلامهم النيرة، فأسأل الله أن يجزيهم عني وعن طلبة العلم
خير الجزاء. وأما أولئك الذين لا يسع المجال لذكرهم فشكري إليهم ما حييت.

عمر السعودي

الرموز المستعملة في متن الرسالة

f	الفاء	>	الهمزة
ḳ	القاف	b	الباء
k	الكاف	ṭ	التاء
l	اللام	t	الثاء
m	الميم	g	الجيم المفردة
n	النون	g̣	الجيم المركبة
h	الهاء	h	الحاء
w	الواو	ḥ	الخاء
y	الياء	d	الدال
a	الفتحة القصيرة	ḍ	الذال
ā	الفتحة الطويلة	r	الراء
u	الضمة القصيرة الخالصة	z	الزاي
ū	الضمة الطويلة الخالصة	s	السين
o	الضمة القصيرة الممالة	š	الشين
ō	الضمة الطويلة الممالة	ṣ̌	الصاد
i	الكسرة القصيرة الخالصة	ḍ	الضاد
ī	الكسرة الطويلة الخالصة	ṭ	الطاء
e	الكسرة القصيرة الممالة	ž	الظاء
ē	الكسرة الطويلة الممالة	<	العين
(>)	همزة الوصل	g̣	الغين
<	يتحول إلى		

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	الرموز المستعملة في الرسالة
د - و	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الإنجليزية
1 - 26	الفصل الأول: معنى الاستعمال اللغوي
1 - 5	1.1 المقدمة
5 - 6	2.1 معنى الاستعمال اللغوي
6 - 10	3.1 أهمية الأمثلة الاستعمالية
10 - 12	4.1 معنى الانحراف عن الأصل وفائدته في الترس النحوي والتعبيد
12 - 13	5.1 الأصل النحوي
13 - 14	6.1 الأمثلة الاستعمالية
15 - 21	7.1 الضرورة الشعرية
21 - 22	8.1 القرآن الكريم وقراءاته
23 - 24	9.1 الحديث النبوي الشريف
24 - 26	10.1 الأمثال
26 - 62	الفصل الثاني: الإسناد ومتعلقاته التركيبية.
27	1.2 الإسناد
27 - 30	2.2 الإسناد في الجملة الاسمية
30 - 32	3.2 تعدد خبر المبتدأ الواحد
32	4.2 الفاعل والمفعول

35 - 33	5.2 العلامة الإعرابية للفاعل والمفعول
35	6.2 إعمال اسم الفاعل
42 - 36	7.2 لغة أكلوني البراغيث
44 - 42	8.2 النواسخ
44	9.2 النواسخ الفعلية
48 - 45	10.2 استعمالات كان وأخواتها، ودام وأصبح وأمسى
49 - 48	11.2 الانحراف في كان وبعض أخواتها...
51 - 50	12.2 الانحراف في رتبة عناصر جملة كان
56 - 51	13.2 أفعال المقاربة
57 - 56	14.2 الانحراف في ما
63 - 57	15.2 النواسخ الحرفية
91 - 64	الفصل الثالث: المعنى الدلالي للفتحة
98 - 92	الفصل الرابع: الكسرة ومعنى الإضافة...
111 - 99	الفصل الخامس: الإعراب بالتبعية
118 - 112	الفصل السادس: حروف المعاني
126 - 119	الفصل السابع: آلية إعراب الفعل المضارع
129 - 126	الخاتمة
149 - 130	المراجع

الملخص

الانحراف عن الأصل النحوي في الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبويه، في

ضوء علم اللغة المعاصر.

عمر عبد المعطي عبد الوالي السعودي.

جامعة مؤتة، 2005م.

لا يختلف اثنان على أن كتاب سيبويه، قد حظي بما لم يحظ به غيره من الكتب بالدراسة والبحث، إلا أن هذه الدراسات - وإن كثرت - فسيبقى الكتاب خالداً على مر الزمان، ثم إن الموضوعات التي احتواها ستبقى، ما لم يظهر ما يبطلها. تتبني هذه الدراسة الحديث عن الانحراف عن الأصل النحوي، الذي وقع في أمثلة سيبويه الاستعمالية الحية، على اختلاف أنواعها (القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثلة الشعرية، والأمثال العربية).

وقد جاءت في سبعة فصول، وخاتمة. أما الفصل الأول، فيتحدث عن معنى الاستعمال، وأهمية الأمثلة الاستعمالية، ومعنى الانحراف عن الأصل، وقائده في التفكير النحوي والتفعيد، وفيه حديث كذلك عن الضرورة الشعرية. ويتحدث الفصل الثاني عن الإسناد ومتعلقاته التركيبية. في حين يتحدث الفصل الثالث عن المعنى الدلالي للفتحة في المفعولات، والمحمول عليها، والمشبّه بها في اللفظ. وقد تحدث الفصل الرابع عن: الكسرة، ومعنى الإضافة، والإضافة وحروف الجر. ثم إن الفصل الخامس قد بُني للحديث عن الإعراب بالتبعية، وتبعه الفصل السادس للحديث عن حروف المعاني، المختصة وغير المختصة. وأما الفصل السابع، فقد تحدث عن آلية إعراب الأفعال، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أوردتها في الخاتمة.

Abstract
Deviation from the Syntactic Rule in Real Usage Examples of
Sibawaihi's Al-kitab in the light of Contemporary Language Science).

-soudi.

2005

-kitab) has received much more study, research, and investigation than any other similar book. Al-kitab will remain a syntactic landmark throughout time. The issues that the book covers will also prevail unless counter issues appear.

The present study deals with the deviation from the syntactic rule

examples from poetry, and from Arabic proverbs).

The study consists of seven chapters and a conclusion. The first chapter investigates the meaning of usage, the importance of usage examples, the meaning of deviation from the rule and its utility in syntactic though and rule formation. It also tackles the issues of poetic necessity. The second chapter, however, deals with predication and its relevant structures. The third chapter discusses the indicative meaning of the accusative marker (Al-fathah) in objectivals and in other similar structures. The fourth chapter deals with the dative marker (Al-kasrah), the meaning of the genitive case, and of the genitive and preposition. The fifth chapter mainly deals with the question of parsing by annexation. This chapter is followed by the sixth chapter which covers the specialized and non specialized letters of significance (meaning). The seventh chapter is devoted to discuss the question of different verb parsing mechanisms. The present study arrives at a number of results cited in the conclusion.

الفصل الأول

معنى الاستعمال اللغوي

1.1 المقدمة

تبحث هذه الدراسة موضوع الانحراف عن الأصل النحوي في الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبويه. ولقد اخترت هذا الموضوع، بناءً على طرح أستاذي الكريم، الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة عدداً من الموضوعات، كلها تستحق الدراسة، ولكن موضوع الانحراف لاقى في نفسي هوى دفعني إلى قبوله دفعا، جعلني لا أقع على موضوع يتصل بسيبويه إلا وحاولت أن أحصل عليه، ثم إنني رحت أقرأ في كل ما توافر لدي من الدراسات عن الكتاب لسيبويه، حتى رأيت أن فكرة الدراسة قد وضحت وبأن لي طريقها وتمثلتها تمثلاً ساعدني في الوقوف على الأمثلة الاستعمالية الحية التي وقفت عليها من خلال قراءة الكتاب كلمة كلمة، إذ جعلتني شروحات الكتاب، والدراسات التي تناولته أفهم عبارة سيبويه فهماً أزعم أنني قومت به بعضاً مما اعوجج من أمري في اللغة ما استطعت إليه سبيلاً، فالمعروف أن عبارة سيبويه وعرة، والإحاطة بمعانيها صعبة. وقراءتي للكتاب، هي تلك القراءة في النسخة التي اعتنى بها، محمد عبد السلام هارون؛ لأنني حاولت أن انتقي نسخة من النسخ التي حققت فوجدت أنها أفضل نسخة، وأرى أن ما لم يأت فيها من عناية بمفرداتها، وقد أتى عند من حقق الكتاب بعده من مثل: إميل يعقوب، ومحمد كاظم البكاء، يمكن أن يُضاف إلى نسخته، ولا يؤخذ على أنه تحقيق مستقل، لا سيما أن ما هُيئَ لهارون من أسباب البحث والتحقيق قليل، إذا ما وازنا بينه وبين ما هُيئَ لمن جاء بعده من الأسباب، والوسائل الحديثة في البحث والدراسة. ولا يخفى على أحد في هذا الزمان، ما تهيأ للدارسين من وفرة في الوقت والجهد في الوصول إلى المعلومة في مواقعها. والباحث في الكتاب لسيبويه، لا بد له من أن يطالع على ما يمكن أن تقع عينه عليه من الدراسات التي تناولته، لما لذلك من دور في فهم عبارات الكتاب، وهو أمر لا خلاف فيه، ولما له - كذلك - من دور في الابتعاد عن التكرار في دراسة المسألة الواحدة. وقد تبين لي أن كثيراً من الدارسين قد وقعوا في مثل هذا.

أما دراستي، ففي حدود علمي، فإنه لم تقع عيني على دراسة تناولت ما انحرف من الأمثلة الاستعمالية الحية في الكتاب، وإن كانت دراسة الدكتور الكناعنة قد شابهتها في بعض الأمور، على أنها قامت على تبين كل رواية والتعامل مع ما تعددت فيه هذه الروايات من منطلق الصراع بين التراكييب، إذ ساد تركيباً على آخر حيناً، وتساوت الصراعات في التراكييب أحياناً أخرى، دون أن يكون لأحد منها سيادة على غيره، وقد كان يزود أمر السيادة في الغالب - إلى الأكثر شيوعاً. وافتقرت عنه بأنني تناولت الأمثلة الاستعمالية الحية المنحرفة عن الأصل، وقد تجنبت الحديث عن الأمثلة المصنوعة والافتراضية، أو أي مثال قال عنه سيبويه: إنه تمثيل ولا يُنكلم به.، بغض النظر عن رأي الدارسين في مثل هذا النوع من الأمثلة، ثم إنني لم أنظر في تعدد الروايات للمثال الواحد، المشار إليها في الكتاب، وإنما اكتفيت بالنظر في روايات الكتاب وحده؛ لأن الأخذ بتعدد الروايات في المثال الاستعمالي الواحد - كما أرى - يؤدي إلى إبطال كثير من القواعد النحوية، لا سيما أن بعض هذه الروايات التي تختلف عن رواية الكتاب تجعل بعض الأمثلة لا ينهض دليلاً على قاعدة نحوية، على أنني لا أنكر وقوع شيء من الزلل في الكتاب، ولكن ليس إلى حد الأخذ به شاهداً، يؤدي بنا إلى أن نجعل من سيبويه باحثاً جانبته الدقة إلى حد يجعلنا غير نصفة لجهده الكبير في الدرس النحوي للغة العربية. ثم إن كثيراً من الباحثين قد أشار إلى كل رواية في المثال الواحد، وحاول أن يجمع آراء وتوجيهات العلماء له، ثم إنني لم ألتفت إلى الدراسات التي توصلت إلى بعض الآراء النحوية لسيبويه المنشورة في غير الكتاب، وإنما هي قيد بعض كتب النحو الأخرى. ومن هذا النوع دراسة الدكتور هشام الطعان، (انظر، الطعان، 1982م، ص ص 15، 16). والدكتور حنا حداد، (انظر، حداد، 1983م، ص ص 79 - 98).

ولقد توافر لدي بعض الدراسات التي أشارت إلى بعض المفردات التي شكلت فصلاً من دراستي، إذ تناولت هذه الدراسات بعضاً من جوانب الانحراف في بعض الأدوات، ويمكن القول: إن دراسة حداد "بيد" و"لا سيما" بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال، (1992م، أبحاث اليرموك، ص ص 283 - 333). من هذه الدراسات، ثم إن مجاهداً قد تناول شيئاً من هذا في بحثه، الموسوم بـ "الكف عن العمل النحوي

بين التعليقات الشكلية والمعنوية (القسم الأول، مجلة مجمع اللغة العربية/ دمشق، م76، ج1، 2001م).

ولقد قمت في دراستي بذكر المثال النحوي على وفق ما ورد عند سيبويه، معزراً - أحياناً - بما ورد عند غيره من النحاة، ثم إنني أذكر - في كل فصول الدراسة - المثال مع الإشارة إلى الانحراف الذي حدث فيه، وذكر توجيهات العلماء له، إذ وقعت فيما يأتي:

1. توجيهات سبقَتْ لإثبات أصل كثير الاستعمال.
2. توجيهات سبقَتْ لإثبات أصل قليل الاستعمال.
3. توجيهات سبقَتْ لإظهار مستوى استعماله قليل الحضور، ولكنه يثبت وجود ظاهرة الانحراف في الدرس النحوي.

وإذا أخذت بآراء بعض المحدثين في تعامل سيبويه مع المثال، فإنني أقر معهم بأن سيبويه كان يطوّع المثال لأجل الأصل الذي ذهب إليه منفرداً به، أو مؤيداً لشيوخه. إلا أنني قد رأيت أنه يذكر المثال كما هو، ولكن من وثق لهذه الأمثلة من العلماء، اجتهد فيما ذهب إليه، وأشار إلى رواية أخرى للمثال، وكانت رواياتهم لكثير من الأمثلة، إما أن تؤيد كلام سيبويه، أو تردّه، ومن ثم تردّ الأصل الاستعمالي، ولعلّ المغالسة (1979م). - فيما وقعت عيني عليه من دراسات من هذا النوع - من أكثر الدارسين هجوماً على سيبويه، إذ اتهمه بالتبديل والتحريف، وكذلك فعل مكرم (1987م)، في دراسته الموسومة بـ "شواهد سيبويه من المعاني في ميزان النقد"، وقد ردّ عليه الشاعر (1992م). ردّاً استعمل فيه لغة الهجوم التي أرى أنها بسبب مكانة سيبويه في قلبه، والحق أقول: إن مكرماً والمغالسة، وغيرهما، ربّما لم أتمكن من الاطلاع على جهودهما، قد هاجما سيبويه هجوماً، لا يليق بالدراسة العلمية. وأما حسن موسى الشاعر فقد حاول أن ينصف سيبويه.

وبعد، فقد اعتمدت المنهج الوصفي التفسيري، فرصدت الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي، ليتبين موضع الانحراف، وذكرت آراء القدماء في تفسيره، على أنني قد لجأت إلى المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، كلما

أعوزني الأمر إلى ذلك لتفسير ما حدث في كثير من الأمثلة الاستعمالية وفقاً للنظرة المعاصرة إلى الأصول الاستعمالية التي قررها القدماء. ولقد بنيت دراستي من سبعة فصول وخاتمة، وتناولت في الفصل الأول عدداً من المباحث:

1. معنى الاستعمال اللغوي.
2. أهمية الأمثلة الاستعمالية.
3. معنى الانحراف عن الأصل وفائدته في الدرس اللغوي والتعديد، ولم أجد له تسمية عند التحويليين غير المصطلح المشهور بـ "ungrammatical". وترجمته تعني غير الصحيح نحويًا، وهو ما أردت به الانحراف عن الأصل، ثم إنني تحدثت في هذا الفصل عن الاحتجاج باستعمالات القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، والشعر والضرورة الشعرية، والأمثال العربية، وخصّصت الفصل الثاني للحديث عن الإسناد ومتعلقاته التركيبية، وهي:

1. الإسناد في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر).
 2. الإسناد في الجملة الفعلية (الفاعل ونائب الفاعل).
 3. النواسخ الفعلية، والنواسخ الحرفية.
- وأما الفصل الثالث، فقد تحدثت فيه عن المعنى الدلالي للفتحة، وكان حديثي من خلال الوقوف على الأمثلة التي وقعت في الأبواب النحوية الآتية: المفعولات، والمحمول على المفعول، والمشيء بالمفعول في اللفظ. وقد جعلت الفصل الرابع للحديث عن الكسرة ومعنى الإضافة، والإضافة وحروف الجر، وكنت أقف على معاني هذه المفردات عند أهل اللغة والاصطلاح - كما هو الحال في جميع مفردات هذه الدراسة. وأما الفصل الخامس ففيه حديث عن الإعراب بالتبعية بأنواعها. (العطف، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، والنعت)، على خلاف العلماء في بابي عطف البيان والبدل. وفي الفصل السادس تحدثت عن الانحرافات التي حدثت في الوظيفة النحوية لبعض حروف المعاني، المختصة وغير المختصة، التي خرجت عن المألوف في وظيفتها اللغوية. وفي

الفصل السابع وقفت عند آلية إعراب الأفعال، لا سيما الفعل المضارع الذي يردُّ مُعْرَباً ومَبْنِياً، إذ استثنيت الفعلين الماضي والأمر، وذلك للزومهما حالة البناء على اختلافها، ووقفت عند الانحرافات التي حدثت في عمل الحروف التي اختصت بمباشرة الأفعال المضارعة، وذكرت توجيهات العلماء لها التي مالت - في غالبها - إلى التأويل حيناً، وإلى لِيّ عنق المثال الاستعمالي حيناً آخر.

وبعد، فما كان من خيرِ فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي القاصرة، والله أسأل أن يجعل عملي مقبولاً، فإنه خيرُ مسؤولٍ، وله الحمدُ أولاً وآخرًا. اللهم، إني أَرْغِبُ إلى كَرَمِكَ، أن تجعل سعيي في عملي هذا خالصاً لوجهك، وأن تُقَبِّلَهُ وتَجْعَلَهُ ذخيرةً لي عندك، تُجْزِيَنِي بها في الدارِ الآخرة، فأنت العالمُ بموَدَعَاتِ السِّرَائِرِ وخَفَايَا الضَّمَائِرِ، وأن تَتَغَمَّدَنِي بِفَضْلِكَ وَرَحْمَتِكَ، وتَجَاوِزَ عَنِّي بِسِعَةِ مَغْفِرَتِكَ، إِنَّكَ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، وَعَلَيْكَ أَتَوَكَّلُ، وَإِلَيْكَ أُنِيبُ.

2.1 معنى الاستعمال اللغوي :

تدور مفردة الاستعمال (use) في كتب النحو بشكل كبير وملحوظ، لذا، فقد رأيت أن أقف عند معنى الاستعمال اللغوي؛ لما لذلك من أثر في تمثل موضوع الاستعمال اللغوي، ومن ثم فهم ما تهدف هذه الدراسة إليه.

يذكر النّهانوي* الاستعمال بأنه مرادف العادة و" قيل لا "، (1996، 1/ج/ص689).

وقد ذكره عند حديثه عن الحقيقة اللغوية (linguistic truth)، إذ قال هي: " اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له، أي وضع به التخاطب، وهي قسمان : مفردة ، وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، ومركبة وهي المركب المستعمل فيما وُضِعَ له " . (السابق، ج1/ص 691). ويُذكرُ أن: " الغُرف اللُّغوي، الاستعمال usage، هو طريقة الاستعمال لعناصر لغة ما في الكلام المفيد الذي يُعبّر عن فكرة إنسانية في بيئة وزمان معينين، الأمر الذي يدلّ على أن الغُرف اللُّغوي يعتمد على مواضع خاصة في الكلام يعتبرها الناس في زمان ما، أو بيئة أساساً للصحة " . (وهبة وزميله، 1984م، ص 346).

إنّ النّهانوي -فيما ذكر- يقصد الكلام مفرداً ومركباً، دون النظر إلى موافقته للأصل النحوي، وهذه الدراسة تعالج الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل

النحوي، وهي تلك الأمثلة التي استعملها العرب في حياتهم اليومية وكان استعملها حياً لا افتراضياً مصنوعاً.

ومفردة الاستعمال تدور في كتب النحو بشكل كبير وملحوظ، فقد رصدت ورودها في كتاب سيوييه، فوجدت أنها قد وردت (133) مرة، ثم إن سيوييه استعمل مفردات أخرى وقصد بها الاستعمال، مثل " تجري، مجرى، ... وغيرها " .

1.2.1 أهمية الأمثلة الاستعمالية

تكمن أهمية الأمثلة الاستعمالية بأنواعها (الشعر والنثر) في أنها قد وثقت كلام العرب، كما ورد على ألسنتهم منذ القدم، حتى آخر عصر الاحتجاج الذي اتفق عليه العلماء مكانياً وزمانياً، وقد أحيطت هذه الأمثلة، نظمها ونثرها، بشروط وقبود هدفت إلى أن تكون عربية خالصة لا تشوبها أي شائبة ولا ينال منها، إذ حكم العلماء عليها بأنها سليمة من أي نوع من الخلط والاحتكاك اللغويين اللذين يُعدّان من الأسباب المباشرة في قضية التأثير والتأثير، ثم إن علماء اللغة لما أرادوا أن يدفعوا أذى اللحن وخطورته عن القرآن الكريم جابوا الصحاري والبادي العربية آنذاك وحاولوا مجتهدين أن يسجلوا كل ما يسمعون من تراكيب لغوية من أبناء البيئة العربية التي اتفق على أنها لم تتأثر بمن جاوروها من الأمم غير العربية، ولما انتهى علماء اللغة من تجوالهم، قاموا بدراسة ما رصدوا من تراكيب فوجدوا أنها بين أمرين:

الأول: منها أمثلة وتراكيب تتفق فيما بينها، وقد أصلوا من خلالها لأصل نحوي.

الثاني: منها أمثلة وتراكيب مخالفة، وقد حكموا عليها أحكاماً كثيرة، منها: لغة، الشاذ، النادر، القليل، رديء، خبيث، إلى غير ذلك من الأحكام المعروفة في كتب النحو، وقد منع بعض النحاة القياس على كل ما خالف الأصل النحوي.

تعدّ قضية الاستعمال بشكل عام من القضايا التي شغلت كثيراً من الدارسين، قديماً ومحدثين، وذلك أنها تساهم في تيسير الفهم وتثري البحث والدراسة، ثم إنها هي المادة التي ظهرت القواعد النحوية واستنبطت بناءً عليها وعلى تداولها. والاستعمال منه ما كان شائعاً ومنه ما كان غير ذلك، ويظهر أن للغة أثر في

عدم شيوع الاستعمال سواءً على مستوى المفردة أم التراكيب، ولقد كان معيار العرب في الحكم على الاستعمال، هو كثرة دورانه أو قلته على السنة الناس، فمتى كان كثيراً، كان شائعاً ومقبولاً، حتى إن كثرة الشيوع كانت سبباً من أسباب قبول بعض الاستعمالات مع أنها بعيدة، ثم إن الاستعمال وكثرته من أهم معايير فصاحة المفردات والتراكيب. (السيوطي، 1986م، ج1/ ص ص 185- 187).

لقد بنى سيبويه القواعد النحوية على أسس ظاهرة بيّنة في الكتاب، وهي السماع والقياس والنقل عن أئمة اللغة، وقد كان ملتزماً بها في بناء الأحكام. وفي الكتاب من العبارات الدالة على ذلك الالتزام كثير، مما يؤيد أن قضية الاستعمال كانت عنده من الأمور الضرورية التي لا يمكن ردها حتى تلك المخالفة للقواعد النحوية التي توصل إلى أنها مخالفة من خلال ذلك الاستعمال الذي أثير عن العرب والمحفوظ في كثير من أمات الكتب، ولما كان الاستعمال اللغوي في غاية الأهمية، فقد بدأ العلماء خطواتهم الأولى في التقعيد للغة به، فهو نقطة البداية التي غايتها الوصول إلى نتائج تصف هذا الاستعمال كما هو في واقعه الاستعمالي الفعلي، ولذا يمكن القول: "إن وصف هذا الاستعمال هو الذي أدى إلى وجود أمثلة استعمالية متشابهة في التركيب وأخرى مخالفة". (عيد، 1988م). على أن الذي يوجّه الاستعمال ويرعاه هو العرف الاجتماعي واللغوي الذي يخضع له الناطقون في نظام الاستعمال أصواتاً ومعاني وتراكيب. وصحيح أن هذا الاستعمال مأخوذ من قبائل محددة في زمن محدد كذلك، إلا أن ذلك لا يعدّ ميزة؛ لأننا إذا أخذنا بذلك، فإننا نقرّ ونعترف بأن مساحة الأمثلة الاستعمالية ضيقة، وهذا ينعكس بدوره على القواعد النحوية؛ لأنها إذا تكون قد قامت على مادة لا يمكن عدها حجة إلى الحد الذي ذكره القدماء، ومردّ ذلك يعود إلى أنها قليلة وغير كافية للتقعيد النحوي، ومن خلال المقارنة بين الاستعمال الوارد في كتاب سيبويه، والاستعمال الذي قبله النحاة من بعده، نجد أن بينهما فرقاً كبيراً، فقد استشهد سيبويه باستعمالات (26 قبيلة) مثلها (231) شاعراً منهم ثمان من شواعر العرب (الجبوري، 1990م) والبقية شعراء، لا يوجد بينهم من المولدين إلا ثلاثة يدور شك كبير حول نسبة بعض الأمثلة الاستعمالية إليهم. ويظهر لي أن الجبوري غير مُحقّق فيما ذهب إليه، فيما يتصل بعدد القبائل، لا سيّما أن ما عدّه منها

قَبِيلَة مُسْتَقَلَّة رُبَّمَا يَكُون جُزْءاً مِنْ قَبِيلَةٍ، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي عِدَدِ الْقَبَائِلِ يَحْتَاجُ إِلَى
 دَرَسَةٍ دَقِيقَةٍ تُفَصِّلُ أَمْرَهَا وَتُصَنِّفُهَا؛ لِيَتَبَيَّنَ لِلدَّارِسِ الْأَصُولُ مِنْهَا وَالْفُرُوعُ .
 فِي حِينِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ أَجَازُوا الْاسْتِشْهَادَ بِاسْتِعْمَالَاتِ سِتِّ
 قَبَائِلٍ فَقَطْ، قَالَ السِّيُوطِيُّ (1988م، ص ص 44-45، 1986م، ج 2/ص ص 211، 212،
 الْفَارَابِيُّ، 1970م، ص 147).

٦٢٢٣٥٤

:" قَالَ أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ، 339هـ، فِي كِتَابِهِ الْمَعْنَى بِـ

الْأَلْفَاظِ وَالْحُرُوفِ:" كَانَتْ قَرِيشُ أَجُودِ الْعَرَبِ انْتِقَاءً لِلْأَفْصَحِ مِنْ
 الْأَلْفَاظِ، وَأَسْهَلَهَا عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ، وَأَحْسَنَهَا مَسْمُوعاً وَإِيَانَةً
 عَمَّا فِي النَفْسِ، وَالَّذِينَ عَنْهُمْ نُقِلَتِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَبِهِمْ أَقْتَدِي
 وَعَنْهُمْ أَخَذَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ مِنْ بَيْنِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، هِيَ: قَيْسٌ، وَنَمِيمٌ،
 وَأَسَدٌ، فَإِنْ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ عَنْهُمْ أَكْثَرُ مَا أَخَذَ وَمُعْظَمُهُ، وَعَلَيْهِمْ أَتَّكَلُ
 فِي الْغَرِيبِ وَفِي الْإِعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ، ثُمَّ هَذِيلٌ، وَبَعْضُ كِنَانَةٍ،
 وَبَعْضُ الطَّائِييِينَ، وَلَمْ يُوْخَذْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ قَبَائِلِهِمْ، وَبِالْجُمْلَةِ
 فَإِنَّهُ لَمْ يُوْخَذْ عَنْ حَضَرِي قَطْ، وَلَا عَنْ سَكَّانِ الْبَرَارِيِّ مَعْنً كَانَ
 يَسْكُنُ أَطْرَافَ بِلَادِهِمُ الَّتِي تَجَاوِرُ سَائِرَ الْأُمَمِ الَّذِينَ حَوْلَهُمْ، فَإِنَّهُ لَمْ
 يُوْخَذْ لَا مِنْ لَحْمٍ وَلَا مِنْ جَذَامٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا مُجَاوِرِينَ لِأَهْلِ مِصْرَ
 وَالْقِبْطِ، وَلَا مِنْ قَضَاعَةٍ وَلَا مِنْ غَسَّانٍ وَلَا مِنْ إِيَادٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا
 مُجَاوِرِينَ لِأَهْلِ الشَّامِ، وَأَكْثَرَهُمْ نَصَارَى يَقْرَأُونَ فِي صَلَاتِهِمْ بِغَيْرِ
 الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا مِنْ تَغْلِبٍ وَلَا مِنَ النَّمَرِ فَإِنَّهُمْ كَانُوا بِالْجَزِيرَةِ مُجَاوِرِينَ
 لِلْيُونَانِيَّةِ، وَلَا مِنْ بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجَاوِرِينَ لِلنِّبْطِ وَالْفَرَسِ، وَلَا مِنْ
 عَبْدِ الْقَيْسِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا سَكَّانَ الْبَحْرَيْنِ مُخَالَطِينَ لِلْهِنْدِ وَالْفَرَسِ، وَلَا
 مِنْ أَرْزَدِ غَمَانٍ؛ لِمُخَالَطَتِهِمْ لِلْهِنْدِ وَالْفَرَسِ، وَلَا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَصْلًا؛
 لِمُخَالَطَتِهِمْ لِلْهِنْدِ وَالْحَبِشَةِ، وَلَوْلَادَةِ الْحَبِشَةِ فِيهِمْ، وَلَا مِنْ بَنِي حَنْفِيَّةٍ
 وَسَكَّانِ الْيَمَامَةِ، وَلَا مِنْ ثَقِيفٍ وَسَكَّانِ الطَّائِفِ؛ لِمُخَالَطَتِهِمْ تِجَارَةَ الْأُمَمِ
 الْمَقِيمِينَ عَنْدهُمْ، وَلَا مِنْ حَاضِرَةِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ نَقَلُوا اللُّغَةَ
 صَادَفُوهُمْ حِينَ ابْتَدَأُوا يَنْقَلُونَ لُغَةَ الْعَرَبِ قَدْ خَالَطُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ،
 وَفَسَدَتْ أَلْسِنَتُهُمْ ."

وَلَا يَخْلُو كَثِيرٌ مِنْ كُتُبِ النُّحُوِّ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ هَذَا النَّصِّ وَأَهْمِيَّتِهِ فِي الدَّرْسِ
 السَّنَحَوِيِّ، وَيَبْدُو لِي أَنَّ أَهْمِيَّتَهُ هَذِهِ وَالرُّكُونُ إِلَيْهِ تَكْمُنُ فِي أَنَّهُ قَدْ حَدَّدَ الْمَسَاحَةَ

الاستعمالية اللغوية التي اتفق النحاة على الاحتجاج بكلام كل من ينتمي إليها، فهي محددة زمانياً ومكانياً، وعلّة القبول والأخذ بما ورد عن أبناء هذه القبائل، هي الاطمئنان إلى عدم الاختلاط بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى التي كان لها مع العرب وغيرهم احتكاك واختلاط، وبذا فهم بعيدون - كما رأى القدماء - عن قضية التأثير والتأثير، فأمثلتهم الاستعمالية الحيّة التي وثقت للتراكيب اللغوية لا تشوبها أي شائبة، وقد قطع العلماء القول بأنها عربية خالصة. ولعل مما يؤخذ على الفارابي، أنه قد مدح لغة قريش واستلطف أهلها حتى إنه بدأ نصّه بالحديث عنها وعن ميزاتها عن القبائل الأخرى، ولكنه لم يورد لها ذكراً عند حديثه عن استعمالات القبائل الستة، وقد وضع البصريون - خاصة - مقياساً للفصاحة، وهو الانعزال وعدم الاختلاط، وهذا المقياس نراه لا ينطبق على لغة قريش التي أجمعوا على أنها أفصح لغات العرب. (حسانين، 1996م، ص 19).

أما نظرة العلماء إلى لغة قريش على أنها أفضل لغة، فقد حكم عليها بأنها نظرة خاطئة، لا سيما أن "اللغة ظاهرة اجتماعية يتميز بها كل مجتمع إنساني... واللغة تطورت بتطور الإنسان ذاته، وتمت بنمو حضارته. وليس هناك من مبرر للمفاضلة بين لغة وأخرى". (فريجة، 1955م، ص ص 72 - 73).

ولما رصد العلماء الأوائل الأمثلة الاستعمالية، قاموا باستقراؤها وإحصائها، قاموا بدراساتها. فوجدوا عدداً منها قد اتفق وتشابهت تراكيبه، فبنوا عليه قاعدة نحوية، ثم وجدوا عدداً آخر غير متفق فقبلوه دون أي تردد، ولكنهم نعتوه نعتواً، منها : شاذ، ونادر، وقليل، وضعيف، ورديء، ولغة...، على أن كل مثال وقع تحت أي من هذه النعوت لم يقبل القياس عليه قط، ثم إن من هذه الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل ما كان ظاهرة عامة بالنسبة لكل القبائل العربية التي يُحتجّ باستعمالاتها ومنها - أيضاً - ما كان خاصاً بقبيلة من القبائل، وإذا كان العلماء - وبناءً على الاستعمال اللغوي - قد أجازوا القياس على ما كان ظاهرة عامة لدى القبائل ؟ فما قولهم فيما كان ظاهرة خاصة ؟ لقد كانت الاستعمالات التي تميّزت بالصفة الخاصة مهزباً لكثير من العلماء الذين كانوا مفتونين بالتأويل، فكتب النحاة القدماء مليئة بقولهم: وهذه لغة لقبيلة كذا. ويظهر لي أنهم يلجأون إلى القول بهذا

كَلَمَّا سُدَّتْ طَرِيقُ التَّأْوِيلِ فِي وُجُوهِهِمْ. وَالتَّأْوِيلُ - كَمَا يَبْدُو لِي - يَعْتَرِي بَعْضَ مَسَائِلِهِ التَّكْلُفُ وَالصَّنْعَةُ، وَهُوَ يَحْمِلُ النُّصُوصَ مَا لَا تَحْتَمِلُ، أَوْ رُبَّمَا مَا لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ صَاحِبُ النِّصِّ.

أَمَّا عَنِ اسْتِعْمَالَاتِ سَيَبُويَةَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ شَيْوْخِهِ أَوْ مِمَّنْ كَانَ يَثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، أَوْ مِمَّنْ هُمْ عِنْدَهُ نَقَاةٌ، فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا ثَلَاثَةً أُمَثَّلَتْ عَلَى مَسْتَوَى الْبُنَى الصَّرْفِيَّةِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: * وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ الْمُفْتَشِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَنْ لَهُ الْمَعْرِفَةُ بِاللُّغَةِ، تَتَّبَعُوا عَلَى سَيَبُويَةَ الْأُمَثَّلَةَ فَلَمْ يَجِدُوهُ تَرَكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا ثَلَاثَةً أُمَثَّلَتْ: مِنْهَا الْهِنْدَلِجُ، وَهِيَ بَقْلَةٌ. وَالذُّرْدَاقِصُ، وَهُوَ عَظْمٌ فِي الْقَفَا. وَشَمَنْصِيرٌ، وَهِيَ اسْمُ أَرْضٍ * (سَيَبُويَةَ، 1983م، ج 1/ص 7).

وَتَبَعْدُ، فَأَهْمِيَّةُ الْأُمَثَّلَةِ الْاسْتِعْمَالِيَّةِ تَكْمُنُ فِي أَنَّهَا الْأَدْلَةُ الَّتِي يَسْتَدَلُّ بِهَا النُّحَوِيُّ عَلَى صِحَّةِ الْقَاعِدَةِ، ثُمَّ إِنْ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الْأُمَثَّلَةُ يَعِدُ مِنْ أَسْبَابِ حِفْظِ النَّمَاذِجِ اللُّغَوِيَّةِ سَوَاءً كَانَتْ كَلَامًا نَثْرِيًّا أَمْ شِعْرًا أَمْ أُمَثَلًا مَسْكُوكَةً، وَالْمَلَاظَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَثَّلَةَ الْاسْتِعْمَالِيَّةَ الْحَيَّةَ مِنْهَا مَا أَخَذَ جَانِبًا كَبِيرًا مِنَ الدِّرَاسَةِ وَالتَّحْلِيلِ، فِي حِينٍ مِنْهَا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَلَعَلَّ مَرَدَّ ذَلِكَ إِلَى أَنَّهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ النُّحَاةِ، وَلا يَسُ في دَلَالَةِ مَفْرَدَاتِهَا وَمَعَانِيهَا وَتَرَائِكِيبِهَا مَا يَدْعُو إِلَى الْخِلَافِ وَالْفِرْقَةِ.

4.1 معنى الانحراف عن الأصل وفائدته في الدرس النحوي والتقعيد :

ليس بين المعجمات العربية خلاف حول مدلول لفظة الانحراف، فهي متفقة على معان عدة، يقول ابن فارس (395 هـ) الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول : حذ الشيء، والغدول، وتقدير الشيء... قال: والأصل الثاني: الانحراف عن الشيء. يقال: انحرف عنه ينحرف انحرافاً. وخرقة أنا عنه، أي عدلت به عنه. ولذلك يقال محارف، وهو الذي لا يصيب خيراً من وجه توجه له وذلك كتخريف الكلام وهو عدلة عن جهته. قال تعالى: "يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ سُرَّةَ الْنَسَاءِ"، 46. (1990م، ج 2/ص 42-43، حرف). وقيل "الانحراف" وحرف الشيء يحرف حرفاً وانحرف وتحرّف واخروّزف: عدل. الأزهري. وتخرّيف الكلم عن مواضعه: تغيّيره، والانحراف عن الشيء وهو الميل عنه* (ابن منظور، 1999م، ج 3/ص 127-131، حرف). إذاً، من معاني الانحراف في اللغة: الميل،

والعدل، والتغيير، أما في الاصطلاح، فقول: (Declination) في اللغة الميل إلى الحرف أي الطرف. (التهانوي، 1996م، ج 1/ص 276).

ويستعمل التحويليون مصطلح (Ungrammatical) المترجم إلى غير الصحيح نحوياً، وهو يستعمل عند المعاصرين بالإشارة إلى الخروج عن القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة. (Leech: A linguistic Guide to English Poetry P. 36).

وغير الصحيح عند المعاصرين له مفاهيم، منها: "An utterance is said to be ungrammatical when it does comply with the more phological and syntactic conventions of the language". (Hurtmann and Stork: Dictionary of p.244). language and linguistics

وفي اللغة العربية نماذج وتراكيب نحوية صحيحة، حكم على صحتها من خلال تكرارها في الاستعمال اللغوي، وقد جاء هذا الحكم - أيضاً - من خلال الاستقراء الذي نعت بالقصور الذي تأتي من الظروف الشاقة التي كان يعاني منها أولئك الففر الذين قاموا بجمع ما تيسر لهم من شواهد لغوية أحيطت بشروط حكم عليها بأنها قسرية؛ لأنها استبعدت كثيراً من الاستعمالات بحجة القرب والجوار من أناس ليسوا عرباً أو أنهم عرب خالط ألسنتهم التأثير بسبب الاحتكاك بغيرهم من أبناء الأمم غير العربية.

لقد أدت هذه الظروف إلى وجود نماذج (قوالب) صحيحة، في حين أوجدت - أيضاً - نماذج (قوالب) غير صحيحة، والمعياري في الصحة أو عدمها هو الشبوع والكثرة، وهذا يؤكد أن النموذج النحوي للغة ما شيء، واللغة نفسها شيء آخر، ويمكن القول: إن تلك الأمثلة الاستعمالية التي عدت منحرفة عن الأصل النحوي في أعراف النحاة، ما هي إلا حال ثبات (Static) أي من حالات اللغة التي لا تختلف عن تلك الحالات التي جاءت عليها تلك الأمثلة الاستعمالية التي عدت من خلال شبوع هذه الاستعمالات وكثرتها من خلال انتشارها وكثرة ورودها أقام النحاة قواعدهم.

ولما كانت أكثر الأمثلة الاستعمالية في كتاب سيبويه من الشعر، فقد كان طبيعياً أن يكون ورود الانحراف فيها أكثر من وروده في غيرها من الأمثلة: "والمثال الشعري ذو سمات نحوية أخص من سمات المثال النثري تبعاً لضيق دائرة الدرجة

النحوية التي يقدمها التلازم المعنوي، ثم إن الشعراء يعيشون في عالم يختلف عن العالم الذي يعيش فيه الناس، فهم يخلقون لأنفسهم آفاقاً أكثر فيها الأشكال والألوان والأصوات، وهي آفاق محسوسة ليس فيها شيء من التجريد الذي يستوجب جهد الذهن في الحقيقة وجوهرها، ولهم في عالمهم لغة خاصة. (المختون، 1987م، ص 76). وقد يحلو للشاعر أن يرتكب الضرورة؛ لأنه يجدها مُستغفّة له في التعبير عن تجربته الشعرية بشكل أوضح وأكمل، وهو في حال يمكنه الاستغناء عنها بالتزام ما هو مألوف. (زياد، 1994م، ص 54). وفي ذلك يقول ابن جني، 392 هـ: "إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة؛ أنساً بها (واعتياداً لها)، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها". (ابن جني، د.ت، ج 3/ ص ص 303 - 304).

5.1 الأصل النحوي (Original Grammer) :

لما كانت مفردة الأصل من مفردات عنوان هذه الدراسة، فقد رأيت أن أذكر شيئاً مما ذكرته معاجم اللغة عنها، فقد ذكروا أن: "الأصل: أسفل كل شيء، وجمعه أصول، لا يُكسّر على غير ذلك...، ويقال: استأصلت هذه الشجرة أي ثبّتها أصلها. وأصل الشيء: قتله علماً فعرّف أصله، وزجّل أصيل، ثابت الرأي عاقل، وقوليم لا أصل له ولا فصل؛ الأصل: الحسب والفصل اللسان". (ابن منظور، 1999م، ج 1/ ص ص 155 - 156، أصل). أما في الاصطلاح: "فالأصل: بفتح الأول ومكون الصاد المهملة في اللغة ما يُبْتَنَى عليه غيره من حيث إنه يُبْتَنَى عليه غيره...، وقيل: الأصل المحتاج إليه والفرع المحتاج...، والأصل: الحقيقة". (التهانوي، 1996م، ج 1/ ص 213).

يفهم من النص اللغوي والتعريف الاصطلاحي اتصال قضية الفرع بقضية الأصل، إذ الأصل هو الأول والبدائية، ولعل هذا يفهم من دلالات الأصل على: الأسفل، والثبات والحسب، والابتداء...

وقد قامت مسائل النحو وقواعده على مقاييس وثيقة، وأسس ثابتة، وأصول متينة، عرفت بأصول النحو، التي هي أدلته التي تفرعت عنها فصوله وفروعه". (ابن الأنباري، 1963م، ص 27). وأصول النحو: "علم يبحث فيه عن أولية النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل". (المثبوطي، 1988م، ص 21). أما الأدلة فأهمها: "المنع، أو النقل، وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة". (ابن الأنباري، 1963م، ص ص 30 - 31، وانظر، حسنين،

1996م، ص 15). وينقسم النقل إلى قسمين: تواتر وأحاد، فأما التواتر، فلغة القرآن الكريم، وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، وأما الأحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يؤخذ فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به". (ابن الأثير، 1963م، ص ص 83-84). والسماع محصور بثلاثة مصادر، وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب.

6.1 الأمثلة الاستعمالية:

لما انتهى العلماء الأوائل من جمع ما أمكنهم جمعه من المادة اللغوية (الاستعمال) وجَد أنها تقع فيما يأتي:

أولاً: الشعر والرجز

ثانياً: النثر، ويقع تحته ما يأتي:

أ- القرآن الكريم، وقراءاته.

ب- الحديث النبوي الشريف.

ج- الكلام العربي النثري (الأمثال والحكم والخطب والرسائل).

أولاً: الشعر والرجز:

ولقد رأيت أن أبدأ بالحديث عن الشعر قبل النماذج الاستعمالية الأخرى لسبب واحد، وهو أن الشعر قد وجد قبلها، ثم إن الاهتمام بالشعر قديم، وهو ديوانهم الذي سجل أمجادهم وأحسابهم، فقد ذكر أن سيدنا عمر رضي الله عنه قال: "يا أيها الناس، عليكم ديوانكم لا تضلوا. قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم". (القرطبي، 1372هـ، ج 10/ص 111، الأسد، 1988م، ص 152). وكان الصحابة رضوان الله عليهم يستعملون أشعار العرب في تفسير ما ينغلق عليهم من القرآن الكريم، يقول ابن عباس: "إذا سألت عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب". (السيوطي، 1986م، ج 2/ص 302). والاهتمام بالشعر قديم، ولكنه كان في بعض القضايا، إلا أن أمره قد توسع فأصبح مادة الاستشهاد في القضايا اللغوية، و صار مدار الجواز والمنع يدور في فلكه، ولعل من أسباب هذا الخلاف أن النحاة قد قيدوا ما عُرِفَ بعصور الاحتجاج بقيود أدت إلى قبول بعض الشعر في

حين رفضت كثيراً منه مع أن أصحابه يشهد لهم بالفصاحة وجزالة القول؛ ومرد ذلك إلى أنهم لم يكونوا ينتمون إلى الفترة الزمنية التي حددها النحاة، وقد نُعتَ تحديد عصر الاحتجاج بأنه متشدد حتى إن بعض الدارسين قد نعتَه بـ "دكتاتورية الزمان والمكان". (أنيس، 1975م، ص 36، عيد، 1988م، ص 190). ويُذكر: "أن ركوب الشعراء إلى الشعر - في حقيقته - بحث عن لغة مثالية منتقاة يطمنون إلى دراستها". (عيد، 1988م، ص 190). ومن المعاصرين من رفض البحث في اللغة القديمة المثالية ووصفه بأنه عبث في عبث وأنه فرض خيالي لا قيمة له، إذ يجب أن نسلم بالتغيير؛ لأنه حتمي، ويجب ألا نستسلم للبكاء على العصر الذهبي فإنه لا وجود له". (فندريس، 1950م، ص 419). ولقد حظي الشعر القديم بمكانة رفيعة عند العرب، ثم إنه تمتع بقدسية لم يحظ بها غيره حتى من شعر العصور التي تلت زمن الاحتجاج النحوي، وقد علل ذلك ابن رشيق، 456 هـ، بقوله: "وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولدون". (1981، ج 1/ ص 91).

ولقد فصل النحاة بين الشعر والنثر، ويذكر أن أول من نادى بالفصل بينهما في استنباط أحكام اللغة، هو السبكي. (أنيس، 1975م، 321، وانظر، حسانين، 1996م، ص 87).

فالشعر ديوان العرب، وسجل وقائع حياتهم، وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم، ومنتهى حكمهم، به يأخذون وإليه يصيرون". (ابن سلام، ج 1/ ص 24). وقال يونس بن حبيب: "قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير". (ابن سلام، دت، ج 1/ ص 25، ابن جني، دت، ج 1/ ص ص 386-387، السيوطي، 1988م، ص 50). وقال ابن سلام: "قال ابن عون عن ابن سيرين، قال: قال عمر بن الخطاب: كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه". (ابن سلام، دت، ج 1/ ص 24). ويُلاحظ على العلماء النحاة أنهم قد غالب الشعر على أمثلتهم، وقد التمس أنيس العذر للنحاة في اعتمادهم على الشعر وحده في التقييد بقوله: "إن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وإن تكرر المنظوم أيسر من تكرر المتنور، وإن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمالهما في المروي من النثر". (أنيس، 1975م، ص 321، وانظر، حسانين، 1996م، ص 86). ويظهر لي أن أنيس قد جانبه الصواب فيما ذهب إليه؛ لأنه إن صدق ما قاله عن النثر، فإنه لا يمكن أن يصدق على القرآن الكريم الذي تصفي

عليه قدسيته ما يجعله في مأمن من التبديل، زيادة على أن حفظه وتذكره أيسر من حفظ الشعر وأدق.

ويُذكر أن الأمثلة الاستعمالية الشعرية قد أحيطت بشروط وقيود صارمة اهتمت بالرواية اهتماماً كبيراً ووثقت لها، ويمكن القول: إن مرد ذلك عندهم الصلة بين التوثيق والنسبة وقيمة الشاهد، وقد أدى التعدد في رواية الأمثلة النحوية وبخاصة الشعر إلى التوسع في ضروب الاستعمال اللغوي". (النتاع، 1996، ص7). على أن معرفة الرواية الحقيقية التي وردت على لسان الشاعر أمر صعب؛ لأن تلك الرواية كانت تعتمد على المشافهة، والمعروف أن المشافهة موطن تغيير وتبديل حتى على الشاعر نفسه، إذ يمكن أن يقرأ شاعر بيتاً من الشعر في قصيدة ويضع مفردة مكان مفردة دون أن يلحق ذلك أثراً في الوزن، ولعل هذا مما جعل علماء اللغة يقبلون كل ما يرد عن راب ثقة، حتى وإن اختلفت الرواية بين أولئك الرواة وتعددت. ويذكر أن الرواة واللغويين أنفسهم لم يكونوا في بعض الأحيان فوق مستوى الشبهات، فقد كان الرواة يأخذون من كلام العرب ما وافق هدفهم ويتركون منه ما لا يعجب الناس في الحاضرة. (حمّان، 1980م، ص83). ويظهر لي أن للاختلاف في الرواية والصناعة النحوية الناشئة بسبب التقدير أثراً في الخلاف النحوي بين النحاة على اختلاف مذاهبهم، وليس أدل على ذلك من وجود كتاب الإنصاف للأنباري وغيره من الكتب التي ذكرت المسائل الخلافية.

ويُعدّ سيبويه من أوائل النحاة الذين قبلوا روايات متعددة عند رواة ثقات؛ لذلك وجِدَ في كتابه أبيات متعددة الرواية، وهذا ما دفع بعض القدماء والمتأخرين للأخذ عليه، بل تغليطه - أحياناً - وتخطئته. وأرى أن تخطئته ضرب من المجازفة، لا سيما أن الروايات التي ذكرها، ما هي إلا أمثلة استعمالية حية، مثلت واقعاً لغوياً صحيحاً لا افتراضياً.

7.1 الضرورة الشعرية:

يُعدُّ موضوع الضرورة الشعرية من الموضوعات المهمة في اللغة، ولذا فقد تعرّض له عدد من العلماء وتناولوه بالدراسة المستقلة، ولما كان أمر الضرورة الشعرية مهماً إذ عللت كثير من مسائل الانحراف بأنها ضرورة، فقد رأيت أنه لا بدّ من إيراد حديث ولو موجز عنها؛ للوقوف على دورها في قبول كثير من المخالفات اللغوية، فقد ألّفت فيها المؤلفات، نذكر منها:

1. ضرورة الشعر: المبرّد، 286 هـ. وقد ذكره ابن النديم، 385 هـ، في الفهرست. (1985م، ص 121).

2. ضرورة الشاعر، وقد نسب إلى ابن جني 392 هـ.

3. ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس اللغوي 395 هـ.

4. ضرائر الشعر "أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة" القزّاز القيرواني 206 هـ.

5. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، 663 هـ.

6. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر: الأوسي. 1857م.

7. موارد البصائر لفرائد الضرائر، الشيخ محمد سليم بن حسين، 1138 هـ. ويذكر أنه يفوق كتابي القزّاز و الأوسي حجماً وموضوعات. (القزّاز القيرواني، 1972م، ص 8 من كلام المحقّق).

وقد جمع أحمد تيمور الضرورات الشعرية في المعاني في كتابه أو هام شعراء العرب في المعاني، وقد نشرته لجنة إحياء آثاره. (السابق، 1972، ص 9).

ثم إن ابن رشيق (1981م). قد كتب عن الضرورة، وكذلك فعل القرطاجني (1966)، والسبكي (2003م). أما الدراسات المعاصرة فهي كثيرة، وقد رأيت أن أذكر منها:

1. الضرورة عند النحويين: محمد عبدالحميد سعد، (1976م).

2. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: إبراهيم صالح الحندود، 1421 هـ.

3. الضرورة الشعرية، دراسة نقدية لغوية: عبدالوهاب محمد العدوانى، 1410 هـ.

4. القرآن والضرورة الشعرية: أحمد مكي الأنصاري، 1420هـ.
 5. نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: محمد خير الحلواني، 1980م.
 6. الضرورة الشعرية في النحو العربي: محمد حماسة عبداللطيف، 1979م.
 7. الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي: عبدالعال شاهين، 1983م.
 8. الضرورة الشعرية: دراسة أسلوبية: السيد إبراهيم محمد، (د.ت.).
 9. سيبويه والضرورة الشعرية: حسن إبراهيم حسن، 1983م.
- وتكاد تلتقي دراسات الضرورة عند القدماء والمحدثين النقاء تامة، حتى إن الأمثلة الاستعمالية التي تغشيتها الضرورة هي نفسها عندهم جميعاً. أما ما ورد في المعاجم عن معنى الضرورة من حيث اللغة والاصطلاح، فقد قيل:
- الضرورة في اللغة: "الحاجة، كالضرورة و الضارور، والضراروراء، و الضرائر: المحاويج، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء، ورجل ذو ضرورة أي: ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء أنجي إليه". (ابن منظور، 1999م، ج8/ ص ص 44 - 49، ضرر، الفيروز آبادي، د.ت، ج2/ ص 74، ضرر). أما في الاصطلاح، فيرى جمهور العلماء: "أنها ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أو وقع في النثر للتناسب أو السجع على خلاف ذلك". (السيوطي، 1977م، ج5/ ص 332، سعد، 1976م، ص 150). وهذا الرأي هو المختار. (البغدادي، د.ت، ج1/ ص 14، ج3/ ص 535، والآلوسي، د.ت، ص 6). وقد سماها ابن رشيق بـ"باب الرخص في الشعر". (1981م، ج2/ ص 269).
- وسميت بـ"من جوازات الشعر". (المرزباني، 1995م، ص 122).
- وقال صاحب التعريفات: "الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا دفع له". (الجرجاني، 1986، ص 78). وإذا كان للضرورة مؤيدون من العلماء، فإن لها معارضين، فابن فارس ينكر ما يعرف بالضرورة الشعرية، إذ يقول: "ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز.. وما جعل الله الشعراء معصومين، يؤقنون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أثبت العربية وأصولها فردود. بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإيدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحقاً". (ابن فارس، 1993م، ص ص 367-368، وانظر، السيوطي، 1986م، ج2/ ص 498).

ويبدو لي أن موقف العلماء من الضرورات الشعرية في بداية الأمر لم يكن مؤيداً لمخالفات الشعراء، وبخاصة في بدايات الوقوف على الاستعمال اللغوي ومادته التي جمعت؛ لأنهم كانوا يُعَلِّبون القاعدة و العُرف اللغوي السائد مع الالتزام بحدودهما دون التنبه إلى ضرورات التعبير الشعري أو إلى أسرار النظم الفني الخاصة به.* (القزاز الفيرواني، 1972م، ص15).

إذاً، الضرورة الشعرية هي مخالفة وخرق لقواعد اللغة، وقد قبلت هذه المخالفة وعللت* بأن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره وأنغام قوافيه، فيقع في هذه الأخطاء عن غير شعور منه.* (السيوطي، 1985م، ج2/ ص ص200-203، السيوطي، 1988م، ص12، البغدادي، د.ت، ج1/ ص4، ابن فارس اللغوي، 1979م، ص24). ويرى السامرائي (1971م، ص63): أن الشاعر مضطر أن يسلك من السبل كل شاق بسبب من إقامة الوزن... وعلى ذلك فإن الشعر لا يمكن أن يكون شواهد لغوية، وربما كان بسبب ذلك أننا نجد جميع العيوب التي تقدح في الفصاحة من الشواهد الشعرية. ويذكرُ أن " لحالة الوزن الإيقاعي قيمة كبيرة في تغيير الصيغ والتراكيب، وهي حالة لا تختص بالشعر وحده، وهي حالة موجودة في الشعر وفي النثر على حد سواء". (الجنابي، 1984، ص273). ولقد ظهر أن تجوُّز النحاة في الشعر ضرورة قد أدى بالضرورة إلى أن تكون قد تعدت من كونها ضرورة إلى أن تكون أصلاً يقاس عليه.

تعرّض سيبويه للضرورة الشعرية في ثلاثة أبواب، وقد جاءت متفرقة في الكتاب، قال: هذا باب ما يحتمل من الشعر* (سيبويه، ج1/ ص26). وقال في الموضع الثاني: هذا باب ما رُخِّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً*. (السابق، ج2/ ص269). وقال في الموضع الثالث: هذا باب ما يجوز في الشعر من أيا ولا يجوز في الكلام*. (السابق، ج2/ ص362). ولا يظهر في كتاب سيبويه مفهوم للضرورة الشعرية، حتى إن الكتب التي تخصصت في دراسته: قديمها وحديثها، لا تورد مفهوماً للضرورة خاصاً بسيبويه، ولكن يمكن القول — انكأً على استنتاجات الدارسين —.

الضرورة، هي التي تقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لا. الضرورة هي التي لا مندوحة للشاعر عنها في أي وقت من الأوقات، وقد جاء هذا المفهوم بعد أن قيل بجواز الضرورة للشاعر عند وقت قول الشعر فقط وليس في

كل الأوقات. والضرورة، هي: "التي لا مندوحة للشاعر عنها وقت الإنشاء، وهذا ما يؤخذ من كلام سيبويه، وتابعه فيه العلماء أبو حيان وابن مالك. ولعل تقصير سيبويه في شرح مفهوم الضرورة وتفصيل مواطنها لم يعجب السيرافي الذي شرح للكتاب فدفعه إلى أن يفرد مؤلفاً خاصاً بالضرورة الشعرية إذ تعقب هذه الضرورات وأفاض في شرحها ومناقشة أحكامها والاستشهاد بها". (السيرافي، 1985، ص 5 * من كلام المحقق *).

يلقانا في كتاب سيبويه عدد من الأمثلة الاستعمالية الشعرية التي تغطتها مسألة الضرورة، وقد بلغت (116) بيتاً. وهي عنده ليست شيئاً مبتدعاً وإنما هي نوع من التراكيب التي يضطر إليها الشاعر في سياق العمل الأدبي وهناك علاقة بين هذه الضرورة وبين ما يستخدم في الكلام النثري". (جمعة، 1980م، ص ص 506 ، 507). ويقول سيبويه: "وليس شيء يضطرون، إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً". (سيبويه، ج1/ص32، ابن فارس، 1979م، ص 48). فالشاعر لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلا ليتلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها". (ابن عصفور، 1980م، ص 13).

وإذا كان سيبويه قد أجاز في الشعر ما لا يجيز في النثر بسبب الضرورة، فإن في اللغة استعمالات لم ترد حتى في الشعر، ومثال ذلك: "لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر شاعر، ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتة". (سيبويه، ج3/ص 101). ولقد وجد كثير من النحاة في خصوصية لغة الشعر تفسيراً لكثير من المخالفات النحوية، على الرغم من وجود شعراء كانوا ممن تمكث قصائدهم حولاً كاملاً حتى تظهر، فإذا كان الأمر كذلك، فكيف تقبل بعض أبياتها شواهد شعرية وقد اعترتها الصنعة والتكلف، وابتعدت عن الإلهام والإبداع، لا سيما أن بعض العلماء قد أجاز الضرورة في وقت الإنشاء فقط، ولم تمنع بالخطأ والانحراف بدلاً من قولهم ضرورة شعرية؟.

ويبدو لي أن مفردة الضرورة التي تسود معظم الدراسات اللغوية مفردة تحمل معنى العجز، ثم إن الشاعر ليس له تلك الحرية التي يتمتع بها الناثر، ومرد ذلك إلى ما يقرض عليه من قيود الوزن والقافية، وليس خافياً على أحد أثر هذه القيود على الشاعر، ولعلها من أسباب وجود ظاهرة الضرورة، واضطرار العلماء

إلى الأخذ بها حتى ولو كانت سبباً في الانحراف عن الأصل النحوي، ثم إن الجهد الذي يبذله الشاعر عند ولادة القصيدة، يختلف تماماً عن ذلك الجهد الذي يبذله النائر.

ولقد اقتصر على الشعر وحده. حتى قيل: إن هذا الاقتصار: "خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعاً تاماً واضحاً، فليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر، ولا نعني أن للشعر نظاماً يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر أو تأليفاً خاصاً لا يمت إلى تأليف النثر، ولكننا نعني أن للشاعر في التحلل من كثير من القيود حرية حرماً النائر. (المخزومي، 1958م، ص 328، حصانين، 1996م، ص 86).

لقد كانت فكرة الضرورة الشعرية، هي: "التعلّة التي يركن إليها النحاة حين لا تستقّ لغة الشعر مع ما تفرضه القواعد المستخلصة من كل من الشعر والنثر" (عبد، 1988م، ص 196).

وينظر بعض الدارسين إلى الضرورة على أنها شكل من أشكال الترخّص في القواعد النحوية إذ يقول: "ولعل مسألة الاضطرار هي مما جعل الشعر يحظى بالتسامح في الميل عن الأصل أكثر من اختيار الكلام والسعة" (الأباري، د.ت، ج 2/ ص 547). على أنه يذكر أن: "ما جاء لضرورة شعر أو لإقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه". (المسابق، ج 2/ ص 629). ومن الدارسين من يؤيد الضرورة بمقدار، فابن يعيش يقول ما مؤداه أن ما يثبت للضرورة يتقدّر بقدر الضرورة. (ابن يعيش، د.ت، ج 7/ ص 133). وإلى هذا ذهب الرضي أيضاً، فقال: "مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة". (الرضي، د.ت، ج 1/ ص ص 31-32).

ويرى الدرس الحديث أن الضرورة: "ليست في كثير من الأحيان، إلا أخطاء غير شعورية في اللغة، وخروجاً على النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها؛ بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة، في الشعر والنثر على سواء". (عبد التواب، 1987، ص 163). ولقد ذكر القدماء وبعض المحدثين أن الضرورة خاصّة بالشعر وحده، في حين تبين أنها قد تردّ في سعة الكلام واختياره بغض النظر عن نوعه، أقرآن أم غيره، ولعل من الأمثلة على ذلك، ما ورد في القرآن من أجل توافق الفواصل القرآنية، مثل قوله سبحانه: "وتظنون بالله الظنونا". سورة الأحزاب، 10، وقوله: "فأضلونا السبيلا".

سورة الأحزاب، 67، فزيادة الألف في "الظنون" و"السيلا". بمنزلة زيادة الألف في الشعر على جهة الإطلاق. (ابن عصفور، 1980، ص 14).

والضرورة مع ما تعرضت له من نقد أو تأييد، فلغة الشعراء لا بد من أن تكون الضرورة فيها مستساغة في الذوق البلاغي، ولا يكفي أن تكون جائزة في القواعد اللغوية والنحوية.

8.1 القرآن الكريم وقراءاته:

كان لأبيات القرآن الكريم وقراءاتها حضور في الأمثلة الاستعمالية في الكتاب، إلا أنها - مقارنة بالشعر - كانت قليلة إذ بلغ ما ورد منها في الكتاب (409) آيات فقط. وقد اعتمد سيبويه عليها في الاستدلال على قواعده. ويرى بعض العلماء أن: "النصوص اللغوية أقوى في الاستشهاد على قواعد النحو من القرآن الكريم". (مكرم، دت، ص 24).

ويبدو لي أن في هذا شيئاً من التجوّز؛ لأن القرآن والنصوص اللغوية، هي أمثلة استعملتها العرب، ثم إنها قد جاءت على وفق ما استعملوا، فالنصوص مستعملة في مختلف نواحي حياة العرب، والقرآن منزل على لغات العرب وكلامها، فتراكيبه شائعة عندهم معروفة، وورودها فيه دليل للعرب وحجة على أفضلية الاستعمال ودقته، ثم إن القرآن ليس من الشعر في شيء أبداً، إذا قارناه بالشعر كنوع من أنواع الأمثلة الاستعمالية، فكما إن للشعر خصوصية للقرآن خصوصية غير خصوصية الشعر، لاسيما أنه يعالج أمور عقيدة، والأمثلة القرآنية التي تعدّ مادة لغوية كأى مادة أخرى لغوية من غير القرآن الكريم، تخضع في الاستعمال اللغوي والعرف إلى ما تخضع له الأمثلة الأخرى إلا أنه لا يرقى إلى مرتبتها أي مثال آخر، وفي ذلك قيل: "لغة القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر". (الفراء، 1980، ج 1/ص 14). والمتابع لسيبويه يجد أنه يستشهد بالمثل القرآني إجلالاً له وكان يضعه في المرتبة الأولى "لأنه أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل". (عيد، 1988، ص 31). ولما كان النحاة البصريون لا يخضعون القرآن كمادة في التقعيد النحوي، فقد قيل: "إن المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجين بالقراءة كما فعل الكوفيون، لا أن يضعفوا قراءة متواترة يرووها المنات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم". (مصطفى، 1955م، ص ص 32، 43) والقرآن، لغة: مصدر مرادف للقراءة. قال تعالى: "إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه". سورة القيامة، 17، 18. وقد نقل هذا المعنى المصدري وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من باب إطلاق المصدر على مفعوله. (الزركشي، 2001م، ج 1/ص 26). والقرآن وقراءاته حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - للبيان والإعجاز، "والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقل وغيرهما". (الزركشي، 1972م، ج 1/ص 318). ويرى جمهور العلماء أن القراءة تُتبع ولا يجوز مخالفتها، قال الأصمعي: "سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لو لا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا". (ابن مجاهد، د.ت، ص 48). وقال أبو علي الفارسي: "وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به؛ لأن القراءة سنة". (الفارسي، 1983م، ج 1/ص 29).

لقد اشترط القراء لصحة القراءة ثلاثة شروط، فقل: "وكل ما صح سنده واستقام من جهة العربية ووافق لفظه خط الإمام (مصحف عثمان) فيو من السبع المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرقين، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة، ولا يقرأ بشيء من الشواذ، وإنما يذكر من الشواذ ليكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً". (الزركشي، 1972م، ج 1/ص 331). وقال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم يخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه". (1988، ص ص 36، 37). ولقد "انقسم علماء النحو فيما يخص الاستمهاد بالقراءات القرآنية إلى ثلاث فئات: الأولى: حاولوا أن يخضعوا النص القرآني لقواعدهم، بل إن بعضهم ذهب إلى اتهام القراء الثقات باللحن إذا لم تستقم قراءتهم مع القاعدة". (الجارحي، 1990م، ص 12). كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحزمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها". (السيوطي، 1988م، ص 37). وأما الفئة الثانية، فقد كانوا رفقاء بالقراء إذ قبلوا القراءة المخالفة للقياس في ذلك الحرف بعينه وأن لم يجز القياس عليه. وأما الفئة

الثالثة، فقد خضعت القاعدة عندهم للنص القرآني وأجازوا ما وردت به القراءة الصحيح سندها". (الجارحي، 1990م، ص ص 12، 13).

9.1 الحديث النبوي الشريف:

الحديث في اللغة: ضد القديم، ويطلق ويراد به كل كلام يتحدث به وينقل ويبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه ، وبهذا المعنى سمي القرآن حديثاً. قال تعالى: "ومن أصدق من الله حديثاً". سورة النساء، 87. والحديث في الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة: (القطان، 1991م، ص 24). وعلى الرغم من أن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم نماذج من التعبير العالي، إلا أن الخلاف حول الاستشهاد بها بين مؤيد ورافض، والعلماء في ذلك الخلاف ثلاثة أقسام: قسم لم يكثرثوا بالاستشهاد به؛ لأنه مروي بالمعنى ولا استعمال الأعاجم له، ويمثل هؤلاء أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والخليل والكسائي ، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير. (السيوطي، 1988م، ص 40، الحديثي، 1981م، ص 30، الراوي ، 1936م، ص 255، عبادة، 1980م، ص 157). ومن النحاة المتأخرين الذين رفضوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً: أبو الحسن بن الضائع، 689هـ ، وأبو حيان الأندلسي، 745هـ ،. (الحديثي، 1966م، ص 430). وأما القسم الثاني، فهم الذين كانوا في رأيهم وسطاً، ومنهم: الشاطبي، 790هـ ، وقد جوز الاحتجاج بالحديث الذي يثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في القصة الواحدة مروباً على أوجه شتى بعبارات مختلفة". (السيوطي ، 1988م، ص 40 ، الحديثي، 1974م، ص 61-69). وأما القسم الثالث، فقد أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف ومنهم: ابن مالك، 672هـ ، والذي قيل عنه: إنه أول من وسع دائرة الاستشهاد به وعول عليه في إثبات القواعد وتقرير المسائل". (السيوطي ، 1988م، ص 40). على أن ابن خروف، 609هـ ، قد سبق ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث، ثم جاء ابن هشام، 761هـ. ولقد كان أبو علي الفارسي، 377هـ، وابن جني، 392هـ ، يتمثلان بالحديث الشريف استثناساً به". (المغالسة، 1979م، ص ص 42-65، ضيف، 1968م، ص ص 263، 264 ، عبادة ، 1980م، ص 163).

وعلى الرغم من المكانة التي يحتلها الحديث النبوي الشريف في حياة المسلمين إلا أنه لم يحظ في أمثلة سيبويه الاستعمالية بالوفرة، إذ كان سيبويه في الاستدلال به مقلداً، حتى إنه لم يشر إلى أنها أحاديث، ثم إن ما ورد منها لديه ليست كلها موافقة لما ذكرته كتب الحديث، وسيلحظ ذلك عند التعرض لكل حديث وردت فيه مخالفة لقواعد النحو وأقيسته، إن شاء الله.

10.1 الأمثال:

المثل لغة، واصطلاحاً:

للمثل في اللغة، عدة معانٍ، منها الشبه، والتظير، والحديث، والمثال (الشعار)، والتمثيل (تشبيه شيء بشيء)، والصفة والخبر، والعبرة، والمقدار، والانتصاب والحدو". (ابن منظور، 1999م، ج 13/ ص ص 22-24، مثل). والأصل الماسي العام لهذه الكلمة يتضمن وحسب اشتقاقها، معنى المماثلة". (زليانم، 1977م، ص 12). وعن الأمثال العربية القديمة يقول ابن سلام، 224هـ: "الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق. بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى، وحسن التشبيه". (السيوطي، 1986م، ج 1/ ص 486، والغنودي، 1979م، ج 1/ ص 10) ويقول ابن السكيت، 244هـ: "المثل: لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شبهوه بالمثل الذي يعمل عليه غيره". (الميداني، 1987م، ج 1/ ص 6). ويقول المبرد، 210هـ: "هو قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه". (السابق، ج 1/ ص 5).

11.1 أهمية الأمثال :

للأمثال أهمية بالغة في حياة الناس، وهي تختلف عن فنون القول الأخرى كالشعر، إذ إنها لا تحتاج إلى مستوى عقلي محدد، بينما الشعر ليس كذلك فهو يحتاج إلى عقلية لا تتوافر عند كل الناس، ثم إن المثل نثر موجز اللفظ، وبسيط التركيب، وسهل النطق، ولعل هذا ما يجعل تعلقه في أذهان الناس سريعاً ومستساغاً. ولأهمية المحافظة على الأمثال بدون تحريف أو تغيير قيل: "إن الأمثال لا تغير"، أي تروى ولو خالفت القواعد المألوفة في اللغة. قال الزجاجي، 337

هـ،: "الأمثال قد تخرج عن القياس فتُحَكِّي كما سُمِعَتْ، ولا يطرُدُ فيها القياس فتخرج عن طريق الأمثال." (السيوطي، 1986م، ج 1/ص ص 487، 488). ويذكر المرزوقي، 421 هـ، أن: "المثل جملة من القول مقتضية من أصلها، أو مرسلّة بذاتها، فتتسم بالقبول، وتستهر بالتداول، فتتفل عما وردت فيه إلى كل ما يصحّ قصّده بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوجب الظاهر إلى أشباهه من المعاني فلذلك تُضرب، وإن جُيِلَتْ أسبابها التي خُرِجَتْ عليها واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام." (نقلًا عن، السيوطي، 1986م، ج 1/ص ص 486).

ولعل كثرة المؤلفات في الأمثال عند العرب تدلّ على أهميتها ومكانتها عندهم، حتى قيل: "لقد كان جمع الأمثال ورواية الكتب المصنّفة فيها سابقاً على جمع فنون اللغة الأخرى كالشعر والخطابة، فقد روي أن أول من جمع الأمثال ورويت عنه مجموعة هو عبيد بن شربة، ويقال ابن سارية ويقال ابن شربة الجهمي، بأمر من معاوية بن أبي سفيان، وقد توفي عبيد عام 70 هـ، أو قبل ذلك بقليل." (الحموي، 1993، ج 4/ص ص 1581-1583).

ويرى ابن عديريه، 328 هـ، أن الأمثال: "وثنى الكلام، وجوهر اللفظ، وحلي المعاني والتي تخيرتها العرب، وقدمتها العجم، ونطق بها كل زمان، وعلى كل لسان، فهي أبقي من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شيء مسيرها، ولا عم عمومها، حتى قيل: أسير من مثل." (ابن عديريه، 1989م، ج 3/ص 5). وإذا كان العلماء قد اهتموا بنسبة الشعر إلى قائله، فقد اهتموا أيضاً - بالمثل وقائله، إذ تعرف الأمثال في الجاهلية من نص العلماء على جاهلية المثل أو على نسبته إلى قبائل جاهلية. فمن الأمثال التي نسبت إلى قبيلة عاد: "ألحن من الجرادتين." (العسكري، 1993م، ج 2/ص 22، الميداني، 1987م، ج 2/ص 256). "وصار فلان حديث الجرادتين." (الأصفهاني، 1972م، ج 2/ص 382). وكذلك تعرف الأمثال الجاهلية من الحوادث التي قيلت فيها الأمثال، وبخاصة الأمثال التي قيلت في حرب داحس والغبراء، وحرب البسوس،.... وحديث جذيمة الأبرش والزباء. لقد وقف النحويون من الأمثال موقفاً خاصاً، إذ تجوزوا فيها وتسامحوا في مخالفتها القاعدة النحوية على أنها تشارك النظم في بعض الجوانب إذ أجازوا فيها من الضرورات ما أجازوا في الشعر." (عبد، 1988م، ص 172). وقال ابن جني: "الأمثال وإن كانت منثورة، فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك، قال أبو

علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التمييز، كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر في تجويز الضرورة فيه.* (دت ، ج2/ص70) . و: " المثل لون من ألوان التعبير، وقد كثر استعماله وجريانه على الألسنة، ولما كان كذلك فقد كان موضع تخفيف، وهذا ما جعل التجويز فيه يقارب ذلك التجويز في الشعر." (إبراهيم، 1983م، ص43) . ويذكر: " أن الأمثال لم تعد من النثر العالي الذي يقصد إليه الباحثون، لذلك لم يكن استشهاد النحويين بها كثيراً " . (السامرائي، 1960م ، ص 24) . وهذا الأمر يتن واضح من خلال استقصاء ما ورد منها في الكتاب لسبويه ، فهي قليلة جداً إذا ما قورنت بالأمثلة الاستعمالية الأخرى إذ بلغ عدد ما ورد منها في الكتاب (41) مثلاً. ثم إن المثل قد اكتسب ميزة القدسية فلم يجرؤ أحد على تبديله أو محاولة التغيير في مفردة من مفرداته، وإن خالف القواعد النحوية وانحرف عن أصولها. قال المبرد: " والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها. أما الخطب والرسائل فلما كانت لا تعلق في أذهان الناس علوق الشعر والأمثال، فإن النحويين لم يعمدوا إليها لإبراز القواعد النحوية والوقوف على الأساليب العربية.* (الجارحي، 1990م، ص 21) . (المبرد، 1399هـ ، ج4/ص261) .

الفصل الثاني

الإسناد

1.2 الإسناد:

الإسناد من مصطلحات سيبويه. (ج 2 / ص 23). إلا أن شيوعه عند علماء البلاغة، يُعد أكثر من شيوعه عند غيرهم، وهو: أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلم أو أكثر عن كلمة أخرى، على أن يكون المخبر عنه. (المسند إليه). أهم بذلك الخبر في الذكر وأخص به* (العبانة، 1989م، ص 271). ويقع تحت هذا المصطلح الرئيس مصطلحان آخران، وهما: المسند، والمسند إليه، أما المسند، فهو خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، المسند إليه، وهو: المبتدأ (أو اسم إن الناسخة وأخواتها، أو اسم كان للناسخة وأخواتها، والفاعل). (سيبويه، ج 3 / ص 32، وج 2 / ص 126، والمبرد: 1399هـ، ج 4 / ص 126، وابن جنبي: دت، ج 2، ص 219، والزمخشري: دت، ص 180، وغيرهم).

2.2 الإسناد في الجملة الاسمية:

المبتدأ والخبر:

حظي باب الابتداء بحديث مفصل في كتاب سيبويه، إذ قال عن المبتدأ: "كل اسم ابتدئ ليُننى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه." (سيبويه، 126/2). وبذا فقد حدّ سيبويه كلاً من: المبتدأ والخبر، وذكر أن الحكم الإعرابي لكل منهما، هو الرفع، ثم ذكر كلاً منهما من حيث الموقعية، فقال: "فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه." وقد ذكر المبرد أن معنى الابتداء: "التبني والتعريّة عن العوامل غيره، وهو أول الكلام." (المبرد، 1399هـ، ج 4/ص 126). ويظهر لي أن سيبويه فيما ذكر يحدد الأصل الاستعمالي لكل من المبتدأ والخبر، إذ يفهم من كلامه أن المبتدأ يجب أن يكون في بداية الكلام ثم يليه الخبر، على أن حال كل منهما هو الرفع، والمبتدأ لا يستغني عن الخبر كما أن الخبر لا يستغني عن المبتدأ؛ لأن بينهما علاقة إسناد. والإسناد لم يحظ بحديث مفصل عند القدماء في باب واحد كما فصله المحدثون الذين

تعاملوا معه على أنه نظرية مفادها أن الكلام حتى يكون تاماً مقيداً لا بد أن يتوافر فيه مسندٌ ومسندٌ إليه وهو من علامات الاسم.

"ويبحث الإسناد من شأنه أن يساعد على توحيد أبواب المرفوعات كافة تحت اسم العمدة، بعد أن استعصى هذا التوحيد، على الذين حاولوه من أمثال: إبراهيم مصطفى بسبب سوء فهم الإسناد الذي استمر، من دون أن يلقى العناية اللازمة لتصحيح فهمه، في ضوء فهم المعاني الدقيقة التي تؤديها- إن وأخواتها." (الزبلاوي، 1979م، ص 891).

وقد عدّ خليل (1996م، ص 266، بتصرف): "الإسناد مورفيماً صغرياً، فقال: "إذا كانت اللغة الإنجليزية لا تستغني عن الفعل المساعد أو المورفيم المقيد (is) لكي يتم الإسناد بين الاسمين في قولهم: Right is might فإن اللغة العربية تستغني عن هذا المورفيم المنطوق بمورفيم صغري يدل على عملية الإسناد، كما في قولنا: الحق قوة، إذا أردنا أن نعبر عن قوة الحق". أما ابن هشام فقد رأى أن الإسناد من علامات الاسم، فقال: وهو يعدد ميزات الاسم عن الفعل والحرف: "الإسناد إليه، وهو أن تتسب إليه ما تحصل به الفائدة." (ابن هشام، 1980م، ج 1/ص 18).

إن قانون الإسناد قانونٌ يكاد ينطبق على جميع اللغات إذ لا بد من توافر ركني الإسناد حتى يكون الكلام صحيحاً وتاماً. ولقد ظل مصطلح الإسناد معياراً لفهم الجملة عند النحاة. ذكر سيبويه أن الأصل الاستعمالي للمبتدأ والخبر من حيث الرتبة أن المبتدأ أولاً، ثم الخبر، فقال: "الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعراف؛ وهو أصل الكلام." (سيبويه، ج 1/ص 328). وعلل الابتداء بالأعراف، فقال: لأن الابتداء بالنكرة يضعف الابتداء، إلا أن يكون فيه معنى المنصوب." (المبايق، ج 1/ص 329). ويُفهم من كلام سيبويه أن الابتداء بالنكرة يجعلها تطلب خبراً، والإخبار عنه أمرٌ لا يحقق غاية اللغة التي من أهم أهدافها الإفهام. و"المبتدأ فيه معنى التنبيه والتعريف." (المبايق، ج 2/ص 87).

لقد قرّر النحاة قواعد اللغة من خلال استعمال العرب لكلامهم، إذ وجد النحاة استعمالات كثيرة متوافقة فقرروا لها قاعدة، وحكموا على القليل بالمخالفة أو الشذوذ أو السندرة أو القلة، وغيرها من الأحكام، وسواء أحكم النحاة على هذه الاستعمالات

أحكاماً مرضية أم غير مرضية، تبقى واقعاً يفرض ذاته في الدرس النحوي، لا يملك الباحث إلا أن يقبله ويخصه للبحث والتحقيق لا سيما أنه أت من البيئة الاستعمالية التي ارتضاها النحاة، ويبدو لي أحياناً أن النحاة لو فعلوا هذا لكفاهم التأويلات-التي في غالبيتها- ما هي إلا معالجة للاستعمال ليوافق الأعم والأكثر، ومن ثم القاعدة. ومن القضايا التي رصدت الدراسة أمثلة على موضوعها منها:

1- الابتداء بالنكرة:

لا يجيز سيبويه الابتداء بالنكرة؛ لأن الناطق إنما يُخبر عن معرفة، ولا فائدة من الإخبار عن النكرة إلا أن العرب قد استعملت أمثلة ابتدأت فيها بالنكرة، ومن ذلك قول الشاعر، خدّاش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

وتقدير الكلام قبل دخول الناسخة (كان): أظبي أمك. (ورد هذا المثال في النحاس، 1986 م، ص 38، برواية:

ألا من مبلغ حسان عني أظبي كان أمك أم حمار،

وهي رواية لا تدخل بموضع الشاهد في المثال، وذكر النحاس هنا أن هذه لغة بني دارم وبني نهشل يفعلون ذلك؛ لأن النكرة أشد تمكناً من المعرفة وانظر، الكناعنة، 2004 م، حاشية 1/ص 21): إذ أورد سيبويه هذا المثال الشعري الذي يمثل انحرافاً عن الأصل الاستعمالي للمبتدأ إذ جاء نكرة، وقد أجازها ولكنه نعته بالضعف، إذ قال: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام". (سيبويه، ج 1/ص 48). ومن الأمثلة التي انحرفت عن هذا الأصل قول الشاعر حسان بن ثابت (ديوانه، 1966 م، ص 8):

كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء

والنقد: غسل وماء مزاجها، قبل دخول الناسخ (يكون). وكذلك قول الفرزدق. (النحاس، 1986 م، ص 38، وذكر المحقق أنه في صفحة 481، ديوان الفرزدق، طبعة الصاوي، ولم أفت عليه في طبعة دار صادر):

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميمًا بجوف الشام أم متساكر

قال سيبويه: "فهذا إتشاد بعضهم، وأكثرهم يتصب السكران ويرفع الأخير على قطع وابتداء" (ج 1/ص ص 48، 49).

2- التقديم والتأخير في متعلقات المبتدأ والخبر:

التقديم والتأخير ظاهرة لغوية، لا يمكن القول: إنها تقع اعتباطاً، أو إنها عشوائية، وإنما تقع في السياقات الكلامية المتعددة على وفق ما تقتضي هذه السياقات، التي تظهر خلال موقف معين، يقع على المتكلم ما يقع من مؤثرات تترك في نفسه أثراً تدفعه لأن يتكلم فيظهر في كلامه تقديم أو تأخير لبعض المفردات التي يستخدمها، دون أن يرتبها في ذهنه، ثم يظهرها إلى الواقع كلاماً منظوقاً، وإنما هي أنماط يقولها المتكلم مدفوعاً بعوامل كثيرة، هي السبب في موافقة استعمال المتكلم لقواعد اللغة أو مخالفتها، حتى إن التقديم والتأخير - فيما يتصل بالجملة الاسمية - قد يكون سبباً في عدها غير صحيحة نحوياً (ungrammatical). قال سيبويه: "والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: "ولم يكن له كفواً أحد". سورة الإخلاص، 4. وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة". (سيبويه، ج 1/ص 56).

3.2 تعدد خبر المبتدأ الواحد:

اختلف النحاة في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: زيد قائم ضاحك، وكان خلافهم حول: مسألة جواز التعدد بالعطف أم لا، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى: "وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد" سورة البروج، 14، 15. (ابن عقيل، 1964 م، ج 1/ص 257). وقد أورد سيبويه حديثاً بعنوان: "هذا باب ما يجوز فيه الرقع مما ينتصب في المعرفة". (سيبويه، ج 2/ص 83). ومثل عليه بقوله تعالى: "كأنها لظي، نزاعة للشوى" سورة المعارج، 2. وقال: "وزعموا أنها في قراءة أبي وعبد الله ابن مسعود والأعمش: "هذا بعلي شيخ" سورة هود، 72. (ابن جني، 1999 م، ج 1/ص 324). وعلق المحقق على إسقاط الواو من (وهذا) بأنه يجوز في الاستشهاد إذ إنه وقع في كتب العلماء. أما سيبويه فقد أورد في الكتاب مثلاً على جواز تعدد الخبر، ولم يذكر قضية العطف، وإنما ذكر الإضمار". (سيبويه، ج 2/ص 84، 83، 106). والمثال الشعري هو:

مَنْ يَكُ ذَا بَتْ فِهَذَا بَتَّى مَقِظٌ مُصَيَّفٌ مُشْتَى

فالأخبار، هي: مَقِظٌ، ومُصَيَّفٌ، ومُشْتَى. وقد تعددت دُونَ ورود أي من حروف العطف. (سيبويه، ج 2/ص 84، وابن السجري، 1349هـ، ج 2/ص 255، والأنباري، د.ت، ج 2/ص 725، وابن يعيث، د.ت، ج 1/ص 99، والعيني، د.ت، ج 1/ص 561، والسيوطي، 1977م، ج 2/ص 53، والأشموني، د.ت، ج 1/ص 222).

إضمار الفعل أو المسند إليه:

لقد رصدت الدراسة مثلاً واحداً انحرف عن الأصل الاستعمالي الذي ألفتته العربية وهو قول الشاعر المنذر بن درهم الكلبى:

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَى عَارِفٌ

(سيبويه، ج 1/ص 320، 349، والبغدادي، د.ت، ج 1/ص 118، والسيوطي، 1977م، ج 3/ص 111).

فقد مثل به سيبويه مرتين: الأولى: ورثت حنانٌ مفردة مرفوعة على أنها بتقديم مبتدأ، أي: أمرنا حنانٌ، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل. (سيبويه، ج 1/ص 320). وذكر أن: "الأصل: (أحنُ حناناً) فحذف الفعل، ورفع المصدر على الخبرية لتفيد الجملة الاسمية الدوام". (البغدادي، د.ت، ج 1/ص 277)، ثم إن سيبويه مثل به على أنه انحرف عن الأصل إذ قال: "ومما يجب إضمار عامله فمفرد المصادر المثناة مثل: لنبيك وسعديك وحنانيك، فهي مسموعة بهذا الوجه. ولم يسمع مفرداً إلا على وجه الشذوذ، ثم إن عاملها لا يجوز إظهاره البتة، وكذلك عامل مفرداً، وإن ظهر فإنه ليس من الاستعمالات الشائعة، بل هو مما يمكن عده من الاستعمالات المنحرفة القليلة، إذ الشائع أن "حنانيك" لم تسمع مفردة. (انظر: سيبويه: ج 1/349، وانظر، السيوطي، 1977م، ج 3/ص 111، إذ قال: وهذه المصادر كلها لا تنصرف، وهي ملترمة فيها الإضافة والتنثية، فإن أفرد منها شيء كان متصرفاً".

4.2 الفاعل والمفعول:

الفاعل: هو المسند إليه في الجملة الفعلية، وهو كل اسم أسند إليه فعلٌ أو شبهه، ويُشترط في الفعل أن يكون مبنياً للفاعل "للمعلوم" (الجرجاني، 1978م، ص 170، 171). و"هو الاسم، المسند إليه فعلٌ، على طريقة فعل، أو شبهه، وحكمه الرفع". (ابن عقيل، 1964م، ج 1/ص 462). ويكون صريحاً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً أو مستتراً أسند

إليه فعل تام بإخراج مرفوع كان وأخواتها التي تُحملُ على الإسناد الاسمي". (ابن عصفور، 1986م، ص 53، والأشموني، د.ت، ج 1/ص 300). وقد اشترط البصريون له أن يكون متأخراً عن المسند، فإذا ما تقدّم على فاعله فإن الفعل يتسلط عليه في عمل الرفع، بل إنه يصبح خاضعاً للابتداء، وهو عاملٌ معنوي؛ لأنه حقق الأوليّة والتعريّة والإسناد، في حين أجاز الكوفيون أن يتقدّم على فعله دون أن يتغيّر معناه التركيبي عن الفاعلية". (الكناعنة، 2004م، ص 26). ولقد اتفق النحاة فيما بينهم على أن الفاعل مرفوعٌ، ويقع بعد الفعل، وهو الأصل الاستعمالي الذي حدّده النحاة، وعن ذلك يقول النحاة المحدثون: إن موضع الفاعل من الجملة، وموضع المفعول منها، يُعرف في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حدّته أساليب اللغة، ما روي منها من آثار أدبية قديمة". (أنيس، 1975، ص 243، بتصرف). ولقد سجّلت استعمالات العرب اللغوية تراكيب انحرف فيها كلٌّ من الفاعل والمفعول عن موقعهما، فوقع كلٌّ منهما في موقع الآخر من حيث الرتبة، حتّى إن علامة الإعراب لكلٍّ منهما قد حلّت مكان الأخرى، وقد أجاز سيبويه هذه الاستعمالات وردها إلى العناية والاهتمام بالمتقدّم، على أن أنيس قد ردّ ما ذهب إليه سيبويه، بقوله: "وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه، أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام بالمتقدّم". (أنيس، 1975م، ص 244). حتّى إنه ينكر قضيّة جواز التقديم إذا أمن اللبس، إذ قال: "والأساليب التي يسبق فيها المفعول فاعلاً واضحةً جليّة، وفي غيرها ولا يصحّ أن يغيّر أحدهما مكانه، فما قاله النحاة من جواز تقدّم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس لا بدّ له من أساليب صحيحة. ولا يعدو أن يكون رخصة من بها طينا النحاة دون حاجة ملحة إليها". (السابق، ص 244). إذّا، الأصل الاستعمالي في ترتيب أركان الجملة الفعلية أن يقع الفعل أولاً، ثم يليه الفاعل، ثم المفعول به. وقد وقع في ما ساق سيبويه من أمثلة غير قليل من الاستعمالات التي انحرفت عن هذا الأصل الاستعمالي، إذ علّل سيبويه ذلك بقوله: "إنما يقدّمون الذي بيّنه أهمُّ لهم وهم بيّنه أغنى، وإن كنا جميعاً يُهمّانهم ويُعنيانهم". (سيبويه، ج 1/ص 34). والأمثلة على هذا النوع من الانحراف كثيرة، ويبدو لي أن كثرت هذه تعزّز قبوله في الاستعمال، لا سيّما أن كثرة الاستعمال والشيوع من علامات القصيح.

ولقد ورد في القرآن الكريم مثل هذه الاستعمالات التي عُدَّت في عُرف النحاة مخالفةً للأصل، ومنها قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" سورة الفاتحة، 5. إذ تقدَّم الضمير إِيَّاكَ وهو مفعولٌ به على الفعل والفاعل، وقوله تعالى: "والله يدعُو إلى دار السلام". سورة يونس، 25. إذ تقدَّم الفاعل لفظ الجلالة "الله" على الفعل (يدعُو). وكذلك قوله تعالى: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" سورة فاطر، 28. إذ توسَّط المفعول به وهو لفظ الجلالة "الله" بين الفعل (يخشى) والفاعل وهو (العلماء). وقد ذكر أنيس (1975م ، ص333): "أَنَّ المفعول به لا يصح أن يسبق ركني الاستناد في الجملة المثبتة، كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة التي توصف بأنها مصنوعة، من نحو: زيدا ضربت، وزيدا ضربته!!". مع أنه يذكر رأياً آخر يخالف فيه نفسه عندما يتحدَّث عن رتبة المسند والمسند إليه، إذ يقول: "ووجدت نحو أربع عشرة جملة فقط من بين مئات الجمل قد خولف فيها هذا النظام، ونحو نصف هذا العدد قد ورد في آيات متتالية بسورة النحل وحدها". (السابق، ص310). ويعدَّ عمائرة الترتيب مورفيماً يُنقل من موقع أصل له إلى موقع جديد مُغيِّراً بذلك نمط الجملة". (عمائرة، 1984م، ص93). ثم إنه يذكر أن الترتيب الأصلي المألوف (الفعل+الفاعل+المفعول) هو ترتيب توليدي فعلى يهدف إلى نقل الخبر من ذهن المتكلم إلى صورة فونولوجية منطوقة تقع على ذهن السامع بحيث يدرك المطلوب، وهو مجرد الإخبار. أمَّا إذا أراد المتكلم نقل الخبر بتركيب فإنه يقدِّم. (السابق، ص94). ولعلَّه يعني - فيما ذهب إليه - ما عناه سيوييه بقوله: والعرب إن أرادت العناية بشيء قدَّمته. (انظر، سيوييه، ج1/ص34).

5.2 العلامة الإعرابية للفاعل والمفعول:

الأصل الاستعمالي للفاعل هو الرفع، والأصل الاستعمالي للمفعول هو النصب، على اختلاف علامات الإعراب لكل منهما بين الأصل والفرع، واختلاف العلماء: قدماء ومحدثين حولها. فابن جني يرى: أن "الحركات أبعاض حروف المد". (ابن جني، د.ت، ج2/ص292).

وقد ورد في استعمالات العرب أمثلة انحرفت عن هذا الأصل الذي قرره الدرس النحوي القديم، إذ ورد الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً، وذلك في استعمالات قُبِلت بسبب أمن اللبس، ومن ذلك قول العرب: خرق الثوب المسمار،

وكَسَرَ الزَّجَاجُ الْحَجَرَ، وَقَالَ الْأَخْطَلُ (ابن قتيبة، 2002م، ص123، والسيوطي، 1977م، ج3/ص8):

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرُ

فـ (نجران) حَقَّهَا النَّصَبُ وَقَدْ جَاءَتْ مَرْفُوعَةً وَ (سَوَاتِيَهُمْ) حَقَّهَا الرِّفْعُ وَجَاءَتْ مَنْصُوبَةً وَ (هَجْرُ) حَقَّهَا النَّصَبُ وَقَدْ جَاءَتْ مَرْفُوعَةً. وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً، كما قال مساور بن هند العبسي (المبرد، 1399م، ج3/ص283، وابن قتيبة، 2002م، ص123، وابن منظور، 1999م، ج8/ص49، ضرزم، ص87، ضمز، وابن عصفور، 1980م، ص107، والسيوطي، 1977م، ج3/ص8):

قَدْ سَنَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْإِفْعَوَانُ وَالشُّجَاعُ الشَّجَعَا

فنصب الإفعوان والشجاع، وكان الوجه أن يرفعهما؛ لأن ما حالفته فقد حالفك، فهما فاعلان ومفعولان". (ابن قتيبة، 2002م، ص123). وربما رفعوهما جميعاً، كما قال الشاعر (لم يُعرف قائله، انظر، السيوطي، 1977م، ج3/ص8):

إِنْ مِنْ صَادٍ عَقْعَقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مِنْ صَادٍ عَقْعَقَانِ وَبَوْمٌ

فقد وردت (عَقْعَقَانِ) و (بَوْمٌ) مَرْفُوعَتَيْنِ وَحَقُّهُمَا النَّصَبُ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مَفْعُولٌ بِهِ. (انظر، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص462، حاشية:1). وهذه الاستعمالات يوردها النحاة كثيراً، مع أنها ليست من الاستعمالات التي ساقها سيبويه في تقرير قاعدة تجيز هذه الاستعمالات المنحرفة عن أصولها المألوفة في كلام العرب: نثره وشعره. على أنه مما أورد من هذا اللون من الاستعمالات، قولهم: "أَدْخَلَ فَوْهُ الْحَجَرَ..، فهذا جرى على سعة الكلام والجيد: أَدْخَلَ فَاهُ الْحَجَرَ..، كما قال أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوَّةَ، والجيد أَدْخَلْتُ فِي الْقَلَنْسُوَّةِ رَأْسِي..، " (سيبويه، ج1/ص181). ويُفهم من كلام سيبويه أنه يُجيز هذه الاستعمالات ولكنه يذكّر الاستعمال الأقرب إلى الصواب والصحة، ولعل ما يؤيد هذا قوله والجيد، إذ كان كثيراً ما يَنْعَتُ بعض الاستعمالات، بهذا القول أو غيره، وذكر كذلك من هذا الباب، قول الشاعر (البغدادي، د.ت، ج2/ص173، والقزاز القيرواني، 1973م، ص103):

تري الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائر ياد إلى الشمس أجمع
(سيبويه، ج 1/ص 181). فقد أضاف "مدخل" إلى "الظل" ونصب "الرأس" به على الاتساع والقلب. وكان الوجه: مدخل رأسه الظل. (انظر، السابق، من كلام المحقق). والحقيقة أن أبناء اللغة قد استعملوا مثل هذه الاستعمالات كثيراً في كلامهم، وأرى أن العلامة الإعرابية إذا كانت سبباً في فهم السامع للمقصود في بعض الاستعمالات، فإنها لا تتعدى في استعمالات أخرى كونها علامات وحسب، وفهم المراد في مثل هذه الحالات يتصل بالمعنى أكثر من اتصاله بالحركات. فالمعروف في قول العرب: خرق الثوب المسمار أن "المسمار" هو الفاعل وليس "الثوب" وإن جاء مرفوعاً.

6.2 إعمال اسم الفاعل:

لقد نقرر في الدرس النحوي أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، إذا تحققت فيه بعض الشروط، قال سيبويه: "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غير مجرى الفعل... وذلك قولك: وأمرأ أنت مكرم أخاه... كأنك قلت: أنت وأنت مكرم، كما ذلك في الفعل؛ لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقدماً ومؤخراً ومظهراً ومضمراً" (سيبويه، ج 1/ ص 108، 164). ويفهم من كلام سيبويه أن من هذه الشروط: الإضافة، والتتوين الدال على التذكير النام، والتعريف بالآلف واللام، وقد زاد الزمخشري: "أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال" (الزمخشري، دت، ص 226). ولقد ذكر سيبويه أمثلة انحرفت عن هذا الأصل، منها قول الشاعر أبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مُستعَبب ولا ذاكر الله إلا قليلاً

(سيبويه، ج 1/ ص 169، الدؤلي، دت، ص 54، والفراء، 1980م، ج 2/ ص 202، والبغدادي، دت، ج 1/ ص 37). وقد كان عدم التتوين في "ذاكر" مع الإعمال واحداً من توجيهات سيبويه، مع أن الأصل يُقرُّ الإعمال في مثل هذا المثال في حال التتوين، أي "ذاكراً". وقد أجز هذا الاستعمال بسبب الضرورة الشعرية. على أن سيبويه يذكر مثلاً آخر مناقضاً تماماً لهذا المثال، وهو ما ورد في قول المزار الأسدي:

أنا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبة وفوعا

(سبويه، ج1/ ص 182، والبغدادي، دت، ج2/ ص 193، والعيني، دت، ج4/ ص 121، وابن يعيش، دت، ج3/ ص 72، وابن السيرافي، 1979م، ج1/ ص 106). إذ الأصل أن ينصب "بشر"؛ لأن "التارك" معرفة، وفي تعريفها يتحقق شرط عمله عمل الفعل "ترك".

7.2 لغة أكلوني البراغيث:

هي ظاهرة لغوية، حظيت باهتمام كبير من القدماء، والمحدثين وقد ذكر الدّالي: أنها "أصل كان مستعملاً في طور من أطوار اللغة، أو بحسب استعماله، ثم تركوه طلباً للخفة". (الدّالي، 1993م، ص ص 399، 400). ويرى عبد (دت، ص 402): "أن هذه اللغة رديئة، بدليل أنه لا يستعملها في وقتنا الحاضر إلا الصبيان الصغار الذين لم يمترسوا بالفصاحة، وكذلك عوام الناس في اللهجة الدارجة". وأرى أن وصف هذا الاستعمال اللغوي المعروف بالرداءة بجانب للصواب، لا سيما أنه قد اشتهر شهرة كبيرة حتى أصبح لغة معروفة عند النحاة، على أن ما ورد على هذه اللغة عذ منحرافاً عن الأصل الاستعمالي اللغوي الذي تعارف عليه النحاة، وعليه أمثلة استعمالية حية كثيرة، ويظهر لي أن في هذه الكثرة دليلاً على جودته ومنطقية قبوله، وليس من السهل وصفه بالرداءة، أو ما يشبه ذلك، ثم إن الأطفال وغير قليل من الكبار يستعملون كثيراً من التراكيب، فهل يجوز أن يوصف كل استعمال بالرداءة لمجرد جريانه على ألسنتهم، لا سيما الأطفال الذين يقلّدون غيرهم ولا يملكون القدرة على انتقاء ما صحّ من الأمثلة التي يستعملونها وعلى مستوى اللهجات، فإنه الوحيد فيها ؟!

إن الاستعمال العربي الفصيح ينصّ على أن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية أمرٌ غير مطلوب، بل إن الأفراد هو الشائع في اللغة، ومعنى هذا أنه لا تتصل بالفعل علامة تنبيه ولا علامة جمع للدلالة على تنبيه الفاعل أو جمعه إذا تقدّم هذا الفعل، فنقول: قام الرجال، قام الرجال، مثلما نقول: قام الرجل بإفراد الفعل قام وغيض الطرف عن هذا الفاعل. وهي القاعدة المطردة في

العربية الفصحى شعراً ونثراً. (ابن عقيل، 1964م، ج1/ص473، وعبد الثواب، 1985م، ص299، والكناعنة، 2004م، ص28). هذا ما قرره الدرس النحوي، ولكن النظرة في الأصل الاستعمالي اللغوي تؤكد أن لغة أكلوني البراغيث قد طابقت بين الفعل والفاعل في العدد مع تقدم الفعل وفي هذا انحرافاً عن الأصل الاستعمالي. والمعروف أن سيبويه لم يسم هذه اللغة بهذا الاسم، وإنما مثل بها تمثيلاً. (انظر، سيبويه، ج1/صص19، 20، ج2/ص41). وهي كذلك ليست من صنع النحاة، وإنما هي من كلام العرب، وقد سمعها أبو عبيدة من أبي عمرو اليثلي في منطقته. (أبو عبيدة، 1981م، ج1/صص101، 174، وذكر أن بعض العرب يظهرون كناية الاسم في آخر الفعل مع إظهار الاسم الذي بعد الفعل، ج2/ص34، وذكر أن بعض العرب تفعل هذا فيظهرون عدد القوم في فعلهم إذا بدؤوا بالفعل). حتى إن بعضهم سماها لغة يتعاقبون فيكم. قال سيبويه: "واعلم أن من العرب، من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالناء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة. (سيبويه، ج2/ص40).

لقد ورد في كلام العرب استعمالات طابقت استعمال ما عُرف بلغة أكلوني البراغيث، فقبلها النحاة وذكروا أنها من استعمال هذه اللغة، إلا أن سيبويه - فيما وقع منها في القرآن الكريم - لم يرض بأن يكون مثل هذا في القرآن، وقد ذكر قوله تعالى: "وأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا". سورة الأنبياء، 3. (سيبويه، ج2/ص41). وقد علق سيبويه على هذه الآية وعدّها من باب البذل، قائلاً: "وأما قوله جلّ ثناؤه (وذكر الآية)، فإنما يجيء على البذل، وكأنه قال: انطلقوا، فقل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله جلّ وعز: "وأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا" على هذا فيما زعم يونس. (سيبويه، ج2/ص41). ومما وقع في القرآن أيضاً قوله تعالى: "ثَمَّ غَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ". سورة المائدة، 71. وقوله: "لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً". سورة مريم، 87. ومنها القراءة الشاذة: "قد أفلحوا المؤمنون". سورة المؤمنون، 11. في قوله تعالى: "قد أفلح المؤمنون"، وقوله في قراءة حمزة والكسائي: "إِنَّمَا يَبْتَغِانَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا". سورة الإسراء، 23. في قوله تعالى: "إِنَّمَا يَبْتَغِانَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا". (ابن خالويه، 1990م، ص216). وقد أشار العلماء التاريخيون إلى أن اللغات السامية عامة، تلحق الفعل علامة التثنية، والجمع للفاعل المثني، والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، وهو ما يتفق مع عبارة سيبويه السابقة

اتفاقاً تاماً، وقد أورد عبد التّواب أمثلةً على هذه الظاهرة من اللغات العبرية والسرّانية والإثيوبية الجعزية، فقد جاء في العبرية:

t

h

وترجمتها الحرفية: فماتنا كلاهما محلون وكليون". (للزيادة، انظر، عبد التّواب، 1985م، ص ص 301، 300، والكناعة، 2004م، ص ص 29، 30). ثم إنّ عبد التّواب، (1985م، ص ص 25، 26). قد أشار إلى أنّ اللغة العربية الفصحى قد تخلّصت من المطابقة بين الفعل والفاعل، أخذاً بمبدأ الاستغناء عن بعض العلامات عند تكّسبها للدلالة على الظاهرة الواحدة". ويرى عمّاية أنّ لغة أكلوني البراغيث لغة من لغات العرب شائعة كثيرة الشّواهد، مؤيدة بما جاء في القرآن الكريم، والحديث، والشّعر، وأصلها: أكل البراغيث إياي = ف+فا+مف

= جملة توليدية فعلية (محايدة).

تحولت إلى: أكل البراغيث البراغيث إياي. لتوكيد الفاعل. ثم تحولت إلى: أكلوا البراغيث إياي. تحول الاسم الظاهر إلى ضمير، ثم تحولت إلى: أكلوني البراغيث، تقدّم الضمير المفعول ليلتصق بالفعل". (عمّاية، 1987م، ص 257). ويرى من وجهة نظره: "أنّ هذه التحويلات مقنعة ولكن القاعدة القسرية التي تنصّ على أنّ الظاهر لا يؤكّد المضمّر تقف أمام هذه التحويلات". (السابق، 285، بتصرف). على أنّ الدالي (1993م، ص 419). لم يرضَ بتعليل هذه الاستعمالات في العربية بأن الاسم الظاهر في هذه اللغة توكيد للضمير، إذ قال: "و" الدكتور عمّاية شديد الاطمنان إلى مجيء شواهد من القرآن والحديث على هذه اللغة من غير أن يثبت منه...، وقال: "وأما قوله بأن الاسم الظاهر توكيد فشيء قاله من عند نفسه، ولم يتقدّمه إليه أحد، ولا يقوله من يعرف ما بين البذل والتوكيد من الفرق...". أمّا عن رأي الدالي في هذا الاستعمال فقد ذكر أنّ هذه لغة قوم بأعيانهم... وهي لغة قليلة شاذة غزيت إلى طيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب... والصحيح أنّ الألف والواو والنون فيها حروف دالة على التثنية والجمع، والاسم الظاهر هو المسند إليه الفاعل، أو نائبه". (السابق، ص ص 419، 420)، ثمّ إنه يردّ كل قول سواء أكان قديماً أم محدثاً يؤيد وقوع مثل هذا الاستعمال في القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، إذ قال: "ولم يأت عليها شاهد من كتاب الله، ولم يصحّ من لفظ رسول الله عليه السلام شيء جاء عليها، ولم تقع في نثر الفصحاء المحتجّ بكلامهم". (السابق، ص 420).

وقد رضي بهذا الاستعمال في الشعر لعلّ الضرورة ويذكر الدالي أنّ الناس يستعملونها في لغة الخطاب " العاميّة " في غير موضع من البلدان العربية، ومنها: سورية ولبنان وأهل مصر، يقولون: " ظلموني الناس " ونحوه " (الدالي، 1993م، ص 402).

ومما وقع في لغة الشعر من هذا الاستعمال، وهو من أمثلة سيبويه، قول الفرزدق. (1987، ص 44):

ولكن دِيايَ أُبُوهُ وأُمُّهُ
بَحُورَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ

(سيبويه، ج 2/ص 40، والبغدادي، دبت، ج 2/ص 386، ج 3/ص 293، 334، ج 4/ص 554، وابن يعيش، دبت، ج 7 / ص 7، والسيوطي، ج 2/ ص 257، والشاهد في المثال أن الشاعر جعل في " يعصرن " ضمير " أقاربه " الفاعل وأتى به مؤنثاً للأقارب؛ لأنه أراد الجماعات. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر، وصلاة العصر. فيه دليل لمن قال من النحويين: يجوز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدّم، وهو لغة بني الحارث وحكوا فيه، قولهم: أكلوني البراغيث، وعليه حمل الأخفش ومن وافقه، قول الله تعالى: " وأسرّوا النجوى الذين ظلموا ". وقال سيبويه:

" وأكثر النحويين لا يجوزون إظهار الضمير مع تَقَدُّمِ الفعل، ويتأولون كل هذا ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعونه بالفعل، كأنه لما قيل: وأسرّوا النجوى. قيل مَنْ هم ؟ قيل: الذين ظلموا، وكذا يتعاقبون ونظائره، ومعنى يتعاقبون: تأتي طائفة بعد طائفة، ومنه تَعَقَّبَ الجيوش، وهو أن يذهب إلى ثغر قومٍ ويجيء آخرون ". (النّووي، 1392هـ، ج 5/ص 133).

وفي رواية النّووي هذه ما يعزّز ردّ قول من أنكر ورود استعمال هذه اللغة في الحديث النبوي الشريف، فقد أشار إليها صراحةً وذكر في موضع آخر في شرحه على صحيح مسلم أنها: " لغة صحيحة، وإن كانت قليلة الاستعمال ". (السابق، 1392هـ، ج 13 / ص 202). وأمّا قوله صلى الله عليه وسلم:

" مَنْ كُنْ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، فَقَدْ رَوَاهُ الْحَاكِمُ، فَقَالَ: "حَدَّثَنَا أَبُو

العبّاس، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَزَّازُ ثنا حَمَّادُ بْنُ مَسْعُودَةَ

عَنْ بَن جَرِيحٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثم من كنَّ له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن وضرائهن أدخله الله الجنة برحمته إناهن، قال فقال رجل: وابنتان يا رسول الله، قال: وإن ابنتان. قال رجل: يا رسول الله، وواحدة قال: وواحدة. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه. (الأزدي، 1403هـ، ج 10/ص 458، وابن حنبل، دت، ج 3/ص 303، والطبراني، 1415هـ، ج 6/ص 205، والحاكم، 1990م، ج 4/ص 195، والبيهقي، 1407هـ، ج 8/ص 158).

وهذه الرواية تؤيد استعمال لغة "أكلوني البراغيث" في الحديث النبوي الشريف التي أنكرها الدالي (1985م)، على أن الحديث ورد برواية: "من كان له ثلاث بنات". (انظر، ابن حنبل، دت، ج 2/ص 335، وج 3/ص 156، وابن ماجه، دت، ج 2/ص 1210، والطبراني، 1415هـ، ج 5/ص 90). وبهذه الرواية لا ينهض الحديث دليلاً على هذا الاستعمال. وعليه يمكن القول: إن الاستعماليين مأثوران عن العرب ولكن أحدهما لم يحظ بالكثرة، وهو ما عُرف في استعمال الحديث النبوي بلغة "يتعاقبون فيكم". ومن هذا الاستعمال ما ورد في قول وائل بن حجر، في صفة ركوع النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكره الطبراني، إذ قال:

حدثنا محمد بن عبد الله القزّاز، قال: نا حفص بن عمر قال نا همام قال نا شقيق عن عاصم بن كليب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد وقعا ركبته على الأرض قبل أن تقع كفاه، وإذا نهض في فصل الركبتين نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه. (الطبراني، 1415هـ، ج 6/ص 97، وانظر، * أبو الطيب آبادي، 1415هـ، ج 2/ص 306، ج 3/ص 48، * أبو داود، دت، ج 1/ص 196، 222). وأورده البيهقي، فقال: * أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس عبد الله بن الحسين القاضي بمرورنا الحارث بن أبي أسامة ثنا يزيد بن هارون أنبا شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، قال: ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد تقع ركبته قبل يديه، وإذا رفع يديه قبل ركبتيه. (البيهقي، 1994م، ج 2/ص 98، 99، وانظر، الدارقطني، 1966م، ج 1/ص 345، ج 2/ص 255).

ومن ذلك - أيضاً - ما روي عن أنس رضي الله عنه، في صحيح مسلم:

" حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ أَنَسٍ قَالَ: ثُمَّ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ، وَأَنَا ابْنُ عَشْرٍ وَمَاتَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِينَ وَكَانَ أُمِّهَاتِي يَحْتَنُّنِي عَلَى خَدْمَتِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فِي دَارِنَا فَحَلَبَنَا لَهُ شَاةً دَلَجَنَ وَشَيْبَ لَهُ مِنْ بَنَرٍ فِي الدَّارِ فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ شِمَالِهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَى أَبَا بَكْرٍ فَأَعْطَاهُ أَعرَابِيَا عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْإِيمَنُ فَالْإِيمَنُ". (مسلم، د.ت، ج 3/ص 1603، انظر، الزهري، د.ت، ج 7/ص 20، وقد ورد في: ابن حنبل، د.ت، ج 3/ص 110: يُحْتَنُّ بَدَلًا مِنْ يُحْتَنُّنِي".)

وَأَمَّا أُمَثَلَتُهُ مِنَ الشَّعْرِ، فَمِنْهَا قَوْلُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ. (د.ت، ص 196):

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

(ابن هشام، 1980م، ج 2/ص 47، 106)، وقوله: وقد أسلماه مُبْعَدٌ، وَحَمِيمٌ، إذ وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول: "وقد أسلمه مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ". (ابن عقيل، 1964م، ج 1/ص 469). ومنه كذلك:

يَكُونُونِي فِي اسْتِرَاءِ النَّخْبِ لِأَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْذُلُ

(ابن هشام، 1980م، ج 2/ص 100، الصَّبَّان، د.ت، ج 2/ص 47، والسيوطي، 1977م، ج 2/ص 257، وقد وردت "الوم" بدلًا من "يعذل"). وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها، وقد وصل الشاعر واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل لغة: أزد شنوءة". (الصَّبَّان، د.ت، ج 1/ص 47). ومنه قول الشاعر أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَغَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

فقد وصل الفعل بنون النسوة، في قوله: "رَأَيْنَ" مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: "الغواني". وكذلك قول الشاعر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي؛ فَأَعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

(الصَّبَّان، د.ت، ج 2/ص 47). فقد ألحق علامة جمع الذكور بالفعل في قوله: "نصروك" مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله: "قومي". (السابق، ج 1/حاشية

صفحة 472). والأمثلة على هذا النوع من الاستعمال كثيرة، وقد رأت الدراسة أن تكفي بما ذكرت منها، إذ لا يخلو كتاب من كتب النحو من ذكر كثير منها.

8.2 النّواسخ:

ويتضمن النواسخ الفعلية، وهي: كان وأخواتها، ظن وأخواتها، وأفعال المقاربة. والنواسخ الحرفية، وهي: إن وأخواتها، والمسبّهات بليس، و"لا" التي لنفي الجنس.

وهنا لا بد - ونحن نفرّد حديثاً خاصاً بالنواسخ في هذه الدراسة في كتاب سيبويه - من الوقوف عند هذا المصطلح تبيناً للمقصود به، لما له من أثر كبير في بيان مفهوم تلك المفردات التي تتعلّق به. فلقد تحدّث المعاجم العربية عن هذه المفردة، فابن دريد، 321هـ، يقول: "والنسخ: نسخك كتاباً عن كتاب. انتسخت الشمس الظل، وانتسخ الشيب الشباب". (ابن دريد، 1345هـ، ج2/ص316، نسخ). أمّا ابن فارس، 395هـ، فيقول: "النون والسين والخاء أصل واحد، إلّا أنّه مختلف في قياسه. قال قوم: قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه. وقال آخرون: قياسه تحويل شيء إلى شيء، قالوا: النسخ: نسخ الكتاب. والنسخ: أمرٌ كان يعمل به من قبل ثم ينسخ بحادث غيره كالآية ينزل فيها أمرٌ ثم تنسخ بأية أخرى وكل شيء خلف شيئاً فقد انتسخه". (ابن فارس، 1972م، ج5/ص424، نسخ). أمّا الجوهري، 398هـ، فقد ذكر: "نسخت الشمس الظل، وانتسخته: كازالته، ونسخت الريح أثار الدار غيرتها". (الجوهري، 1984م، ج1/ص433، نسخ). وأمّا صاحب اللسان فقد قال:

"والنسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه؛ وفي التنزيل: "ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها". سورة البقرة، 106. والآية الثانية ناسخة والأولى منسوخة... وعن ابن الأعرابي، النسخ: تبديل الشيء من الشيء، وهو غيره، ونسخ الآية بالآية: إزالة مثل حكمها. والنسخ: نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو...، وعن الليث: النسخ أن تزال أمراً كان من قبل يعمل به، ثم تنسخه بحادث غيره... والأشياء تنسخ: تداول فيكون بعضها مكان بعض كالدول والملوك... والعرب تقول: نسخت الشمس الظل، وانتسخته أزالته، والمعنى: أذهبت الظل وحلت محله؛ قال العجاج:

إذا الأعادي حَسَبُونَا، نَحْنُخُوا بِالْحَذَرِ وَالْقَبْضِ الَّذِي لَا يُنْسَخُ

أي لا يحول* (ابن منظور، 1999م، ج 14/ص 121، نسخ).

إن حديث أصحاب المعاجم عن معنى النسخ لغةً يخلو من الخلاف عن المعنى الدلالي الذي تؤديه، فمعناها: أن تزيل ما قبلها من تغير المعنى والدلالة، فقولنا: زيدٌ حاضرٌ، هو ليس كقولنا: كان زيدٌ حاضراً، أو ظننت زيدا حاضراً، فهي تحذف المعنى الدلالي والإعرابي بعد أن تدخل على الجملة الاسمية. أما في الاصطلاح اللغوي، فيُجمعُ كثير من الدارسين على أن مفردة (النواسخ)، من حيث كونها دالةً على كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وبقية الحروف الناسخة، لم تكن معروفةً عند القدماء، وإنما المعروف عندهم، هو تعرضهم لإحكامها، فسيبويه ذكرها في " باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، وذكر كذلك: باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده". (سيبويه، ج 2/ص 131). وهو بهذا يعني إن وأخواتها، وسأشير إلى مواضع أمثلة النواسخ في كتاب سيبويه عند الحديث عن كل منها في موقعه. وقد جاء حديثه عن عمل النواسخ متفرقا في الكتاب، أما مفردة النواسخ فقد تبين لي أنها لم تُحَظْ بذكر في الكتاب، ولقد تتبع العبانية هذا المصطلح في دراسة خاصة بالمصطلح النحوي البصري إذ رصده عند القدماء منذ زمن سيبويه حتى الزمخشري. (انظر، العبانية، 1983م)، ثم إن باحثاً آخر قد أفرد دراسة خاصة في مصطلح النحو الكوفي. (انظر، جبالي، 1982م). وقد عُلِّت تسمية هذه الحروف والأفعال بالنواسخ، إذ قيل:

" وأطلق لفظ النواسخ على كل هذه الأفعال والحروف؛ لأن هذه الكلمات -أفعالاً كانت أم حروفاً- تُحدث تغييراً في الجملة الداخلة عليها، وتجلب لها أحكاماً جديدة، بعد أن تنسخ (تزيل) ما كان موجوداً من الأحكام القديمة. فالجملة الاسمية: (زيد قائم) إذا دخلت عليها "إن" فصارت "إن زيداً قائم" أحدثت فيها نسخاً من وجوه: الوجه الأول: المبتدأ المرفوع صار اسماً لإن منصوباً، وخبر المبتدأ (قائم) صار خبراً لإن، فهذا نسخٌ من جهة الإعراب. الوجه الثاني: فقد المبتدأ الصدارة وأصبحت للحرف إن، فهذا نسخ من جهة ترتيب الجملة. الوجه الثالث: بعد أن كان المعنى مجرد نسبة القيام

إلى زيد أصبحت النسبة نسبة تأكيد" فهذا نسخٌ في المعنى. (ياقوت، د.ت، ص 11).

ولقد ظلت النواسخ متفرقة في كتب النحاة، إلى أن جاء السيوطي، إذ جمعها في كتابه الهمع. (انظر، السيوطي، 1977م، ج 2/ص ص 63-251). على أن ابن مالك، 672هـ، يُعدُّ أول من ذكر مصطلح النواسخ، إذ قال:

والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تنفيه غالباً بأن ذي موصلاً

(ابن عقيل، 1964م، ج 1/ص 381). ويرى النعيمي أن اختيار لفظة النواسخ لهذه العوامل "اختيارٌ موفقٌ؛ لأنه يؤدي إلى إدراك ما عملته هذه الأفعال والحروف من رفع ونصب، ويعمل هذا العمل - أيضاً - فهي قد ألزمت العامل القديم، وعملت هي، تماماً كما ذكروا من أن للناسخ في اللغة، هو ما يزيل الشيء ويكون مكانه، أو يبطل حكماً سابقاً ويثبت حكماً جديداً ". (النعيمي، 1977م، ص 21). ويرى أنه يجب ألا تكون مضافة، فنقول: النواسخ بدلاً من نواسخ الابتداء، أو نواسخ المبتدأ؛ لأنه في قطعها عن الإضافة تحتوي جميع الآراء المختلفة في العامل في المبتدأ والخبر، بعد دخولها عليهما". (السابق، ص 21، بتصرف).

9.2 النواسخ الفعلية:

كان وأخواتها :

بدأ سيبويه حديثه عن النواسخ بـ (كان وأخواتها) فقال: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد". (سيبويه، ج 1/ص 45). ويلحظ عليه أنه لا يذكر في أول الباب وفي تعريفه بهذه الأفعال إلا كان وصار ودام وليس، وقال: "... وما كان نحوهم مما لا يستغني عن الخبر ". (السابق، ج 1/ص 45). ولعل مرد حديث سيبويه عن كان وأخواتها بهذا الأسلوب من التناول إلى أن العلاقة بين كان وأخواتها متصلة بالبعد التركيبي، دون أن تكون مشروطة بالبعد الدلالي إذا استثنينا الدلالة على الزمان بشكل عام، ثم إن أقوى رباط بينها وبين أخواتها هو قضية الإسناد الذي يقوم على فكرة إغائها عمل العامل المعنوي، وهو الابتداء، الذي يلغي العلامة الدالة على الإسناد، في الطرف الثاني في الجملة التي تباشرها كان وأخواتها، وفي ذلك قال سيبويه: "غير أن إن وكان عوامل فيما بعدهن".

(السابق، ج 3/ص 74). وفي ذلك يقول المخزومي (1986م، أ، ص 178): "فليست هذه الأفعال بمنزلة واحدة، لا في الدلالة ولا في الاستعمال، ولا جامع لها إلا ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها، فهي تشترك في أن يليها مرفوعٌ ومنصوبٌ". أما عن دخولها على المبتدأ والخبر، فقد قيل: "إن دخول كان على المبتدأ والخبر، يحصل للإفادة أن الخبر في ما مضى من زمان، بمعنى أنها في دخولها على هذا التركيب زمانياً لا تحتوي حدثاً أثبتة". (العبانة، 1983م، ص 63). ولقد سمّاها الدرس الحديث أفعال الاستمرار، إذ قيل: "وأفعال الاستمرار هذه أفعال مساعدة وليست أصلية في الجملة، وهي -أيضاً- منفصلة في الكتابة عن الأفعال الأصلية بعكس اللغات الهندوأوروبية التي نجد فيها زمن الاستمرار يؤثر في الفعل الأصلي للجملة من حيث الكتابة، ففي اللغة الإنجليزية، مثلاً يضاف (ing) في نهاية الفعل المراد وضعه زمن الاستمرار (continuous) ويكون قبله فعل be to وفي الفارسية نجد أن الفعل وضعه في زمن الاستمرار يضاف إلى أوله ميمٌ وباءٌ، في حين أننا لا نجد مثل هذا التركيب في اللغة الفرنسية، والظاهر أنها استعاضة عنه بصيغة اسم الفاعل *paticipe persent* ، ومنها قولهم:

Apprenez le francais chantant

ولعلنا نلمح شيئاً من هذا المفهوم عند الكوفيين، وهو ما أطلقوا عليه الفعل الدائم وقد عنوا به اسم الفاعل، أي الذي في شبه الاستمرار". (المخزومي، 1986م ب، ص 107).

10.2 استعمالات كان وأخواتها ودام وأصبح وأمسى:

كان وأخواتها :

ورد في كلام العرب أربعة استعمالات لكان، هي : كان التامة، وكان الزائدة، وكان المتعدية، وكان الناقصة. أما كان التامة فقد ذكرها سيبويه، فقال: " وقد يكون لكان موضع آخر يُقتصرُ على الفاعل فيه، نقول: قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله. وقد كان الأمر، أي وقع. وقد دام فلان، أي ثبت، ... ، وكما يكون أصبح وأمسى مرةً بمنزلة كان، ومرةً بمنزلة قولك استيقظوا وناموا". (سيبويه، ج 1/ص 46)، وهو بذا يعني التمام في دام وأصبح وأمسى وإن كان لم يذكر أي مثال شعري على استعمالَي أصبح وأمسى،

فإشارته إلى معنى الاستيقاظ والنوم فيهما يكفي لفهم ورودها تامة. أما كان فقد ذكر
سيبويه على استعمالها تامة مثالا من الشعر، وهو قول مقاس العائدي:

فدئ لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

(السابق، ج 1/ص 47). إذ استعملت كان بمعنى (وقع). أي: إذا وقع يوم. ومنها
كذلك قول الربيع بن ضئع الفزاري:

إذا كان الشتاء فأدقنوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء

(النحاس، 1986م، ص 39). وقد عزز النحاس هذا الاستعمال، بقوله تعالى: "وإن كان
ذو غمرة". سورة البقرة، 280، وقوله تعالى: "إلا أن تكون تجارة". سورة البقرة، 282.
(انظر، السيوطي، 1977م، ج 2/ص 82).

كان الزائدة:

وتزاد للتوكيد، وهي ذات قيمة دالة على الزمان الماضي، وليس لها وظيفة
تركيبية، ويمكن عدها منحرفة عن الزمانية؛ لأنها أصبحت مستقلة، وقد قبلت زيادتها
بشرطين، ذكرهما ابن هشام، فقال: "وشرط زيادتها أمران؛ أحدهما: أن تكون بلفظ
الماضي، والثاني: أن تكون بين شئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: "ما كان أحسن
زيداً" أصله: ما أحسن زيداً؛ فزيدت "كان" بين "ما" وفعل التعجب. وليس معنى زيادتها أنها
لا تدخل على معنى أليته، بل أنها لم يؤت بها للإسناد. (ابن هشام، 1987م، ص 138).
ويلحظ أنها لا تزاد أولاً، وإنما حشوا، وقد أورد ابن منظور على كان الزائدة
شواهد، منها: قول أبي الغول، واسمه علباء بن جوشن، وهو من بني قطن بن
نهشل. (انظر، ابن قتيبة، 1985م، ص 276):

عسى الأيام أن يرجع — من قوماً كالذي كانوا

وقال ابن الطثرية واسمه يزيد، والطثرية أمه، وهي من طثر بن عثر بن وائل وقتلته
بنو حنيفة يوم الفلج. (انظر، ابن قتيبة، 1985م، ص 276):

فلو كنت أدري أن ما كان كائن، وأن جدي الوصل قد جد غابرة

وقال الأحوص (ابن منظور، 1999م، ج 12/ص 193، كون وما بعدها):

كم من ذوي خلة قبلي وقبلكم كانوا، فأمسوا إلى الهجران قد صاروا

وهو في شعره (د.ت، ص 148):

كَمْ مِنْ ذَوِي مِقَةٍ قَبْلِي وَقَبْلَكُمْ
وَقَالَ أَبُو زَيْبِدٍ:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا،
وَمَلُّوكَا كَانُوا وَأَهْلَ عِلَاءٍ

وَقَالَ: نصر بن حجاج، وأدخل اللام على ما النافية:
ظَنَنْتَ بِي الْأَمْرَ الَّذِي لَوْ أَتَيْتَهُ، لَمَا كَانَ لِي، فِي الصَّالِحِينَ، مَقَامٌ
وَقَالَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ (1960م، ص 121):

هَجَاؤُكَ إِلَّا أَنْ مَا كَانَ قَدْ مَضَى
عَلَى كَأَثْوَابِ الْحَرَامِ الْمُهْنِيَّتِمْ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى:

يَا لَيْتَ ذَا خَبَرٍ عَنْهُمْ يُخْبِرُنَا،
بَلْ لَيْتَ شِعْرِي، مَاذَا بَعْدُنَا فَعَلُوا؟
كُنَّا وَكَانُوا فَمَا نَذْرِي عَلَى وَهْمٍ،
أَنَحْنُ فِيمَا لَبِئْنَا أَمْ هُمْ عَجَلُوا؟

أَي نَحْنُ أَبْطَانًا؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ،
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

وَتَقْدِيرُهُ: وَجِيرَانٍ لَنَا كِرَامٍ انْقَضَوْا وَذَهَبَ جُودُهُمْ؛ وَمِنْهُ مَا أَنشَدَهُ ثَعْلَبُ:

فَلَوْ كُنْتُ أَدْرِي أَنَّ مَا كَانَ كَائِنًا،
حَذَرْتُكَ أَيَّامَ الْفَوَاحِشِ سَلِيمًا
وَلَكِنْ حَسِبْتُ الصَّرْمَ شَيْنًا أَطِيقُهُ،
إِذَا رُمْتُ أَوْ حَاوَلْتُ أَمْرَ غَرِيمٍ

وَمِنْهُ مَا أَنشَدَهُ الْخَلِيلُ لِنَفْسِهِ:

بَلِّغَا عَنِّي الْمُتَجَمِّمَ أَنِّي
كَافِرٌ بِالَّذِي قَضَيْتَهُ الْكَوَكِبُ،
عَالِمٌ إِنَّ مَا يَكُونُ وَمَا كَا
نَ قَضَاءٍ مِنَ الْمُهْنِيَّتِمْ وَاجِبُ

وَمِنْ شَوَاهِدِهَا بِمَعْنَى اتِّصَالِ الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ، قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: "وَكَانَ
اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا". (وَرَدَتْ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مِنْهَا: سُورَةُ النَّسَاءِ، 96،
99، 100، 152، سُورَةُ الْفُرْقَانِ، 70، سُورَةُ الْأَحْزَابِ، 5، 50، 59، 73، سُورَةُ الْفَتْحِ، 14،
أَي: لَمْ يَنْزَلْ عَلَى ذَلِكَ؛ (ابن منظور، 1999م، ج 12/ص 193، وما بعدها، كَوْنٌ). وَقَدْ
ذُكِرَ: "أَنْ كَانَ لَا تَقَعُ عَلَى اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ فِيهِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي اللَّفْظِ، مُلْغَاءٌ فِي الْمَعْنَى".

(النَّحَاسُ، 1986م، ص 41). وَقَالَ الْمُتَلَمِّسُ (1970م، ص 24):

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَرَ خَدَّهُ،
أَقَمْنَا لَهُ مِنْ مَنِيْلِهِ فَتَقَوَّمَا

وقول الفرزدق:

وكنّا إذا الجبّارُ صَعَرَ خَدَّه، ضَرَبَتْناهُ تَحْتَ الْأَثْنَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ

(ابن منظور، 1999م، ج12/ص193، وما بعدها، كَوْنٌ). وهذه الأمثلة تمثل انحرافاً عن الأصل الاستعمالي في كان. على أن كان تستعمل لمعانٍ أخرى ذكر ابن عصفور منها: كان لَبَنٌ. أي: حَضَرَ، وبمعنى (حَذَتْ)، يقال: (كان أَمْرٌ) أي (حَذَتْ)، وبمعنى (كَفَلَ)، يقال: (كُنْتُ الصَّبِيَّ)، أي (كَفَلْتُهُ)، وبمعنى (غَزَلَ)، يقال: (كُنْتُ الصَّوْفَ)، أي (غَزَلْتُهُ) * (ابن عصفور، دت، ص101).

كان المتعدية:

إن الناظر بعمق إلى استعمالات كان يجد أنها قد استعملت استعمالاً آخر منحرفاً عن المألوف في استعمالاتها إذ استعملت استعمال (ضرب)، وتعدت إلى مفعول، وذكر سيبويه قول أبي الأسود الدؤلي، وهو:

دَغَ الْخَمْرَ تَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِياً لِمَكَانِهَا
فَإِنْ لَا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهَا، فَإِنَّهُ أَخُوها، غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

(الدؤلي، دت، ص ص 162، 306، وقد ورد في الديوان " أخ أرضعته " بدلاً من " أخوها غذته "، وانظر، ابن منظور، 1999م، ج12/ص 197، كَوْنٌ، وسيبويه، ج1/ص46. ولم يذكر البيت الأول، وقد رأيت أن أذكره لما له من أثر في وضوح الدلالة، النحاس، 1986م، ص40، وقد ذكر: "مُجْزِياً من مكانها"، بدلاً من "مُجْزِياً لمكانها". ولعل معنى التعدية في كان يفهم من خلال قول سيبويه: " فهو كائن ومكون، كما نقول: ضارب ومضروب ". (سيبويه، ج1/ص46). وعلق النحاس على هذا المثال، فقال: " على معنى "فإلا يكن مثلاً أو تكن مثلاً" يُعدّون كان إلى مفعول كما يُعدّون ضرب، يقولون: كُنْتُه وكُنْتُي كما نقول: ضربته وضربني، نقول: فإذا يكنها كقوله: فإذا يضربها ". (النحاس، 1986م، ص40).

11.2 الانحراف في كان وبعض أخواتها عن الأصل الاستعمالي، إذا وقع اسمها نكرة:

وهذه استعمالات تتصل بالأصل الاستعمالي للجملة الاسمية، إذ إن المعروف عند النحاة أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة، ولم يُجزَّ سيبويه الابتداء بالنكرة إلا بمسوغات ذكرها غير واحد من النحاة. (انظر، ابن هشام، 1980م، ج1/ص145، ابن

عقيل، 1964م، ج1/صص 215-227). وقال سيبويه: "ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة .. ، وقال: "ونكر أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء، والجار على المبتدأ". (سيبويه، ج1/صص 23، 24). ثم إنه ذكر أنه يجوز الابتداء بالنكرة في الشعر وفي ضعف من الكلام". (سيبويه، ج1/ص 48).

وإذا كان سيبويه قد قرّر أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، فإن كان لا يجوز أن يكون اسمها نكرة لا سيما أنه مبتدأ، قبل مباشرتها له، وعليه فلا يجوز أن يكون اسماً لها، وقد رصدت الدراسة أمثلة في كتاب سيبويه منحرفة عن هذا الأصل الاستعمالي، ومنها، قول الشاعر (انظر، ص 29 من هذه الدراسة):

فَبَاتَكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبِيَّ كَانَ أَمَّكَ أَمْ حِمَارُ

وقد وقع اسم كان نكرة، وهو (أطبيي) ووقعت المعرفة (أمك) خبراً، لكان مع أن الأوليّة للوقوع اسماً لكان، هي المعرفة وليست النكرة، وهذا المثال من الأمثلة التي ذكرها سيبويه. (سيبويه، ج1/ص 48). وقبل الرواية على أساسه، مع أن الغندجاني ذكر أن في المثال تحريفاً وتبديلاً؛ لأن الرواية الصحيحة (ناك) بدلاً من (كان) ولم يذكرها العلماء تحريفاً من خدشها للحياء. (الغندجاني، 1980م، ص 53، وانظر: ابن السيرافي، 1976م، حاشية 5، صص 227، 228). ولست أدري ما الذي دفع الغندجاني إلى مثل ما ذهب إليه؛ لأنه على روايته وتصرفه في المثال الاستعمالي يمكن القول: إن سيبويه قد تصرف في كثير من الأمثلة التي وردت في الكتاب، وأرى أن هذا الأمر محال؛ لأننا لو سلّمنا به لاستبعدنا كثيراً من الأمثلة النحوية سواء التي جاءت لبناء قاعدة أم لدعم قاعدة في استعمال لغوي معين، ثم إنني أريد كل ما جاء في الكتاب لا سيما أن كبار العلماء قد قبلوها كافة. ومما انحرف عن هذا الأصل أيضاً، قول الفرزدق:

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

(سيبويه، ج1/ص 49). وذكر سيبويه أن للمثال روايتين، الأولى: بالرفع في (أسكران)، وقال: "في هذا إنشاذ بعضهم"، والثانية: بالنصب، إذ قال: "وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء". (السابق، ج1/ص 49). وإذا تناولنا المثال على

رواية الرفع، فإن فيه استعمالاً منحرفاً عن الأصل النحوي، إذ وقع اسم كان نكرة، وهذا مخالف، وفي قول سيبويه: "وفي إنشاد بعضهم إشارة إلى قلته؛ لأنه نكرة.

جاء:

إن الاستعمال الأصلي لهذا الفعل، هو التمام وليس النقص، إذ يأخذ فاعلاً، ولكن اللغة استعملته استعمالاً فسرته النحاة على أنه من استعمال باب كان وأخواتها، وهو قليل جداً، لا يكاد يُعرف في غير المثال النثري المشهور، وهو: "ما جاءت حاجتك". (سيبويه، ج 1/ص 50). عند من ورد استعمالهم ينصب حاجتك. والانحراف في هذا الفعل هو استعماله استعمال (كان) وليس استعمال الأفعال التي تقع في باب ما يُعرف في الدرس النحوي بالنواسخ، وقد ذكر ابن بري: أن مثل هذا يقع في بعض الاستعمال، إذ قال: "واعلم أنه يلحق بباب كان وأخواتها كل فعل سلب الدلالة على الحدث وجُزء للزمان، وجاز في الخبر عنه أن يكون معرفة ونكرة، ولا يتم الكلام دونه، وذلك مثل: عاد، ورجع، وأض، وأتى، وجاء، وأشبهها. وقد ذكر أن المثال "ما جاءت حاجتك"، هو قول للخوارج لابن عباس، أي ما صارت؛ يقال لكل طالب أمر يجوز أن يبلغه وأن لا يبلغه. (ابن منظور، 1999م، ج 12/ص 195، كون، بتصرف). ولقد تميز السيوطي (1977م، ج 2/ص 63-109) عن غيره من العلماء بذكره غير ما ذكروا من أخوات كان، ولعل ما دفعه إلى مثل هذا الذكر، قول سيبويه: "وذلك قولك كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوه من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر". (سيبويه، ج 1/ص 45).

12.2 الانحراف في رتبة عناصر جملة كان:

الأصل الاستعمالي في ترتيب أركان الجملة الاسمية أن يقع المبتدأ أولاً، ثم يليه الخبر، إلا أنه حدث انحراف في بعض الاستعمالات، أدى إلى أن يتغير موقع كل منهما في بعض الأمثلة، وهذا الانحراف ظهر في بعض الاستعمالات التي مثلت (كان) أحد أركانها وقد تأتى هذا بسبب التقديم والتأخير الذي يُعد ظاهرة في النحو العربي، ومما وقع في هذا من الأمثلة الاستعمالية - لما أجاز سيبويه نصب "دأها" - قول الشاعر:

وقد علم الأتوام ما كان دأها بثهلان إلا الخزي ممن يقودها

(159). ومعنى هذا أنه يشير إلى الأصل الاستعمالي لها. وهو عدم اقتران خبرها بأن، فقد قال في موضع من الكتاب: لا يفترون خبر كاذب... (أن) إلا في الشعر ضرورة: وكذا أن أفعل لا يجوز إلا في شعر*. (سيبويه، ج 3/ص 12). إلا أنه ذكر مثلاً فيه شاهد على انحراف كاذب عن هذا الأصل الاستعمالي، إذ اقترن خبرها بأن، وهو قول الشاعر:

قد كاذ من طول البلى أن يمضحاً

وبعلل ذلك بأنه تشبيه بعسى؛ لأنهما مشتركان في معنى المقاربة*. (سيبويه، ج 3/ص 160، والأنباري، د.ت، ج 2/ص 566، وابن يعيش، د.ت، ج 7/ص 121، وابن عصفور، د.ت، ص 108، والبغدادي، د.ت، ج 4/ص 90، والعيني، د.ت، ج 2/ص 15، وابن منظور، 1999م، ج 13/ص 119، مصحح). ومن الأمثلة التي انحرفت فيها كاذ عن أصلها الاستعمالي قوله صلى الله عليه وسلم: "ما كذت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب". (السيوطي، 1996م، ج 2/ص 279). وإذا كان القرآن الكريم قد استعمل بعض ما حكم عليه بأنه لغة في غير باب كاذ، فإن الدراسة لم ترصد أي مثال استعملت فيه كاذ استعمالاً اقترن فيه خبرها بأن، وقد خلت لغة القرآن من أي مثال ورد على هذا الاستعمال في حين أن القرآن قد استعمل كاذ كثيراً ولم يفترون خبرها بأن.

عسى:

وهي تقع عند العلماء بين الفعلية والحرفية، وقد رجح المرادي قول الجمهور بفعليتها، وقال: "وهو الصحيح". (المرادي، 1992م، ص 461). على أن من النحاة المعاصرين من عدّها:

* فعلاً جامداً شذ عن سائر الأفعال، فلم يتصرف تصرفاً، ولم يستعمل استعمالها، وتخلّى عن الدلالة على الحدث فاستعمل استعمال الأدوات، وهي من الأفعال المتخلفة التي أخذت بتخلفها تتخلّى عن دلالتها القديمة واستعمالها القديم، وأخذت تستعمل استعمال الأدوات للدلالة على الرجاء، وتدخل على جملة لسمية، وهو أقل استعمالاتها، وتدخل على جملة فعلية، وهو أغلب استعمالاتها، وأكثرها شيوعاً. (المخزومي، 1986م، ب* ص ص 195، 196).

وذهب "فندريس" إلى "أن الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أُفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مجرد موضحات أي مجرد رموز". (فندريس، دت، ص 216). أمّا سيبويه، فقال: "وتقول عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا، وعسى محمولة عليها أن، كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلوق المتماء أن تمطر، وكل ذلك تكلم به عامة العرب". (سيبويه، ج 3/ص 185). وقال: "واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسوا، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه...؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء". (السابق، ج 1/ص 158). ويفهم من كلام سيبويه السابق أن خبر عسى يغلب أن يقترن بأن، وهو الغالب في استعمالها، إلا أن العرب قد استعملتها دون أن تقترن بأن، وفي هذا انحرافاً عن الأصل الاستعمالي المألوف في التراكيب التي تكون عسى ركناً من أركانها. ومن ذلك قول هذبة بن خشرم الغذري:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

(سيبويه، ج 3/ص 158، وابن يعيش، دت، ج 7/ص 117، 121، والبغدادى، دت، ج 4/ص 81، والعيني، دت، ج 2/ص 184، والسيوطي، 1977م، ج 2/ص 140). ومنه كذلك:

عسى الله يُعني عن بلاد ابن قادر بمنهم جؤن الرباب سقوب

(سيبويه، ج 3/ص 159، وابن يعيش، دت، ج 7/ص 117، ج 9/ص 62). ومنه كذلك:

فأما كئس فنجاً ولكن عسى يغتر بي حمق لنيم

(سيبويه، ج 3/ص 159، والبغدادى، دت، ج 4/ص 82). ويرى المخزومي (المخزومي،

1986م، تب، ص 195). أن أن الواقعة قبل الفعل الواقع خبراً لـ(عسى) ما هي إلا

موصول حرفي جيء به لإيصال الرجاء إلى الجملة. لقد عذت عسى في لغية

بمعنى لعل واشترط في عملها أن يكون اسمها ضميراً، وهي بذا منحرفة عن الأصل

الاستعمالي لها، فالمعروف عند النحاة أنها تعمل عمل كان وأخواتها، والمثال الذي

جاءت فيه عاملة عمل لعل، هو قول صخر بن الغود الحضرمي:

فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فأتى نحوها فأعوذها

(ابن هشام، 1980م، ج1/ص239). وفي هذا المثال نَصَبَ الضمير في عساها، في حين رَفَعَ (نارُ) على أنه خبر، وقد ذكر سيبويه أن (عسي) قد يجيء حرفاً دالاً على الترجي فتعمل عمل لعلّ وذكر على ذلك مثلاً، هو قول عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني

إذ أنكر أنها جارة، وقال: لو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع: (سيبويه، ج2/ص375). والمثال في (ابن جني، دت، ج3/ص25، وابن يعيش، دت، ج3/صص10، 120، 188، 222، ج7/ص123، والبغدادى، دت، ج2/ص435، والعيني، دت، ج2/ص229).

الانحراف في عسى:

المعروف عند جمهور النحاة أن لعلّ من الأحرف المشبهة بالفعل من أخوات إنّ، فهي تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، وقد جاءت عسى في بعض الأمثلة الاستعمالية الحية عاملة عمل لعلّ وذلك مع المضمر في قولك: عساك وعساني، وهي بذا منحرفة عن الأصل، إذ إنها تعمل عمل كان، ومن أمثلتها قول الراجز:

يا أبتا علك أو عساكا،

و قول عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني

(سيبويه، ج2/ص355، وفي شأن الرجز، انظر، سيبويه، ج4/ص207، وقد روي "عساكن" بدلاً من "عساك"). وقد اعترض المبرد على ذلك بقوله: "فأما قول سيبويه إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعلّ مع المضمر، فتقول عساك وعساني، فهو غلط منه". (المبرد، 1399هـ، ج3/ص71). وحجة المبرد في تغليظه لسيبويه أن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر. أما الكاف والياء في (عساك) و(عساني) فيما احتج به سيبويه، فقد ذهب المبرد إلى أن التغليط فيهما على أنهما في محل نصب خبر (عسى)، أما اسمها فهو ضمير محذوف تقديره: "عساك الخير أو الشر"، وكذلك (عساني) الحديث، ولكنه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم: "عسى الغوير أبو ساء". (انظر، سيبويه، ج1/ص388، والشنتمري، 1987م، ج1/ص666، ابن يعيش، دت، ج7/ص123). ويرى النعيمي أنه يجوز أن تحل (عسى)

محل (لعل) وعلته في هذا" أن من قواعدهم حمل النّظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه، وعسى ولعلّ معناهما واحد. (النّعيم، 1977م، ص186). ويبدو لي أنّه لم يزد على ما جاء به سيبويه، والذي قال في شأنهما: "فيما طمّع وإشفاق". (سيبويه، ج4/ص433). وقد أيدّ الشنتمري رأي سيبويه وعلّل ذلك "بإطراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال؛ لأن قولهم: (عسى الغوير أبو ساء) لم يسمع إلّا في هذا، وهو كالمثل". (الشنتمري، 1987م، ج1/ص188). وقد ردّد أحد المعاصرين رأي المبرّد، بقوله: "والذي ذهب إليه المبرّد من أن الفعل لا يعمل في المضمر إلّا كما يعمل في المظهر، وإن كان حجة قوية إلّا أنّها ليست ملزمة في هذا الباب؛ وذلك أن من قواعدهم حمل النّظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه، و"عسى" و"لعلّ" معناهما واحد فيما طمّع وإشفاق كما قال سيبويه، وهذا التشابه هو الذي سوّغ لـ"عسى" أن يكون لها حال تحمّل فيه على نظيرها لعلّ". (النّعيم، 1977م، ص186)، ثمّ إنّّه يؤخّذ على مذهب المبرّد أنّه يستلزم الاقتصار على الفعل ومنصوبه، وهو ما لا نظير له. (السامرائي، 2004م، ص87). ومن انحرافات عسى أن يُقال: "عسى فعلك" وقد أكّد سيبويه على هذا بقوله: "واعلم أنّهم يستعملوا عسى فعلك...". (سيبويه، ج1/ص158). ومعنى هذا أنّه لا يجوز أن يقع خبرها اسماً، وإنّما يقع جملة فتؤول، ولكنّ استعمالات العرب جاء منها تركيبٌ كان فيه خبرها اسماً، وذلك في قول الزّبّاء: "عسى الغوير أبو ساء". (سيبويه، ج1/ص51، 159، وقد ذكروا في هذا الموضع أن لعسى في هذا المثال حالاً لا تكون في سائر الأشياء". سيبويه، ج3/ص158، بتصرف). وقد جرى هذا الانحراف -أيضاً- في قول الشاعر:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً

(ابن عصفور، دت، ص109، والمسيوطي، 1977م، ج2/ص141).

أوشك:

لقد حملت أوشك على عسى، وفي ذلك قال سيبويه: "...، ونقول: توشك أن تجيء...، وقد يجوز يوشك يجيء بمنزلة عسى يجيء". (سيبويه، ج3/ص16). ومعنى هذا أن مجيء الفعل الواقع خبراً ليوشك غير مقترن بأنّ هو شكل من أشكال الانحراف عن الأصل الاستعمالي للفعل النّاسخ "يوشك" إذ الأصل أن يقترن، لا سيّما أنّه الأكثر استعمالاً. ومع ذلك فقد أورد سيبويه مثلاً انحرف عن الأصل الاستعمالي، وهو قول أميّة بن أبي الصلت:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِطِهِ يُوَافِقُهَا

(سبويه، ج 3/ص 161، ابن أبي الصلت، 1980م، ص 53، ابن رشيق، ج 1/ص 108، ابن يعيش، د.ت، ج 7/ص 126، والعيني، د.ت، ج 2/ص 178، والمسيوطي، 1977م، ج 2/ص 140، والأزهري، د.ت، ج 1/ص ص 207، 208، وابن عصفور، د.ت، ص 107، وابن عقيل، 1964م، ج 1/ص 286). على أن سبويه لم يذكر (أوشك)، وإنما ذكر المضارع منها، ولعل ما يؤيد أن ورود مثل هذا الاستعمال بأنه منحرف عن الأصل، ما ذكره المرادي، إذ قال: "واعلم أن عسى لها أحوال: الأول: أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ"أن". وهذا هو الكثير". (المرادي، 1992م، ص 463).

14.2 الانحراف في ما:

قال سبويه: "...، كما أن ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها وإذا تغيرت عن ذلك أو قُدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم". (سبويه، ج 1/ص 122). إن المعروف في الدرس النحوي أن لـ (ما) أكثر من استعمال. الأول: لتميم، وهي تستعملها استعمال أمّا وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس ما كليس". (سبويه، ج 1/ص 57)، والثاني: هو استعمال أهل الحجاز، إذ قال سبويه: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها". (السابق، ج 1/ص 57). لقد عدّ سبويه استعمال بني تميم لـ "ما" هو الأصل، ولذا فيمكن القول: إن استعمال أهل الحجاز لها يمثل انحرافاً عن هذا الاستعمال الأصلي، لا سيما أن بني تميم قد استعملوها مؤثرة في التركيب الذي تباشره معنى لا مبنى، وهي بذا كحروف الاستفهام أو غيرها من الحروف التي لا تؤثر في البناء، أمّا عند التميميين فلها اسم وخبر، وعلى هذا الاستعمال قراءة قوله تعالى: "ما هذا بشر". سورة يوسف، 31. وعليه من الأمثلة الشعرية قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإن ما مثلهم بشر

(سبويه، ج 1/ص 60، النحاس، 1986م، ص 67). على أن الفرزدق تميمي، وهو بذا يخالف استعمال قومه الذين عدّ استعمالهم أصلاً فهم لا يعملونها. وفي ذلك يقول الكناعنة: "وعلى الرغم من أن سبويه قد قلل من شأن الرواية بقوله: "وزعموا أن بعضهم قال". (سبويه، ج 1/ص 60). فإن استعمال الفرزدق التميمي لـ "ما" على صورتها الحجازية يشير إلى شيوعها

التداولي في غير الأوساط الحجازية أيضاً، بل إنها مستعملة في عُقر دار التميميين أنفسهم". (الكناعة، 2004م، ص 46). ويبدو لي أن استعمال كل من الحجازيين والتميميين أصل قائم بذاته، لا سيما أن أمثلة كل منهما مستعملة استعمالاً حياً في كلام العرب شعرهم ونثرهم، ولعل ما يعزز هذا أن القرآن الكريم قد استعمل "ما" عاملة وغير عاملة.

15.2 النواسخ الحرفية:

إن وأخواتها:

مجموعة من الحروف التي تعمل في المبتدأ والخبر عملاً واحداً، بشرط أن يكون المبتدأ ليس اسم شرط، أو اسم استفهام، أو كم الخبرية، أو كل اسم التزم فيه الرفع على الابتداء، ك (ما) التعجبية وإيمن الله، وما كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبراً لها إلا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب وأسماء الاستفهام وكم الخبرية؛ لأنها إنشائية لا تصلح أن تكون في موضع الخبر". (ابن عصفور، د.ت، ص 117). وهذه الحروف، هي: إن، وأن، ولكن، وليت، ولعل، وكان، وقد ذكرها سيوييه في الكتاب خمسة، فقال: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده". (سيوييه، ج 2/ص 131). ويلحظ أنه قد عدّها خمسة إذ عدّ إن واحدة على أنها تردّ بهمزة مفتوحة أو مكسورة، وذلك على وفق ما يقتضيه المعنى الذي يؤديه السياق الذي تقع فيه. وقد فصل النحاة القول في أحوال همزة إن وأن. (انظر، ابن هشام، 1987م، 163، ابن عثيل، 1964م، ج 1/ص 350-362). وهذه الحروف لا يربطها رابط دلالي واضح". (الكناعة، 2004م، ص 47). ولعل هذا ما دفع سيوييه إلى أن يتحدث عنها في مواضع متفرقة من الكتاب، إذ كثر حديثه عنها، فقال: "هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة". (سيوييه، ج 1/ص 141)، وقوله: "هذا باب ما يكون محمولاً على إن". (السابق، ج 1/ص 144)، وقوله: "هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة". (السابق، ج 1/ص 147)، وقوله: "هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء". (سيوييه، ج 1/ص 147)، و(انظر، ج 3/ص ص 119، 120، 125، 129، 132، 134، 142، 143، 146، 165، ..).

وقوع خبر إن نكرة:

لقد تقرر في الدرس النحوي أن المبتدأ لا يأتي نكرة، إلا بمسوغات ذكرها النحاة، وهذه المبتدآت النكرات في الاستعمالات التي ترد فيها إن وأخواتها تكون أسماء لها، وعليه فلا يجوز أن يأتي اسم إن وأخواتها نكرة، وقد ورد في الأمثلة الاستعمالية في كتاب سيبويه مثال جاءت فيه النكرة اسماً لأن، وهو قول امرئ القيس (2000م، ص 31) :

وإن شفاء غيرة مهزاة فهل عند رنم دارس من مغول

(سيبويه، ج2/ص 142، البغدادي، د.ت، ج3/ص 40، ج4/ص ص 61، 89، والسيوطي، 1977م، ج2/ص 77، 140). وعلى سيبويه قوله لمثل هذا الاستعمال بأنه قد اجتمع نكرة ونكرة وقال: " فهذا أحسن؛ لأنها نكرة ". (سيبويه، ج3/ص 143). والأصل الاستعمالي الشائع أن تبدأ بالمعرفة؛ لأن الابتداء بالنكرة مع وجود المعرفة لا يُعد وجهاً وإن كان واحداً من الأمثلة الاستعمالية. إلا أنه قد ورد في المثال السابق نكرة ونكرة.

٦٢٢٣٥٤

الانحراف في رتبة عناصر جملة إن:

الأصل أن تأتي جملة المبتدأ والخبر بعد إن وأخواتها على الترتيب الآتي: الحرف الناسخ + الاسم + الخبر، فلا يصح أن يتوسط الخبر بين هذه الحروف، وفي ذلك قال سيبويه: " وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد. إلا أنه ليس لك أن تقول: كان أخوك عبد الله، تريد كان عبد الله أخوك، لأنها لا تصرفُ تصرفَ الأفعال، ولا يضمُرُ فيها المرفوع كما يضمُرُ في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يُجْزَوْها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدهما وليست بأفعال ". (سيبويه، ج2/ص 131). إلا أنه يُورد مثلاً منحرفاً عما ذهب إليه، وهو قول الشاعر:

فلا تلخني فيها فإن بحبها أخاك مُصاب القلب جم بلائها

(سيبويه، ج2/ص 133، البغدادي، د.ت، ج3/ص 572، العيني، د.ت، ج2/ص 309، السيوطي، 1977م، ج1/ص 135، والأشموني، د.ت، ج1/ص 272). إذ توسط بين اسم

إن وخبرها، وهو (بحبها) شبه جملة، بينها وبين اسمها، ولعل قبوله تأتى من أن حبها مصدر عامل عمل فعله. ولعل مما ورد من هذا الاستعمال في القرآن الكريم قوله تعالى: "فإن مع العسر يسراً، إن مع العسر يسراً". سورة الشرح، 5، 6، وقوله تعالى: "إن في ذلك لَعِبْرَةٌ لِّمَن يَخْشَى". سورة النازعات، 26. وكذلك القول المشهور: "إن من البيان لسحراً، وإن من الشعر لحكمة". (البخاري، 1987م، ج5/صص 1976، 2176، القرطبي، 1372هـ، ج2/ص 45). وأما قوله تعالى: "إن هذان لساحران". سورة طه، 63، إذ المقصود بالإشارة موسى وأخوه هارون، وقد علل ابن تيمية قراءة إن بالتشديد تعليلاً صوتياً، فقال: "إن البناء في إن هذان لساحران" أفصح من الإعراب؛ لمناسبة الألف في "هذان" للألف في "ساحران". (ابن هشام، دت، ص ص 49، 50). وللعلماء في توجيه هذه القراءة عدة آراء، منها:

أ- إن هذان لساحران: إنه هذان لساحران،

إن بمعنى نعم،

أما القراءة بتشديد النون في (إن) وقبولها على أنها لغة بعض العرب من إجراء المثلثي بالالف دائماً، وهي لغة لكثانة، فقد اختارها الزمخشري.

ب - قرئت (إن هذين)،

ج - وقال أبو عبيد رأيتها في الإمام مصحف عثمان "هذان" ليس فيها ألف،

د - وقرأ عبد الله بن مسعود "إن هذان لساحران"،

هـ - وقال ابن مسعود "إن هذان لساحران"، بفتح أن وبغير لام،

و - وقرأت فرقة "ما هذا إلا ساحران". (انظر، "أبو حيان الأندلسي" 2001م، ج6/ص 238، انظر، الفارسي، 1983م، إذ فصل القول في توجيهات العلماء لهذه الآية الكريمة).

حذف اسم إن:

لا يحذف اسم إن وأخواتها إلا للضرورة، والضرورة مخالفة أو خطأ، وأشار سييويه إلى عدم جواز حذف اسم إن بقوله: "أنه لا يحسن، وقد أورد مثالا على ذلك مشككا فيه، بقوله: "وزعم الخليل، وهو قول الفرزدق:

قلو كنت ضنبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المسافر،

(لم أقف عليه في الديوان، وهو في ابن منظور، 1999م، ج7 / ص 149، شفر، وقد وردت زنجياً، وانظر ابن الجبّان، 1991م، ص 328).

ثم قال: "والنَّصَب أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ لَا يَعْرِفُ قَرَابَتِي، وَلَكِنَّهُ أَضْمَرَ هَذَا كَمَا يَضْمُرُ مَا بُنِيَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ".
(سيبويه، ج2/ ص ص 135، 136، ثعلب، دت، القسم الأول، ص 105).

(أخوات إن):

كأن:

يرى سيبويه أنها مركبة من كاف التشبيه و"إن". ولا تعمل إلا مشددة، وإذا خففت بطل عملها في سعة الكلام (النثر)، وما ورد من الأمثلة الشعرية فمقبول بسبب الضرورة. قال سيبويه: "لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا، كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكان إذا خففوا، يريدون معنى كأن، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كَانَ وَرْذِيهِ رِشَاءُ خَلْبٍ

وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن، فلما اضطرت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله". (سيبويه، ج3/ ص ص 163، 164، والبغدادي، دت، ج3/ ص 547، ج4/ ص 356، والعيني، دت، ج2/ ص 287، والسيوطي، 1977م، ج1/ ص 142).

لكن:

قال سيبويه: "ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إن". (سيبويه، ج2/ ص 145)، ثم قال: "ولكن بمنزلة إن". (السابق، ج2/ ص 146)، ويبدو لي أن العلماء قد استأنسوا بكلام سيبويه عند تأصيلهم لـ (لكن)، فقد رأوا أنها مكونة من "إن التي دخلت عليها اللام والكاف فصارت حرفاً واحداً يفيد الاستكرار". (المُرادي، 1992م، ص ص 617، 618). على أن الدرس الحديث يرفض القول بهذا التركيب، ويرى أنها كتلة لغوية واحدة جاءت في اللغة هكذا". (عمارة، 1984م، ص 236). ويفهم من كلام سيبويه أن ما يقع على إن يقع على لكن من الأحكام النحوية التي تجري عليها في الاستعمالات اللغوية التي ترد فيها، ولكن الأصل الاستعمالي لـ (لكن) يمنع اقتران خبرها باللام". (المُرادي، 1992م، ص 619). مع أنه يجيزه في إن دون قيد، وقد ورد في كلام العرب مثال استعمالي، اقترنت فيه اللام بخبر لكن، وهو قول الشاعر (البغدادي، دت، ج4/ ص

343، والأشموني، د.ت، ج 1/ ص 28، والسيوطي، 1977م، ج 2/ ص 176، وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها):

يَلْمُؤُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَانَلِي وَلَكَنَنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وقد ذكر ابن الأنباري: "لكميد" بدلاً من "لعميد". وقال: "وهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر ابن". (ابن الأنباري، د.ت، ج 1/ ص 214).

الأصل الاستعمالي لـ (لات) :

ذكر سيبويه أن لات لا تعمل إلا مع (الحين) خاصة. فقال: "لا تكون لات إلا مع الحين، تضرر فيها مرفوعاً وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به". (سيبويه، ج 1/ ص 57)، ثم ذكر أن قوله تعالى: "ولات حين مناص". سورة ص، 3. قد قرئت (حين) بالضم وهي قليلة". (السابق، ج 1/ ص 58)، ثم قال: "ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت، وقد اختلف في مفهوم الحين، هل المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين أم أن ما رادفه كالساعة ونحوها، (ابن عقيل، 1964م، ج 1/ ص 320). وقال قوم: "المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنُذَمٌ وَالْبَغِيُّ مَرْتَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

وقول آخر:

وَلَتَعْرِفُنَّ خَلَاتِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْتَدِمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةً مَنُذَمٌ

(ابن عقيل، 1964م، ج 1/ ص 320، 321). وقال الفراء: "معنى ولات حين مناص، أي: ليس بحين فرار، وتنصب بها؛ لأنها في معنى ليس، وأنشد:

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينًا، قَالَ: وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَخْفِضُ بِلَاتٍ، وَأَنْشَدَ:

طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينُ بَقَاءِ

(ابن منظور، 1999م، ج 12/ ص 210). أما عن أصلها، فقال شمر: "أجمع علماء النحويين من الكوفيين والبصريين أن أصل هذه التاء التي في لات هاء، وَصِلَتْ بِلَا فَقَالُوا: لَاءٌ لغير معنى حادث، كما زانوا في ثَمَّ وَثْمَةٌ وَلَزِمَتْ، فَلَمَّا وَصَلُوهَا جَعَلُوهَا تَاءً". (ابن منظور، 1999م، ج 12/ ص 210، لات). وإذا كان بعض الدارسين قد أشار إلى أن التاء في "لات" للتأنيث، فإن السامرائي ينكر عليهم قولهم هذا بقوله:

* أقول: إنَّ التَّاءَ في "لات" لا تكونُ للتَّأْنِيثِ؛ لِإِنَّ تاءَ التَّأْنِيثِ لم ترد مفتوحةً في أيُّ لفظٍ من الألفاظِ فهي ساكنةٌ في الفعل الماضي. ومتحركةٌ في الاسم بالحركات: الضمة والفتحة والكسرة، وقد تكون هذه التاء قد زيدت جرياً على لغة قديمة كالتَّاء في ثَمَّةَ وثُمَّتَ و* رَبَّتْ ونحو ذلك. وقد تكون مقطوعة من كلمة أخرى، ثُمَّ رَبَّتْ مع "لا" تركيب تيس.*
(السامرائي، 1971م، ص 53).

وقال ابن أبي الربيع: "لات" أصلها "ليس". فقلبت ياءها ألفاً وأبدلت سينها تاءً، كراهة أن تلتبس بحرف التَّمنى، وقد عزَّرَ ما ذهب إليه فقال: "ومما يقويه قولُ سيبويه: أن اسمها مضمرٌ فيها". (المُرادي، 1992م، ص ص 485، 486). والإبدال بين السين والتَّاء أمرٌ مقبولٌ في الدَّرس الصوتي، لا سيَّما أن كليهما أسنانيٌّ لثويٌّ، ومخرجهما قريبٌ إنَّ مخرج التَّاء مما بين طرف اللسان وأصول الثَّنايا، ومخرج السين مما بين طرف اللسان وفُوق الثَّنايا*. (سيبويه، ج 4/ص 433)، و* التَّاء وقفي أسنانيٌّ لثويٌّ مهموس مرققٌ، والسين احتكاكي أسنانيٌّ لثويٌّ مهموس مرققٌ*. (ابن جني، 1985م، ج 1/ص 97، الشَّيب، 1999م، ص ص 169، 195). ولقد عدَّت لات محمولة على ليس وذلك في قراءة من رفع (حين)، على أن خبرها مقدَّر، (العكبري، 1992م، ج 2/ص 308). وهذا هو الأصل الاستعمالي لها، وهو أنها تدخل على المبتدأ والخبر بغض النظر عن خلاف العلماء على اسمها وخبرها، ولكنها انحرفت عن هذا الأصل فعدَّت جارةً، وهو استعمال لا يكاد يُعرف إلا في هذا المثال الذي ذكره ابن منظور.

ليس:

وهي عاملة عمل كان وتتميَّز عنها بأنها لا تكثف بالمرفوع، (سيبويه، ج 1/ص 21). ومرد ذلك عنده أنها لا تنصرف، وقد: "وضعت موضعاً واحداً من ثم لم تنصرف تصرف الفعل الآخر". (السابق، ج 1/ص 21). وقد عدَّها ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه حرفاً. (المُرادي، 1992م، ص 494)، وهي في الاستعمال اللغوي، تقع في أربعة أحوال، هي: من أخوات كان، أو من أدوات الاستفهام، أو أن تكون مهملةً، وذلك في لغة بني تميم، في القول المشهور: "ليس الطيب إلا المسك، أو أن تكون حرفاً عاطفاً". (السابق، ص ص 495-498). عند النظر في (ليس)، يُلحظ أنها

مُحَقَّقة بالأفعال الناقصة بسبب مشا كلتها في بنائها على الفتح، وما تتركه من آثار على ما تباشره في الجملة الاسمية في حين أنها تقع مهملة في بعض الاستعمالات، إذ يكون أثرها على المعنى لا على البناء، ومن ثم فهي كـ "ما". فقد قال سيبويه: "وقد زعم بعضهم أن ليس كما، وذلك قليل لا يكاد يعرف". (سيبويه، ج 1/ ص 147).

ويبدو لي أن هذا الاستعمال القليل هو شكل من أشكال انحرافها عن استعمالاتها التي وقعت بين الأفعال الناسخة وأدوات الاستثناء، وحروف العطف.

أما المثال الشعري الذي ذكره سيبويه شاهداً على إهمالها، فهو قول أخي ذي الرمة:

هي الشفاء لداني لو ظفرتُ بها وليس منها شفاء الداء مبذولُ

(سيبويه، ج 1/ ص ص 71، 147، والنحاس، 1986م، ص ص 40، 70). وقد ذكر أن هذا الاستعمال وجه من وجوها التي عطلت فيها ليس عما أنيط بها من دور النسخ.

(الكناعة، 2004م، ص 39).

الفصل الثالث

المعنى الدلالي للفتحة

وَيَنْظُرُ النَّحَاةَ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا علامة المفعولية. (الزمخشري، د.ت، ص 18). وقد ترتب على هذه النظرة أن قُسمت المنصوبات ثلاثة أقسام، إذ استنتجت من هذه القسمة متعلقات الإسناد، مثل: اسم " لا " النافية للجنس، وأخبار الأفعال الناسخة، وأخبار الحروف الناسخة، وما يمكن أن يُحمل عليها، وهذه الأقسام، هي:

1. المفاعيل: وهي: الأبواب التي نصّ النحاة على أنها مفعولات، وهي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه " الظرف بنوعيه: المكان، والزمان ".

2. وما حُمِلَ على المفعولية في اللفظ:

وأبوابه متفرقة، ولا تُجمع إلا بالتأويل على معنى المفعول، وهي: الاختصاص، والمنادى، والإغراء والتحذير، والمنصوب على الاستغناء.

3. والمشبّه بالمفعول في اللفظ:

وأبوابه: الحال، والتَّمْيِيزُ، و يمكن أن يُحمل على هذا الشبه اسم " لا " النافية للجنس، وأخبار الأفعال الناسخة. وقد تحدّثت الدراسة عنها في باب الإسناد. ومن المُحدِّثين من نظر إلى الفتحة على أنها ليست بعلم إعراب؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يُشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام. فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية. (مصطفى، 1959م، ص 78). وكذلك المخزومي (1986م، " ب "، ص 81). الذي يرى أن الفتحة: " ليست علماً لشيء خاص، ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد، أو الإضافة... وهي الحركة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً ". وقد كان الدارسون في الحديث عن علامات الإعراب يبين مؤيد، ومعارض، ولعلّ الطّريف في حديث المعاصرين عن الفتحة أنهم لا يُجاوِزُونَ زمانياً بهذا الرأي إبراهيم أنيس، مع أن قطرباً، قد قال إن حركات الإعراب وصنل، وهو بدا يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات)

على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تُعَلَّل هذه الحركات تعليلاً صوتياً، وقد أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام". (الزجاجي، 1973م، ص 70، وانظر، عميرة، 1987م، ص، 67، 68). حتى إن سيوييه (ج 4/ ص 241). قديماً قال: " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد. أما هذه الدراسة فتهدف إلى الحديث عن الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل النحوي منطلقة من تقسيمات النحاة القدماء إلى المفاعيل.

أولاً: المفاعيل

وتتحدث الدراسة عن المفاعيل التي قرر النحاة أنها من المفعول الصريح، الذي تُعدُّ الفتحة علامة له. ولقد رصدت عدداً من الأمثلة التي جاء فيها المفعول على غير الأصل الاستعمالي النحوي الذي عُرف عنه.

1. المفعول به:

يذكر ابن سلام (د.ت، ج 1/ ص 12) أن باب المفعول به من أوائل الأبواب النحوية التي وضعها أبو الأسود الدؤلي، إذ يقول: "... فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، ... وقد عرقه الفاكهي، (1996م، ص 150) فقال: " حدُّ المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيداً ". ويصنّف المفعول به صنفين: الأول: المرفوع، وهو صنفان، القياسي: وهو ما يُعرف في الدرس النحوي بـ(ما لم يسم فاعله، أي نائب الفاعل، ويكون في حالة بناء الفعل للمفعول، وهو يقع في باب الإسناد، والثاني: السماعي: وهي تلك الاستعمالات التي رُويت عن العرب مرفوعةً منحرفةً عن الأصل الاستعمالي لقاعدة المفعول به، وهي النصب. ومن أمثلته الاستعمالية قول العرب: خرقَ الثوبُ المِسْمارَ، وكسَرَ الزجاجُ الحجرَ، وقال الأخطل (انظر، 33 من هذه الدراسة):

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جَوْنَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ

فـ (نجران) حَقَّهَا النَّصْبُ وَقَدْ جَاءَتْ مَرْفُوعَةً وَ (سَوَاتِيهِمْ) حَقَّهَا الرِّفْعُ وَجَاءَتْ مَنْصُوبَةً وَ (هَجْرُ) حَقَّهَا النَّصْبُ وَقَدْ جَاءَتْ مَرْفُوعَةً. وَرَبْمَا نَصَبُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ جَمِيعًا، كَمَا قَالَ الرَّاجِزُ (انظر، ص 34 من هذه الدراسة):

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْإفْعُونَ وَالشُّجَاعُ الشُّجَعَمَا

فَقَدْ جَاءَتْ (الْقَدَمَا) مَنْصُوبَةً وَحَقَّهَا الرِّفْعُ؛ لِأَنَّهَا فَاعِلٌ. وَرَبْمَا رَفَعُوهُمَا جَمِيعًا، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (انظر، ص 34 من هذه الدراسة):

إِنْ مِنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مِنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومٌ

فَقَدْ وَرِدَتْ (عَقْعَقَانِ) وَ (بَوْمٌ) مَرْفُوعَتَيْنِ وَحَقَّهُمَا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَفْعُولٌ بِهِ. (انظر، ابن عقيل، 1964م، ج 1 / ص 462، حاشية، 1). وَأَمَّا الصَّنْفُ الرَّئِيسِيُّ الثَّانِي، فَهُوَ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُوَافِقُ الْقَاعِدَةَ النَّحْوِيَّةَ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ بِغَيْرِ وَسَاطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ أَوْ بِهَا. (الجرجاني، 1986م، ص 241). وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْفَاكِهِي. (1996م، ص 150).

الترتبة:

الأصل الاستعمالي في ترتيب أركان الجملة الفعلية أن يقع الفعل أولاً، فالفاعل، فالمفعول به. ولكن ورد في الأمثلة الاستعمالية عند سيبويه غير قليل مما انحرف عن هذا الأصل، وقد علَّلها بقوله: " إِنَّمَا يَقْدُمُونَ الَّذِي بَيَّنَّاهُ أَهَمُّ لَهُمْ، وَهُمْ بَيَّنَّاهُ أَغْنَى، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يَهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ. " (سيبويه، ج 1 / ص 34). وَالْأَمْثَلَةُ عَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الانحرافات النحوية كثيرة. وَقَعَتْ فِي اسْتِعْمَالَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ: شَعْرُهُمْ وَنَثْرُهُمْ، وَأَمْثَالُهُمْ. أَمَّا التَّرْتِيبُ الَّذِي عُذُّ أَصْلًا عِنْدَ الْقَدَمَاءِ، فَقَدْ نَظَرَ إِلَيْهِ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَصُولِ التَّوَلِيدِيَّةِ لِلْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَهُوَ يَمَثِّلُ جِزَاءً مِنْ تِلْكَ الْمَسَاحَةِ اللُّغَوِيَّةِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي أَتَاكَ لِأَبْنَانِهَا عِدَدًا كَبِيرًا مِنَ الْاسْتِعْمَالَاتِ الَّتِي تَأْتِي عَلَى وَفْقِ مَا يَكُونُ فِي نِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ عِنْدَمَا يَرِيدُ أَنْ يَعْبِّرَ عَنْ أَمْرٍ مُعَيَّنٍ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ أَيْضًا. وَلَعَلَّ التَّحَوُّلَاتِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الْأَنْسَاطِ الْاسْتِعْمَالِيَّةِ الَّتِي تُعَدُّ مُنْحَرَفَةً عَنِ الْأَصْلِ، هِيَ الَّتِي دَفَعَتْ ابْنَ جَنِّي إِلَى أَنْ يَعْذَّهَا قِسْمًا مُسْتَقْلًا.

(ابن جني، د.ت، ج 1/ ص 296). على أن أنيس (1975م، ص 333) يقرر أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة، وقد شكك بقول أصحاب البلاغة، وزعم أن أمثلتهم مصنوعة.. مع أنه يذكر رأياً آخر يخالف فيه نفسه، وذلك عند حديثه عن رتبة المُسند والمُسند إليه، إذ يقول: "ووجدت نحو (14) جملة فقط من بين مئات الجمل قد خولف فيها هذا النظام، ونحو نصف هذا العدد قد ورد في آيات متتالية بسورة النحل وحدها". (المتابع، ص 310). حتى إنه يقول: "وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه، أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام بالمتقدم". (المتابع، ص 244). ثم إنه ينكر قضية جواز التقديم إذا أمِن اللبس، إذ يقول: "والأساليب التي يسبق فيها المفعول فاعله واضحة جلية، وفي غيرها لا يصح أن يُغَيَّر أحدهما مكانه، فما قاله النحاة من جواز تقدم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس، لا بُدَّ له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن يكون رخصة من بها علينا النحاة دون حاجة ملحة إليها". (أنيس، 1975م، ص 244). ولقد عدَّ الكناعنة ما ورد على غير الأصل الاستعمالي من تحويل في الرتبة نوعاً من تحويلات البنية العميقة إلى بنى سطحية لأغراض دلالية، أو تركيبية، ثم إنه فسّر ما عدّه ابن جني قسماً مستقلاً بذاته شكلاً من أشكال الصراع النحوي على اعتبار أن كل قسم استقل بذاته". (الكناعنة، 2004م، ص 64، 65). ولعل قول التحويليّين يوافق ما قال به سيبويه، إذ قال:

"فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثم كان خذ اللفظ أن يكون فيه مقدماً؛ وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم بيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم". (سيبويه، ج 1/ ص 34).

ومعنى هذا أن المفعول به يبقى كذلك بغض النظر عن موقعه، وقد أشار أنيس إلى أن المفعول يُعرف في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حدّدته أساليب اللغة، وما روي من آثار أدبية قديمة". (أنيس، 1975م، ص 243، بتصرف). وإذا أخذنا قول حميد الأرقط برواية "كلّ بالنصب، فإنها ستكون منحرفة عن الأصل إذ تعدّ مفعولاً به

للفعل "تلقى"، لا سيما أن الترتيب على الأصل هو: وليس المساكين تلقى كل النوى وذلك في المثال الشعري:

فأصبحوا والنوى عالي معرضهم وليس كل النوى تلقى المساكين

(سيبويه، ج 1/ص 70، والنحاس، 1986م، ص 70، وقد فتره على الإضمار في ليس). ويمكن القول: إن الركن الذي تميز بحرية الحركة داخل بناء الجملة الفعلية، هو المفعول به، إذ إنه يتوسط الفعل والفاعل، أو يتقدم عليهما معاً، وأمثلة هذا النوع من الاستعمالات أكثر من أن تُحصى، ومما ورد منها في استعمال القرآن الكريم، قوله تعالى: "ولقد جاء آل فرعون النذر". سورة القمر، 41. على أن أمر التوسط واجب في مواضع، منها: أن يتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول، مثل قوله تعالى: "وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات". سورة البقرة، 124، ومثل: "ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم". سورة غافر، 52، ومعنى هذا أن الاستعمال الذي لم يوافق هذه الأصول يعدُّ منحرفاً.

2. المفعول المطلق:

وقد حذو الكفوي بناءً على أنه نفس الفعل الواقع. وهذه الصفة هي التي جعلته غير موافق للمفعول به تماماً، فهو المصدر المُسلط عليه عاملٌ من لفظه". (الكفوي، 1992م، ص 150، ص 159).

في المصادر المضافة:

إن الأصل الاستعمالي للمصدر "سبحانه" ألا يستعمل مفرداً، ولا معرفاً بـ"ال"، ولا منوناً إلا في الشعر". (سيبويه، ج 1/ص 326، والسيوطي، 1977م، ج 3/ص 115). ومعنى هذا أن ما ورد مستعملاً مفرداً أو معرفاً بـ"ال" هو منحرف، قال سيبويه: "وقد جاء سبحان منوناً مفرداً في الشعر، قال الشاعر، وهو أمية ابن أبي الصلت:

سبحانه ثم سبحاناً يعود له وقبلنا سبّح الجودي والجُمْدُ

(ديوان أمية، 1980، ص 37، سيبويه، ج 1/ص 326، والبغداد، د.ت، ج 2/ص 37، وابن يعيش، د.ت، ج 1/ص 120، والسيوطي، 1977م، ج 1/ص 190). ومنه كذلك ما ذكره السيوطي، وهو قول الأعشى (د.ت، ص 94، وقد وردت فجره "بدلاً من" فخره "ووردت" الفاجر "بدلاً من" الفاخر "):

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ،

أي براءة منه. (وانظر، سيبويه، ج 1/ص 324، السيوطي، 1977م أي سبحان الله من علقمة الفاخر والمضاف إليه منوي وإن لم يُلفظ به*). (ج 3/ص 115)، السيوطي، ج 3/ص 115). ومن الأمثلة التي جاءت منحرفة عن الأصل الاستعمالي المصدر "لَبَّيْكَ"، قال سيبويه: "هذا باب ما يجيء من المصادر مثني منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره". (سيبويه، ج 1/ص 348). وهو لا يُجَيِّزُ إضافة "لَبَّيْ" إلى الاسم الظاهر، إلا أنه أورد مثلاً انحرفت فيه "لَبَّيْ" عن هذه القاعدة، وهو قول الشاعر:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَتِي مَسُورًا فَلَبَّيْ قَلْبِي يَدِي مَسُورِ

(سيبويه، ج 1/ص 352، والبغدادي، د.ت، ج 1/ص 268)، وقال: "وزعم يونس أن لبَّيْك اسمٌ واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك، وزعم الخليل أنها تشبیه بمنزلة حواسيك، لأننا سمعناهم يقولون: حنان. وبعض العرب يقول: "لَبَّيْ"، فيجري مجرى أمس وغاق، ولكن موضعه نصب". (سيبويه، ج 1/ص 351).

المصادر الدالة على انفعال:

إن الاستعمال اللغوي في مصدرَي الفعلين: سمع وطاع، هو "سمعاً وطاعة" بالنصب ولكن الانحراف قد غشي مثل هذين الاستعمالين، كما هو شأنه في كثير من الاستعمالات اللغوية، إذ وردا مُسْتَعْمَلَيْنِ بالرفع. قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: سمع وطاعة، أي أمري سمع وطاعة، بمنزلة:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

ثم قال: "والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل، كما أن الذي ينتصب عليه لبَّيْك، وسبحان الله غير مستعمل". (سيبويه، ج 1/ص 349). ويذكر عبد اللطيف: "أن الشعر لغة انفعالية، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى أنفاظ وتركيب يعتقد أنها أدل على المعنى من غيرها، وما دامت لغة الشعر انفعالية فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار". (عبد اللطيف، د.ت، ص ص 550، 551). وقد ذهب إلى مثل هذا وردز وورث، فقال: "وكان لكل انفعال نبضه الخاص، فيكون له كذلك أنماطه التعبيرية المميزة له". (يسيرسن، د.ت، ص 303). ثم إن (كولردج) قد قال: "الشعر يتضمن الانفعال بصفة دائمة". (كولردج، 1971م، ص ص 294، 295).

نيابة الأسماء الجامدة عن المصادر في باب المفعول المطلق :

من القواعد المقررة في الدرس النحوي جواز أن تنوب بعض المفردات عن بعضها، ولكن من المقرر أيضاً أن ما يكون نائباً لا يكون مثل ما ناب عنه تماماً، ويبدو لي أن هذا ممكن عدة من آثار المجتمعات في قضايا اللغة؛ لا سيما أن من الناس من ينوب عن غيره، ولكن نيابته تكون مقيدة بشروط، تجعله ليس كممثل من ناب عنه تماماً، وقد ذكر النحاة أن مما ينوب عن المفعول المطلق " ما يدل عليه، ككل وبعض مضافين إلى المصدر،... ، وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو " قعدت جلوساً... "، واسم الإشارة على أن يوصف بالمصدر، وضميره... ، وعدده. " (انظر، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص ص 561، 562). أما المصدر فقد رصدت الدراسة مثلاً عليه، إذ ناب اسم جامد عنه، وذلك في المثل المشهور: " أغور وذا ناب"، إذ إن وجه الانحراف في هذا المثل، هو رواية " أغور " بالرفع، وقد خرج بناء على أنه مثال من باب العطف على المرفوع. " (الكناعنة، 2004م، ص 72).

3 . المفعول معه:

وقد ذكره سيبويه، فقال: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه ومفعول به. " (سيبويه، ج1/ص 297). وجعله ابن عصفور من باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم. " (ابن عصفور، د.ت، ص 175). وقد نعته الكناعنة بأنه عنوان غير محدد، ومن ثم وصفه سيبويه وعلّله. " (الكناعنة، 2004م، ص 73). أما الفاكهي، فقد حذّ به قوله: " هو الاسم الفضلة التالي واو أريد بها التخصيص على المعية. " (الفاكهي، 1996م، ص 163). وقال عنه الزمخشري: " وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً، كقولك: ما صنعت وأباك... ". (الزمخشري، د.ت، ص 56).

إن من المقرر في الدرس النحوي أن الواو تنتقل من أصل استعماله إلى آخر، يختلف تماماً عن غيره، إذ يكون كل استعمال لها أصلاً مستقلاً بذاته وذلك على وفق الاستعمالات التي ترد فيها، فهي عاطفة، وجارة، واستئنافية، وناصبية على المعية، وحالية، ومنها ما يعرف بواو الثمانية...، واللغة تجيز - فيما تجيز من أحوال الواو - النصب على المفعول معه في " ما صنعت وأباك"، وأما إذا لم يكن مؤكداً، فإن القياس هو النصب على المفعول معه وحسب. وأما العطف على " ما صنعت وأباك" فقد أجازته

سيبويه ووصفه بالقبح: (سيبويه، ج1/ص 298). إذاً، الحكم على المفردة بأنها من باب المفعول معه أمر يتعلّق بوجود فعل أو ما فيه حروفه ومعناه بعد واو يُرادُ بها التَّنْصِيبُ على المعية، مسبوقه بفعل أو ما فيه حُرُوفه، كأن يقال: "سرت والنيل، و أنا سائرٌ والنيل". (انظر، ابن هشام، 1987م، ص 231). ولكن عدم وجود الفعل يجعل ما بعد الواو مرفوعاً على الابتداء، وقد رصدت الدراسة في أمثلة سيبويه مثلاً، لم يكن للفعل فيه وجود ومع ذلك رويت المفردة بالنصب وذلك في قول أسامة ابن الحارث بن حبيب الهذلي:

فما أنا والسير في متلفٍ يُبرِّخُ بالذِّكرِ الضَّابطُ

(ديوان الهذليين، 1965م، ص 195، وقد ورد " ما " بدلاً من " فما " و " يُعَبِّرُ " بدلاً من " يُبرِّخُ "، وسيبويه، ج1/ص 303، والنحاس، 1986م، ص98).

4 . المفعول له:

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، أي المستغنى عنه. (المعلن)، بكسر الهمزة، أي الواقع علةٌ لحدث قد شاركه المعلن وقتاً وفاعلاً، أي فيهما معاً سواء كان باعناً وغايه، كقمت إجلالاً لك، أم باعناً فقط، كقعدت عن الحرب جُبناً. (الكنوي، 1992م، ص 161). أمّا سيبويه فقد تحدّث عنه بأسلوب الوصف، فقال: " هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذرٌ لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوعٌ له؛ ولأنه تسييرٌ لما قبله لم كان". (سيبويه، ج1/ص ص 367-369). وسماه ابن عصفور: المفعول من أجله، وجعله من المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم. (انظر، ابن عصفور، د.ت، ص 175). وبذا فهو لم يصطلح الاصطلاح المعروف بالمفعول لأجله، وإنما هو من اصطلاحات المتأخرين. (انظر، العبابنة، 1983م، وقد فصل القول في تسميته والتأصيل له). وشروطه حتى يكون منصوباً، هي:

- 1- التعليل لحدث ، 2- المشاركة في الزمان والفاعل ، (انظر، الزمخشري، د.ت، ص 60). وقد وقع في أمثلة القرآن الكريم ما حقق هذه الشروط، مثل قوله تعالى: " يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت". سورة البقرة، (19). فالحذر: منصوبٌ ذُكِرَ علةٌ لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلها - أيضاً - واحد، وهم الكافرون، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب". (ابن هشام،

1987م، ص 226). والمفعول لأجله بهذا المفهوم يقترب من المفعول المطلق، إلا أنه يفترق عنه في التعليل، إذ إن المفعول المطلق ليس كذلك؛ لأنه الفعل نفسه، وقد ذكر أن الشيء لا يكون علة لنفسه". (السيوطي، 1977م، ج3/ص ص 132، 133). وإذا فقد المفعول لأجله شرطاً من شروطه فإنه يُجرُّ، ومن ثم فهو ينحرف عن الاستعمال الأصلي له، وقد وردت في كلام العرب أمثلة من هذا الاستعمال، منها قول امرئ القيس (2000م، ص 40):

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ، إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

فقد تأتى الانحراف في هذا المثال من أن نض الثياب ليس شرطاً أن يصاحبه النوم مباشرة، وفي هذه الحالة يفترقان من حيث إن زمانهما ليس واحداً، وفي ذلك قيل: "فإن النوم، وإن كان علة في خلع الثياب، لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه". (ابن هشام، 1987م، ص 228). وقد ذكر ابن هشام مثلاً من أمثلة سيبويه مستشهداً به على الانحراف في المفعول لأجله، وهو قول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْغَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فأدنى أفعال تفضيل، وليس بمصدر، فليهذا جاء مخفوضاً باللام". (ابن هشام، 1987م، ص 227، والمثال عند سيبويه، ج1/ص 79، والنحاس، 1986م، ص 46، وابن عصفور، دت، ص 178، وقال: "قلو" بدلاً من "ولو"). وقد علّق عبد الحميد على قول ابن هشام في هذا المثال، فقال: "فإن اللام الداخلة على "أدنى" دالة على التعادل، لكن لا يقال: إن هذا من باب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يُسمى مفعولاً لأجله - في ظرف النحاة - أن يكون مصدراً، والذي معنا أفعال التفضيل". (ابن هشام، 1987م، حاشية صفحة، 227). وقد ذكر ابن هشام مثلاً آخر، وهو قول أبي ذؤيب الهذلي، (ابن هشام، 1980م، ج2/ص 45، والسيوطي، 1977م، ج3/ص 132) :

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذَكَرَاكَ هِزَّةً كَمَا اتَّقَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

وفيه انحراف عن الأصل الاستعمالي للمفعول لأجله بسبب اختلاف الفاعل، فإن الذكر هي علة عرو الهزة، وزمنهما واحد، ولكن اختلفت للفاعل؛ ففاعل العرو، هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكرى إليك، فلما اختلفت الفاعل خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قوله تعالى: "لَتَرْكَبُوها وَرَبِئَةٌ". سورة النحل، 8. فإن (تركبوها) بتقدير: لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل

الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جل ثناؤه: "وزينه" منصوباً؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى". (ابن هشام، 1987م، ص 229).

5- المفعول فيه (الظرف):

قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، تكون فيها...". (سيبويه، ج 1/ص 403). وهو يُعدّ من المصطلحات القديمة، وقد تعرّض له سيبويه في أكثر من موضع في الكتاب: (انظر، سيبويه، ج 1/ص 219، 223، 403، 404، ج 2/ص 159، وغيرها من المواضع). ولعلّ تعرّضه هذا يعود إلى ارتباط المصطلح بالمعنى اللغوي، وهو الوعاء، ويعدّ النصب في المفعول فيه، هو الأصل الاستعمالي الأكثر شيوعاً، مع أن سيبويه قد أجاز الرفع في بعض الأمثلة التي أوردها. من مثل: "سيز عليه يوم...". سيبويه، ج 1/ص 216).

والظرفية تقع على ألفاظ تكاد تكون محددة، إذ يفهم منها معنى الظرفية، كالجہات فيما يتصل بظروف المكان، أو ما شاع منه في الاستعمال اللغوي أنه دالّ على زمان بالنسبة لظروف الزمان، إلا أن سيبويه أورد أمثلة ليست مما ألفت العربية، بمعنى أن النصب على الظرفية ليس أصلاً فيها، وبذا فهي منحرفة عن الأصل الاستعمالي لها، ومنها: "هو مني معقد الإزار، وهو مني ذرج السيل". وهو أمر غير مقيس؛ لأن الرفع هو الأصل؛ لافتقاره إلى الإبهام، ولكنه مقصور على ما سُمع عن العرب، وهذا واضح في كلام سيبويه: "وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مجلسك، أو متكا زيد، أو مربوط الفرس. لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا". (سيبويه، ج 1/ص 414، 415، والكناعة، 2004م، ص 83).

(أمس):

يُعد من الظروف الاستعمالية المبنية على الكسر، وقد انحرف عن هذا الأصل، إذ ورد مبنياً عند قوم من العرب، وذكره سيبويه في الكتاب، ومثّل له بقول الراجز، وهو العجاج:

لقد رأيتُ عَجَباً مَذْ أَمْسَا
عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

(العجاج، 1997م ص 400، وقد وردت * الأفاعى * بدلاً من * السعالى *، سيبويه، ج 3/ص 285) وقد وصفه بأنه قليل. وذهب المبرد وغيره من النحاة إلى أن "أمس" اسم مبنى، لمشابهة الحرف، إذ إن وجه الشبه بينهما أن "أمس" اسم لا يخص يوماً بعينه، وإنما يُطلق على كل يوم يليه يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل (أمس) عن ذلك اليوم. (انظر، ابن هشام، 1987م، ص 15). وبهذا فهو يشبه، (من) التي تأتي لابتداء الغاية ولا تنحصر في غاية بعينها، وإنما تنتقل من غاية لأخرى. فإذا قلت: (انطلقت من الملعب)، جعلت ابتداء غايتك الملعب، وإذا قلت: (انطلقت من المدرسة)، جعلت ابتداء غايتك المدرسة.. ولعل هذا ما يفهم من قول المبرد: "فإنما هي بمنزلة (من) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء". (المبرد، 1399هـ، ج 3/ص 173). ولقد تبين لي أن الظروف في اللغة متعددة الأصول الاستعمالية، حتى إنها تعد ظاهرة تختلف باختلاف استعمالات القبائل العربية لها، ولعل (حيث) من خير الأمثلة على هذا. فهي تنطق حيث، بالضم وحيث، بالكسر وحيث بالفتح. إذ إن الأول هو الأكثر شيوعاً في الاستعمال.

ثانياً: المحمول على المفعول به في اللفظ:

1- الاختصاص:

وقد ذكره سيبويه، فقال: "هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه". (سيبويه، ج 2/70). وحذره الفاكهي، فقال: "هو حكم علق بالبناء للمفعول (بضمير ما)، أي الذي أو شيء (تأخر عنه)، أي الضمير سواء كان الضمير (لمتكلم) وهو الغالب، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف (أو لغيره) نحو: بك الله ترجو الفضل". (الفاكهي، 1996م، ص 153، 154). ويبدو لي أن التعدد في استعمالات الاسم الواقع بعد الضمير في الأنماط الاستعمالية في الاختصاص، لا تعد منحرفة عن الأصل إذا ورد فيها رواية غير رواية النصب؛ لأن روايتي الرفع والجر تفسران نحويًا، ومن ثم تخرج كل منهما إلى باب آخر من الأبواب النحوية، وقد أجاز سيبويه مثل هذه التفسيرات ووصفها بالجودة. (انظر، سيبويه، ج 2/ص 70 - 72). ومثل على ذلك بقوله تعالى: "وامرأته حمالة الحطب". سورة الممد، 4، فـ "حمالة" بالنصب على تأويل

أذكرُ حمالةَ الحطب شتماً لها، وأما قراءة الجمهور برفع (حمالةٌ) فعلى أنها خبرٌ للمرأة. (انظر، القيسي، 1974م، ج2/ص507، أبو حيان، 2001م، ج8/ص527).
وكذلك قول الفرزدق (1987م، ص312):

كم عمّة لك يا جرير، وخالةٌ فدعاءٌ قد حلبت عليّ عثمّاري
شغارةٌ تقذُ الفصيلَ برجلها فطارةٌ لقوادم الأبرار

(سيبويه، ج2/ص72). ويمكن أن يقع تحت هذا التفسير، ما ينصب على القطع، ومن أمثلة التوجيهات التي حدثت في قول الله تعالى: " والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء ". سورة البقرة، 177، إذ قرئت " والصابرون "، وجاء فيها كذلك " والموفين "، بالنصب. " والصابرون " بالرفع. (انظر، الزمخشري، دت، ج1، ص110). والرازي، دت، ج5/ص45، وابن خالويه، 1934م، ص11).

2- الإغراء والتحذير:

وقد حدّ الفاكهي الإغراء بقوله: " هو تنبيه المخاطب على أمر محمود، ليفعله المخاطب فيرتكبه ". (الفاكهي، 1996م، ص154). وحدّ التحذير فقال: " هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه، ليجتنبه المخاطب، فلا يرتكبه ". (السابق، ص154)، وقال ابن عصفور: " ولا يُغرى إلا المخاطب ". (ابن عصفور، دت، ص150). وذكر السيوطي أن الإغراء: " هو إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمّد عليه ". (السيوطي، 1977م، ج3/ص27). وذكر التهانوي التحذير على " أنه معمولٌ فعلٌ محذوف، إما وجوباً، وإما جوازاً، تقديره اتق، مثل: إياك والأمد ". (التهانوي، ج1/ص390).

وقد ذكر النحاة أن الواو في أسلوب التحذير الذي يقوم على العطف لا بد من ذكرها، مثل: إياك والأمد، أو إياك وأن تفعل ومعنى هذا، أن الاستعمال الذي لم تُذكر فيه هذه الواو مخالف للقواعد النحوية منحرف عنها، وقد ذكر ذلك سيبويه فقال: " واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيدا، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول: من الجدار أو والجدار ". (سيبويه، ج1، ص279). ويظهر أن استعمالات الاختصاص التي تُعدُّ منحرفة عن الأصل هي تلك الاستعمالات التي فقد فيها عنصر الواو التي تُعدُّ من خصائص أسلوب التحذير، إذ قيل: " والعلة في وجوب إثبات الواو في هذا الكلام أن لفظة " إياك " منصوبة بإضمار فعلٍ تقديره: اتق أو باعد، واستغنى عن إظهار هذا

الفعل لما تضمن هذا الكلام من معنى التحذير، وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا كان قد استوفي عمله، ونُطِقَ بعده باسم آخر، لُزِمَ إدخال حرف العطف. (الحريري، 1975م، ص 29). وقد أورد مثلاً عَدَّ منحرفاً عن الأصل الاستعمالي، وهو قول الشاعر:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَبَاتَهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءً وَلِلشَّرِّ جَالِبُ،

كانه قال: إِيَّاكَ، ثم أضمر بعد إِيَّاكَ فعلاً آخر، فقال: اتَّقِ المِرَاءَ. (سيبويه، ج 1/ص 279، وقال: "إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت، والنحاس، 1986م، ص 91، والشنتمري، 1987م، ج 1/ص 348). ومعنى هذا أن العرب استعملت هذا النمط بالواو أحياناً وب حذفها أحياناً أخرى، إلا أن الأكثر استعمال الواو، لذلك عد أصلاً في استعمالها، ومن ثم حكم على الاستعمال الذي لم ترد فيه الواو بالشذوذ، وبذا فهو منحرف عن أصله الاستعمالي. ومما جاء منحرفاً عن الأصل الاستعمالي لأسلوب التحذير، ما رواه سيبويه، إذ قال: "وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: "إذا بلغ الرجل السنتين فإياه وإيا الشواب". (سيبويه، ج 1/ص 279). وقد وصف هذا الاستعمال بالشذوذ من وجه؛ لأن التحذير يكون للمخاطب، ولا يجوز أن نُحذِرَ غائباً، وهناك انحراف آخر حدث في استعمال كثلة التحذير "إِيَّاكَ"، إذ إن الكاف التي فيها في محل جر. (انظر، سيبويه، ج 1/ص 279). وقد ورد في مثال استعمالي على غير المألوف فيها، وهو قول أورده السيوطي غير منسوب لقائل، وهو:

فَلَا تَصْنَحْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

فالمعروف من الناحية التركيبية أن (إِيَّا) مختصة بضمائر الخطاب، وهي غير مختصة بمباشرة الأسماء الظاهرة، ومع هذا فالمثال السابق يمثل مظهراً يمكن أن يكون فيه إشارة إلى أنه قد استعمل مع الاسم الظاهر، ولكنه ضاع بسبب غلبة ضمائر الخطاب عليه في اتصالها بـ (إِيَّا). ولعله يمكن القول: إن ما ينسحب على مثل هذا ينسحب على تلك الأمثلة التي ورد فيها (إِيَّا) بضمير المتكلم، ومثال ذلك ما ورد في المثال: "إِيَّاي وَأَنْ يَحْتَفِ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبِ" أي: إِيَّاي نَحْ عَنْ حَذْفِ الْأَرْنَبِ، ونَحْ حَذْفِ الْأَرْنَبِ عَنْ حَضْرَتِي. (السيوطي، 1977م، ج 3/ص 26، وتذكر أنه لا يكون المحذور ظاهراً، ولا ضميراً غائباً إلا وهو معطوف، نحو: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وما ز رَأْسُكَ وَالسِّيفَ).

الاشتغال:

وقد ذكره سيبويه، فقال: " وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا بفسره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمرة. (سيبويه، ج 1/ص 81). وعلل ابن عصفور ذكره للاشتغال بعد المبتدأ والخبر، لقوله: " لأن كثيراً من مسائله يرجع إلى ذلك، ثم قال: " هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببته، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه. (ابن عصفور، د.ت، ص 94). وقال عنه ابن هشام: " ضابط هذا الباب: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على الاسم الأول لنصبه، ومثل على ذلك بـ: زيداً ضربته، وقال: ألا ترى أنك لو حذفته الياء وسلطت " ضربت " على " زيد " لقلت: " زيداً ضربت " ويكون زيداً مفعولاً مقتماً، وهذا مثال ما اشغل فيه الفعل بضمير الاسم. (ابن هشام، 1987م، ص ص 192، 193). ولقد ذكر " أن حمل العلماء له على المفعول به رغبة في تسوية الحركة الإعرابية. (الكناعنة، 2004م، ص 105). وقد نعت ابن مضاء باب الاشتغال بأنه: " من الأبواب التي يُظن أنها تُعسر على من أراد تفهيمها أو تفهيمها؛ لأنها موضع عامل ومفعول. (ابن مضاء، 1982م، ص 103). ولعل الدافع لنعته هذا ما عُرف به أسلوب الاشتغال من كثرة التأويلات التركيبية والدلالية للاسم الذي يتقدم على الفعل. ولقد قال سيبويه في قول بشر بن أبي خازم:

فأما تميم تميم بن مر
فألفاهم القوم رويي نياما

(سيبويه، ج 1/ص 82، وابن منظور، 1999م، ج 5/ص 354، روي). وقد حمل هذا المثال على القراءة الشاذة بنصب (ثمود) في قول الله تعالى: " ولما ثمود فهديناهم. سورة فصلت، 17. وقد ذكر " أن النصب عربي كثير والرفع أجود. (سيبويه، ج 1/ص 82). ويمكن أن نعدّ الرفع أصلاً في الاستعمال في حين يكون النصب منحرفاً وإن ذكر أن استعمال كل منهما مستقل بذاته، إذ أعطي الرفع الأفضلية بسبب كثرة الاستعمال. ولعل قول الفزاري يقع تحت هذا الباب، وهو:

والذنب أخشاه إن مررت به
وحدي وأخشى الرياح والمطر

(سيبويه، ج 1/ص 90، والنحاس، 1986م، ص 71، وقال: نصب الذنب على إضمار الفعل، كأنه قال: أخشى الذنب أخشاه).

النداء:

حدّه الفاكهي، فقال: " حد الاسم المنادى: هو المطلوب إقباله غالباً. (الفاكهي، 1996 م، ص 155). وحدّه الكفوي، فقال: " هو إحضار الغائب، وتنبية الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتبييج الفارغ". (الكفوي، 1974م، ج4/ص 364). ويبدو أن قول الكفوي أدق من قول الفاكهي، إذ إن الفاكهي، قال: المطلوب إقباله. وهذا يدخل مع المنادى الاسم المندوب؛ لأن المتفجع عليه لا يطلب إقباله، مع أنه منادى، قال الجزولي: " المندوب ينادى على وجه التفجع، فإذا قلت: " يا محمد" فكانك تناديه وتقول له: " تعال فأنا مشتاق إليك". (الفاكهي، 1996م، ص 155، من كلام المُحقّق).

والنداء في الاصطلاح اللغوي، هو: " المطلوب إقباله بحرف ناب مناب" أدعو" لفظاً أو تقديرًا". (الجرجاني، 1986م، ص 182). على أن المخزومي يرى: " أن النداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إنشائية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة، أو نحو ذلك". (المخزومي، 1986م، " ب ص 311). والملاحظ على أسلوب النداء أنه يقع في أكثر من استعمال. ولعل هذا ما دفع النحاة إلى عده من باب المفعول به، لا سيما أن من استعمالاته ما هو منصوب، ولذلك نجد أن قواعدهم فيما يخصه قد حُمِلت على المفعول به، وأما ما استعمل منه مبنياً على ما كان يُرْفَعُ به، فقد تعاملوا معه على أنه في محل نصب مفعول به، ولعل السبب في قبول استعمالات النداء - وإن اختلفت تركيبياً - هو نظرية العامل، بمعنى أن البحث عن عناصر الإسناد هي التي كانت وراء وجود ما قُدِّرَ في جميع استعمالات النداء، ما يعرف بالفعل أدعو أو أنادي، ومصطلح النداء أو المنادى يكاد يكون عند جميع النحاة. (انظر، سيبويه، ج1/ص 198، والمبرد، 1399 م، ج4/ص 204، وابن السراج، 1987م، ج1/ص 328). حتى إن سيبويه يذكره بقوله: " الدعاء والمدعو". (سيبويه، ج2/ص 229). على أن النحاة يذكرون أنواع المنادى، وهي عندهم على النحو الآتي:

المنادى المضاف: مثل، يا عبد الله، فعبد الله مكونة من عبد + لفظ الجلالة، وهو منصوب في كل أحواله، (سيبويه، ج2/ص 182).

المنادى النكرة:

وقد استعمله الخليل، (انظر، السابق). وبعد ذلك شاع هذا النوع عند معظم نحاة البصرة، والنكرة نوعان: مقصودة وغير مقصودة، فالمقصودة تُبنى على الضم، ولا تتون، وغير المقصودة تُنصب دائماً.

المنادى الشبيه بالمضاف، وهو منصوب لمسايبته للمضاف، وذكر سيبويه أن الخليل كان يرى أنه نُصِبَ طلباً للخفة. (سيبويه، ج2/ص 182).

المنادى المفرد العلم: ويكون مبنياً على الضم في محل نصب، وهو مثل المنادى النكرة المقصودة، وهو عند سيبويه المنادى المفرد. (انظر، السابق).

وليس من شأن هذه الدراسة أن تتحدث عن النداء حديثاً مفصلاً، وإنما من شأنها أن تذكر حديثاً يساهم بتمثيل مواضع الانحراف التي وردت في بعض الاستعمالات التي خالفت الأصول التي أسسها النحاة، ومن ذلك ما يأتي:

1- نداء ما فيه الألف واللام: لا يجوز النداء ما فيه "الألف واللام". إلا في الشعر ضرورة، فقد قال سيبويه: "ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: يا العرب". (سيبويه، ج2/ص 234). وهذا المنع تأتي من أنه لا يجوز أن يجتمع في الاسم أداتا تعريف، على اعتبار أن النداء يفيد التعريف، والبصريون هم الذين لم يجيزوا مثل هذا اللون من النداء، (انظر، الأنباري، دبت، ج1/ص 335-340)؛ لأنه في هذه الحالة يجتمع تعريفان في كلمة واحدة. وفي ذلك قال سيبويه:

"وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أنشئت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام...". (سيبويه، ج2/ص 197).

وقد نصّ على منع نداء ما فيه "الـ" صراحة، فقال: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف اللام أليقة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله، اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي في نفس الحرف". (سيبويه، ج2/ص 195). وبذا فوجه جواز نداء لفظ الجلالة، هو ملازمة

الـ" له؛ لأنه أصبح بملازمته هذه كأنه جزء منه. وفي الاستعمال اللغوي لنداء ما فيه "الـ" صوراً هي:

يا + أيها + المنادى المُحَلَّى بـ"الـ".

يا + أيتها + المنادى المُحَلَّى بـ"الـ".

يا + اسم إشارة + المنادى المُحَلَّى بـ"الـ".

يا + أي + اسم إشارة + المنادى المُحَلَّى بـ"الـ".

يا + آية + اسم إشارة + المنادى المُحَلَّى بـ"الـ".

وعلى هذا، فالاستعمال المنحرف، هو: يا + المنادى المُحَلَّى بـ"الـ". وعليه من الأمثلة الاستعمالية الشعرية، قول الشاعر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوَدِّ عني

(سيبويه، ج2/ص 197، والأنباري، دت، ج1/ص 336، وقد وردت "فديتك" بدلاً من "أجلك"، السيوطي، 1977م، ج3/ص 47). ولعل ما يعزّر أنه منحرف عن الأصل الاستعمالي ما ذكره ابن يعيش، إذ قال: "إنه شاذٌ قِياماً واستعمالاً". (ابن يعيش، دت، ج2/ص 9). ومن أمثلته أيضاً قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تُكسباني شراً

(ابن عصفور، دت، ص 194، السيوطي، 1977م، ج3/ص 47). ومما ذكر السيوطي على هذا الانحراف قول الشاعر:

عبّاسُ يا الملك المتوجّ والَّذي عرفت له بينت الغلا عدنانُ

(السيوطي، 1977م، ج3/ص 47). ويُذكر أن اللغة العربية قد استأنست ببعض الألفاظ لنداء ما فيه "الـ" إلا لفظ الجلالة، فلم يرد له استعمال غير "يا الله". وقد فسّر المحدثون الاستعانة بمثل هذه الألفاظ بأنه *

لغايات الهروب من تشكّل مقطع طويل مُغلق، فعندما ننادي كلمة القمر، مثلاً، فإننا نقول: يا القمر ylkamaru فقد تشكّل في بداية هذه الكلمة مقطع طويل مُغلق، (yl)، وهو مقطع لا يمكن قبوله في اللغة العربية إلا إذا تحقّق فيه شرط قبوله، وهو أن يكون حدّ الإغلاق مشدداً، وعند ذلك فإن اللغة تلجأ إلى إحدى طريقتين، الأولى منهما: تقصير الحركة الطويلة، وهو ما لم يحدث في الفصحى إلا في الأمثلة القليلة التي ذُكرت،

ولكنَّ الَّلَهجات العاميَّة قد اتَّخذت المعيار القياسي أو الوحيد فيها، فالعاميَّات الآن لا تصانح أبداً في مثل هذا الأمر، والثَّانية: اجتلاب كتلة مساعدة للتَّوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام، وهو الطَّريق الذي اتَّخذته العربيَّة الفصحى التي اجتلبت لفظيَّ (أيّ وآيَة) للتَّخلُّص من تشكُّل المقطع المرفوض، وليس كما قال القدماء للتَّخلُّص من مسألة دخول تعريف على تعريف . وأمَّا لفظ الجلالة، فإنَّ له ظرفاً خاصّاً، إذ إنّه عند مناداته بـ (يا)، فإنّه سيصبح (yllhu)، وهذه الكتابة الصوتيَّة تظهر أنَّ المقطع الطويل المغلق (yl)، مقبول في العربيَّة؛ لأنَّ حدَّ الإغلاق فيه مُشَدَّد. فهو حدَّ ابتداء في المقطع الذي يليه. ويجوز فيه أيضاً التَّخلُّص من هذا المقطع عن طريق إقحام همزة محرّكة بالفتح، وهو ما يسمى بقطع الهمزة، وقد وصف القطع بأنّه لغة أكثر العرب. (العبابنة، 2000م، ص ص 31، 32، والكناينة، 2004م، ص 116، وانظر، ابن منظور، ج1/ص 190، آلة).

تنوين المنادى المفرد:

من المعروف في الدرس النحوي أنَّ المنادى إذا كان علماً أو نكرة مقصودة بُني على الضم على أنّه في موضع نصب، ولا يجوز تنوينه، إلّا أنَّ الدِّراسة رصدت مثلاً انحرف عن هذا الأصل الاستعمالي، وهو قول الأحوص (1982م، ص 137):

سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

قال سيبويه:

وأما قول الأحوص: سلامُ الله يا مطرُ عليها، فإنَّما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنَّه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأنَّ التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف بلحقه التنوين اضطراراً؛ لأنَّك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبتّه في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنّه اسم اطرّد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنّه يُرْفَع بما يُرْفَع من الأفعال والابتداء، فلمَّا لحقه التنوين اضطراراً لم يُغَيَّر رفعه كما لا يُغَيَّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأنَّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا. (سيبويه، ج2/ص ص 202، 203).

لكاع:

قال ابن منظور: "... والمرأة لكاع مثل قُطام. وفي حديث ابن عمر أنه قال لمؤلاة له أرادت الخروج من المدينة: اقْعدي لكاع! وملكعانة و لكعبة و لكعاء. وفي حديث عمر أنه قال لأمه راما: يا لكعاء أنشبيين بالحرائر؟ قال أبو الغريب النصري:

أطوف ما أطوف، ثم أوي إلى بيت قعيدته لكاع

قال ابن بري: قال الفراء: تنحية لكاع أن تقول يا ذواتي لكعبة أقبلا، ويا ذوات لكعبة أقبِلن. وقالوا في النداء للرجل: يا لكع، وللمرأة يا لكاع، وللاثنتين يا ذوي لكع، وقد لكع لكاعة. (ابن منظور، 1999، ج 12/ص 321). ويذكر النحاة أن هناك أسماء تلزم النداء ولا تستعمل في غيره، وذلك نحو قولهم:

"يا فسق، ويا لكع، ويا غدر، ويا خبث، وللمؤنث: يا لكاع، ويا خباث، ويا غدار، يا فساق. ولا يستعمل شيء من هذا في غير النداء. وقال سيبويه: "ويدلّك على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتك خباث ولكاع، ولا لكع ولا فسق، فإنما اختص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة، كما اختص الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة. ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجرورا؛ لأنها لا تجر في النكرة. ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء، نحو: يا نومان، ويا هناة، ويا قل". (سيبويه، ج 2/ص 198).

وسيبويه في هذا الموضع من الكتاب بمنع أن تستعمل "لكاع" في غير النداء، إلا أنه يجيز هذا الاستعمال في غير النداء في موضع آخر من الكتاب، إذ قال: "وسما جاء من الوصف منادى وغير منادى: يا خباث ويا لكاع". (السابق، ج 3/ص 272). وقال المبرد: "وقد يضطر الشاعر فيستعمل هذا في غير النداء؛ لأنها في النداء معارف، فينقلها عن ذلك". (المبرد، 1399هـ، ج 4/ص 338). وقد ذكر البيت السابق.

وإذا كان استعمال الشعراء لهذه المفردة في غير النداء ضرورة، فمعنى هذا أنها منحرفة عن الأصل الاستعمالي لها، على أن ابن هشام ذكر وجهاً يُعِيد هذا المثال إلى أصله الاستعمالي، إذ خرّجه على النداء، فقال: "ويُحتمل أن التقدير: قعيدته يقال لها يا لكاع، فيكون جارياً على القياس". (ابن هشام، 1980م، ج 3/ص 95). وإذا كانت السيادة في هذا المثال لرأي سيبويه فالمفردة "لكاع" منحرفة عن الأصل، ولو أخذنا

برأي ابن هشام الذي وجه مراد الشاعر. ولقد عثرت في أكثر من موضع على حديث فيه استعمال " لكاع " مفعولاً به، وذلك في قول سعد بن عبادة سيد الأنصار: " فلو وجدت لكاعاً متفخذها رجل لم يكن لي أن أحركه ... " (البيهقي، 1994م، ج7 / ص 394، ابن حنبل، د.ت، ج1/ ص 238، والطياحي، د.ت، ج1/ ص 347).

حذف حرف النداء: من الأصول الاستعمالية لأسلوب النداء الذي قرره الدرس النحوي، أن يقع حرف النداء أولاً، ثم يليه المنادى، على أن حرف النداء يحذف في بعض الاستعمالات، وهو أمر مقبول عند النحاة، قال سيبويه: " وإن شئت حذفتهن كلين استغناءً، كقولك: حار بن كعب، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه. " (سيبويه، ج2/ ص 230). وهذا النوع من الاستعمال في أسلوب النداء له حظوة في القرآن الكريم، منها: قوله تعالى: " يوسف أعرض عن هذا ". سورة يوسف، 29، وقوله تعالى: " ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ". سورة آل عمران، 8. ولعل النحاة قد أجازوا حذف حرف النداء في مثل هذه الاستعمالات لأمن اللبس، إلا أن هناك أنواعاً من المناديات لا يجوز معها حذف حرف النداء، قال سيبويه: " ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجل، ولا يجوز ذلك في المبهم... وقد يجوز حذف ياء من النكرة في الشعر، وقال العجاج (1997م، ص 184):

جاري لا تستنكري عذيري

سغيي وإشفاقي على بعيري

(سيبويه، ج2/ ص 230، وابن السجري، 1349هـ، ج2/ ص 88، وابن يعيش، د.ت، ج2/ ص 16، والبغدادي، د.ت، ج1/ 283). على أن المبرد قد أشار إلى القاعدة في مثل هذا، فقال: " فجملة هذا:

* أن كل شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيء، فدعوته أن حذف (ياء) منه غير جائز؛ لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامة النداء، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: رجل أقبل، ولا: غلام، تعال.. وأنت تريد النداء، إلا أن يضطر شاعر، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء. " (المبرد، 1399هـ، ج4/ ص ص 258، 259).

وقد فصل السيوطي القول في مثل هذا الحذف، فقال: " ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف، أحدهما: اسم الله تعالى، وإذا لم تلحقه الميم، نحو: يا الله، الثاني: المستغاث نحو: يا

لزيد،...، وأَيْهَا وَأَيْتَهَا (انظر، السيوطي، 1977م، ج3/ص 43، والسيوطي، 1985م، ج3/ص 222).

الترخيم :

وهي: ظاهرة من ظواهر النداء، وقد حظيت باهتمام النحاة ففصلوا فيها المسائل،

وعقدوا لها الفصول. (السعودي، 1995م، ص4). وقد ذكر ابن منظور:

”و الترخيم: التليين؛ ومنه الترخيم في الأسماء لأبهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها، وقيل: الترخيم الحذف؛ ومنه ترخيم الاسم في النداء، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت حارثاً: يا حار، ومالكاً: يا مال، سمي ترخيماً لتليين المنادي صوته بحذف الحرف؛ قال الأصمعي: أخذ عنى الخليل معنى الترخيم وذلك أنه لقيني فقال لي: ما تسمي العرب السئل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت منقولة المنطق؛ فعمل باب الترخيم على هذا.“ (ابن منظور، 1999م، ج5/ص ص 179، 180، رخم).

وحده الفاكهي، فقال: ”حذ الترخيم حذف بعض الكلمة، حقيقة كان ذلك البعض أو مجازاً على وجه مخصوص عند النحاة.“ (الفاكهي، 1996م، ص 156). أما سيبويه، فقد ذكره فقال: ”هذا باب الترخيم، والترخيم حذف، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً.“ (سبويه، ج2/ص 239). وأما عن أصوله الاستعمالية، فقال: ”واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التتوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء.“ (السابق، ج2/ص ص 239، 247). والملاحظ أن أحاديث القدماء عن الترخيم لا تتعدى حديث سيبويه فهم يأخذون منه، وكذلك فعل بعض المحدثين. (انظر، عبادة، د، ص 138). على أن بعضهم قد فسروا الترخيم على أنه شكل من أشكال بلى الألفاظ. (عبد التواب، 1990م، ص 135، فندريس، 1950م، ص 89). أو أنه اختصار في الكلمة. (برجستراسر، 1929م، ص 70). ومعنى بلى الألفاظ: أن الألفاظ تكون غرضة لقص أطرافها فتبلى كما تبلى العملات المعدنية والورقية التي تتداولها أيدي البشر على مر الزمان، والكلمات الطويلة هي الأكثر غرضة للبلى وتساقط الأطراف من الكلمات القصيرة. (انظر، عبد التواب، 1990م، ص 135، وفندريس، 1950م، ص 89). يفصل سيبويه القول

ففي ترخيم المنادى، المفرد والمركب والحكاية، ويفرد له باباً في الكتاب، ولا حرج عنده في الترخيم في النداء، وقد ذكر الشنتمري (1994م، ص 317) أن: " النداء باب حذف وتغيير". ولكن الحرج في الترخيم في غير النداء، وقد ذكره سيبويه، تحت عنوان: " هذا باب ما رُخِمَ الشعراء في غير النداء اضطراراً". (سيبويه، ج 2 / ص 269). وقد أورد عليه تسعة أمثلة من الشعر، كلها منحرفة عن الأصل الاستعمالي، إذ وردت فيها أسماء مُرَخَّمة في غير النداء، ومنها قول الراجز:

وقد وسطت مالكا وحفظلاً

(سيبويه، ج 2 / ص 269)، إذ رُخِمَ " مالكا " و " حفظلة " وموقعهما ليسا منادى وإنما مفعول به، وكذلك قول ابن أحرر:

أبو حنن يورقنا وطلق وعمار وآونة أثالا

(السابق، ج 2 / ص 270). يريد " أثالة "، (انظر بقية الأمثلة في سيبويه، ج 2 / ص ص 271 - 273). ثم إن سيبويه يمنع الترخيم أيضاً في: المضاف إليه، والوصف، والمضاف، والاسم المنون في النداء، والمستغاث به، والمندوب. (انظر، سيبويه، ج 2 / ص ص 239، 240). ومن الأمثلة الاستعمالية التي رُخِمَ فيها المضاف إليه، قول الأسود بن يعفر (1968م، ص 56، وورد " وألقى سلاحى كاملاً فاستعاره " بدلاً من " وهذا ردائي عنده ليغيره " وفي الشطر الثاني " نفسي " بدلاً من " حقى "):

وهذا ردائي عنده يستغيره ليسكنني حقى أمال بن حنظل

(سيبويه، ج 2 / ص 246)، إذ رُخِمَ " حنظلة " وأجراء بعد الترخيم مجرى اسم لم يُرَخَّم، وقد حكم النحاة عليه بأنه ضرورة، وهذا النوع من الأمثلة الاستعمالية المنحرفة كثير. (انظر، سيبويه، ج 2 / ص ص 246، 247).

النُّدْبَةُ:

قال ابن منظور:

" وَنَدَبَ الْمَيِّتَ أَي بَكَى عَلَيْهِ، وَعَدَّ مُحَاسِنَهُ، يَنْدُبُهُ نَدْبًا؛ وَالْإِسْمُ النَّدْبَةُ، بِالضَّمِّ. ابْنُ سِيْدِهِ: وَنَدَبَ الْمَيِّتَ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَيَّدَ بِبِكَاءٍ، وَهُوَ مِنَ النَّدْبِ لِلْجِرَاحِ؛ لِأَنَّهُ احْتِرَاقٌ وَلَذَعٌ مِنَ الْحَزَنِ، وَ النَّدْبُ: أَنْ تَذْعُو النَّادِبَةُ الْمَيِّتَ بِحُسْنِ الشَّاءِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهَا: وَأَقْلَانَا! وَأَهْنَا! وَاسْمُ

ذلك الفعل: النذبة، وهو من أبواب النحو*. (ابن منظور، 1999م، ج14/ص 87، نذ، ونذب).

وقال الفاكهي: * حذ النذبة: نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكماً... وهي في الغالب من النساء*. (الفاكهي، 1996م، ص 158). وأمّا الجرجاني، فقال: * والاسم المندوب هو المتفجع عليه بواو أو ياء*. (الجرجاني، 1986م، ص 250). وهذه التعريفات جميعها تذكر أن النذبة نداء يراد به التفجع على عزيز أو التوجع من مؤلم. وقد تحدث سيبويه عن النذبة في باب خاص بها في الكتاب، فقال: * هذا باب النذبة*. (سيبويه، ج2/ص 220)، ثم ذكر قوله: * هذا باب ما لا يجوز أن يُنذب، وقال وذلك قولك: وارجلة ويا رجلاه. وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال*. (السابق، ج2/ص 227). وعلة القبح في هذا الاستعمال، هي الإبهام، وقد عززها بقوله: * ألا ترى أنك لو قلت: وإذهاه، كان قبيحاً؛ لأنك إذا نذبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخصص ولا تُبهم؛ لأن النذبة على البيان...*. (سيبويه، ج2/ص 227). إلا أنه يورد قولاً فيه انحراف عن هذا التأصيل الذي ذكره، وقد أورده مُشككاً فيه، إذ قال: * وزعم أنه لا يستقبح وأمن حفر بنر زمزماه؛ لأن هذا معروف بعينه، وكان التبيين في النذبة عُذرًا للتفجع. فعلى هذا جرت النذبة في كلام العرب*. (سيبويه، ج2/ص 228). ولعل معيار القبح في الاستعمالات التي ذكرها سيبويه هو الإبهام، ومن ثم فإن ما استعمل منها منحرف عن الأصل مخالف له.

ثالثاً: المُشَبَّه بالمفعول في اللفظ:

وهو نوع ثالث أضافه النحاة إلى المنصوبات انطلاقاً من شبهه من ناحية الشكل بالمفاعيل، وهو أمرٌ مردّه إلى التصنيف الخاضع لحركات الإعراب، وشأن هذه الدراسة هو أن تعالج الانحرافات الاستعمالية التي وقعت في بابي الحال والتمييز اللذين يقعان تحت هذا الصنف من المنصوبات.

الحال: لقد أفرد له الفاكهي حديثاً مفصلاً تعرّض فيه لكل ما يتصل به من كلام يخص أنواعه وشروطه وتعددته. (انظر، الفاكهي، 1996م، ص 164 - 170). وقد ذكر ابن هشام باب الحال، فقال: * وهو وصف، فضلة، يقع على جواب كيف...، وهي عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون وصفاً، والثاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف. (ابن هشام، 1987م، ص 234). وهو يرد في اللغة

مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا، على حد قول ابن منظور، (ابن منظور، 1999م، ج3/ص 402، حَوْل). وهو في الاصطلاح: "ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى نحو: زيدٌ في الدار قائماً" (الجرجاني، 1986م، ص 50، والتهانوي، 1996م، ص 612)، وذكر أنه "كل اسم نكرة منتصب بعد تمام الكلام". (الكفوي، 1992م، ص 361). أمّا سيبويه فقد عالجه بأسلوب فصلٍ فيه أجزاء الحال، وقد ذكر كل جزء على وفق دلالته، فقد تحدّث في موضع عن الحال، فقال: "هذا باب ما ينتصب أنّه حالٌ يقع فيه الأمر وهو اسمٌ وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعامةً وجماعةً". (سيبويه، ج1/ص 376). والحال التي يقع فيها الاسم؛ لأنّه حال يقع فيه السّعر وذلك قولك: لك الشّاء شاةٌ بدرهم شاةٌ بدرهم". (السابق، ج1/ص ص 395، 396). ومصطلح "الخبر" من أشهر المصطلحات التي عبر بها سيبويه عن الحال، إذ قال:

"هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبدٌ الله قائماً، وعبدٌ الله فيها قائماً. فعبدُ الله ارتفع بالابتداء؛ لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضع له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله". (سيبويه، ج2/ص 88).

ثم إنه ذكره في موضع آخر من الكتاب، فقال: "هذا باب ما ينتصب؛ لأنّه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة". (السابق، ج2/ص 77، وما بعدها). ولقد ذكر مصطلح "الصفة" للدلالة على الحال. (سيبويه، ج1/ص 397). ولعل مراد ذلك إلى ما بينهما من الارتباط في الدلالة، على أن هذا المصطلح لم يحظ بالشهرة عند النحاة، إذ أصبح كل منهما يحمل دلالة خاصة ويشكّل باباً مستقلاً في الدرس النحوي. وأمّا ما ورد في باب الحال من أمثلة انحرفت عن الأصل الاستعمالي، فقد رصدت الدراسة عدداً منها:

ما يقع من المصادر المعرفة بالالف واللام حالاً:

قال سيبويه: "وهذا ما جاء منه في الألف واللام" يريد ما جاء من هذا الباب، باب المصادر التي تقع أحوالاً، وذلك قولك أرسلها العراك، قال لبيد (صيام، د.ت، ص 80، وقد وردت " فأوردها " بدلاً من " فأرسلها ") :

فأرسلها العراك ولم يذذها ولم يشفق على نغص الدخال

(وانظر، سيبويه، ج1/ص 372، ص 86، والبغدادى، د.ت، ج1/ص 524، والعينى، د.ت، ج3 / ص 219، وابن يعيش، د.ت، ج2/ص 62، والسيوطى، 1977م، ج1/ص 239). وقد ذكر أن الحال لا يأتي معرفة، إذ قال: "وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام". (سيبويه، ج1/ص 372). وقد مثل للحال بأمثلة نثرية جاءت منحرفة عن الأصل، ومنها: "مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير، وقال: فهذا ينتصب كانتصاب العراك. (سيبويه، ج1/ص 375). ثم إنه يذكر هذا المثال، ويُجيز فيه الرفع، معزراً إياه بقراءة قوله تعالى: "قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة" بالرفع والنصب. سورة الأعراف، 32، سيبويه، ج2/ص 91، وانظر، العكبري، 1992م، ج1/ص 438). أي أنها أمثلة انحرفت عن القاعدة، ولكنها قُبِلت أحوالاً، وإن كانت معرفة؛ لأنها تؤول: "ومذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً، فهو منكرٌ معنى". (ابن عقيل، 1964م، ج1/ص 630). على أن البغداديين ويونس يزعمون أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل؛ فأجازوا "جاء زيدٌ الراكب". (ابن عقيل، 1964م، ج1/ص 631). وتقول العرب: "هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين"، وهو الأصل (القياس)، ولكن بعض العرب تقول: "راتعان"، ويمكن عدُّ الاستعمال الثاني منحرفاً عن سنن العرب في الشائع من استعمالاتها في هذا النوع من التراكيب، التي منها أيضاً ما نقل عن يونس بن حبيب أن ناساً من العرب، يقولون: مررت بماءٍ قعدة رجلٍ، ويبدو أن هذا الاستعمال كان قليلاً؛ لأن الجر فيه هو الوجه وفقاً لتعبير سيبويه وأن النصب استعمال بعيد*. (الكناعة، 2004م، ص 133).

صاحب الحال:

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، إلا أنه يقع نكرة بمسوغات، منها:

أن يقدّم عليه الحال، قال سيبويه:

" هذا باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وفتح أن تقول: فيها قائمٌ فتضع للصفة موضع الاسم، كما فتح مررت بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالاً وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده. (سيبويه، ج2/ص 122).

وقد أورد أمثلة انحرفت عما ذهب إليه، ومنها قول ذي الرمة:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَاءِ مُسْتَظَلَّةٌ ظَبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ

(سيبويه، ج2/ص123، وابن يعيش، د.ت، ج2/ص64)، فقد نُصِبَ "مُسْتَظَلَّةٌ" على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتاً، لأن النعت لا يقدّم على منعوته. ومنها كذلك قول الشاعر:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنُ تَشْهَدُ

(سيبويه، ج2/ص123، والأشموني، د.ت، ج2/ص75، والعيني، د.ت، ج3/ص147). وقد تقدّم "بَيِّنًا" على شُحُوبٍ ونُصِبَ على الحال بعد أن كان صفة متأخرة، أي شُحُوبٌ بَيِّنٌ. وكذلك قول كثير:

لَمِيَّةٌ مُوَجِّشًا ظِلُّ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلُّ

(عزّه، 1996م، ص171، وابن السّجري، 1349هـ، ج1/ص26، وابن جني، د.ت، ج2/ص492، والبغدادي، د.ت، ج1/ص533، والعيني، د.ت، ج3/ص163، والأشموني، د.ت، ج2/ص174، وسيبويه، ج2/ص123، وقال: وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام). ولعلنا نلمح في عبارته هذه ما يؤيد أن هذه الأمثلة منحرقة عن الأصل الاستعمالي لها، إلا أنها قُبِلت في الدرس النحوي لعلّة الضرورة.

التمييز:

وهو من المصطلحات التي لم تحظ من حيث التعدد في المصطلحات التي استعملت للدلالة عليه، بما حظي به غيره من المصطلحات النحوية الأخرى عند النحاة، وهو لغة، يدل على الغزل والفرز، قال ابن منظور: "... ومِزْتُ الشيءَ أَمِيزُهُ مِيزًا: عَزَلْتُهُ وَفَرَزْتُهُ، وكذلك: مِيزْتُهُ تَمِيزًا فَتَمَازَ". (ابن منظور، 1999م، ج13/ص231، مِيزَ). وقد ذكره ابن هشام، فقال: "التمييز، وهو: اسمٌ، فضلة، نكرة، جامدٌ، مفسرٌ لما انبهم من الذوات". (ابن هشام، 1987م، ص237). وقد رصدت الدراسة بعض الأمثلة التي جاءت في باب التمييز وانحرفت عن الأصل الاستعمالي، ومن ذلك:

تمييز عقد المائة:

لا يجيز سيبويه في التمييز الذي يقع بعد المائة إلا الجرّ، إذ قال:

"فإذا بلغت العقد الذي يليه (يعني عقد المائة) تركت التثوين والنون وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه ويبيّن به العدد من أي صنف هو واحدًا، كما فعلت ذلك فيما نوتت فيه، إلا أنك تدخل فيه الألف واللام، لأن الأول يكون به

معرفة ولا يكون المنون به معرفة. وذلك قولك: مائة درهم ومائة درهم.
وذلك إن ضاعفته قلت: مائتا درهم، ومائتا دينار. وكذلك العقد الذي بعده،
واحدًا كان أو مئتي، وذلك قولك: ألف درهم وألفا درهم. (سيبويه، ج 1/
ص 207).

ومع أن نص سيبويه هذا واضح في تأصيله لمثل هذا الاستعمال، إلا أنه قد ورد في
أمثله ما انحرف عنه، وقبله في الشعر ضرورة، إذ قال الربيع بن ضبيع الغزاري:
إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد أودى المسرة والفتاء
(سيبويه، ج 1/ص 208، والبغدادى، د.ت، ج 3/ص 306، والسيوطي، 1977م، ج 1/ص 253،
وابن يعش، د.ت، ج 6/ص 21، 23، وابن منظور، 1999م، ج 10/ص 181، فتا. وقد ذكر
"اللاذاة" بدلاً من "المسرة"). وفي هذا المثال انحرافان، الأول: إثبات نون (مائتين)،
مع أنها مضافة ويجب أن تحذف نونها على وفق ما قرره سيبويه، والثاني: نصب
(عاماً)، والأصل ينص على أن تكون مجرورة، وقد قبلت هذه الانحرافات لاستقامة
الوزن العروضي.

الفصل بين الأعداد وتمييزها:

يرى النحاة أنه لا يجب أن يفصل بين العدد ومميزه، وقد عد سيبويه الفصل
بينهما في الكلام قبيحاً، فقال: "ولو قال: أذاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام، لأنه
لا يقوى قوة الفاعل". (سيبويه، ج 2/ص 158). وأما الأمثلة الشعرية فقد ورد منها أمثلة
انحرفت في بعض المفردات عن الأصل الاستعمالي الذي حدده النحاة، ومن ذلك
قول الشاعر العباس بن مرداس:

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
يذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً

(سيبويه، ج 2/ص 158، والأنباري، د.ت، ج 1/ص 308، وابن يعش، د.ت، ج 4/ص 130،
والبغدادى، د.ت، ج 1/ص 573، والسيوطي، 1977م، ج 1/ص 354). وقد فصل الشاعر بين
"ثلاثين" و"حولاً" بالمجرور ضرورة. وهذا النوع من الفصل بين العدد ومميزه
يجعله النحاة من ضرورة الشعر، قال المبرد: "وأما عشرون ونحوها فلا يجوز أن نقول
فيها: عشرون لك، جارية، ولا خمسة عشر لك غلاماً. إلا أن يضطر شاعر". (المبرد، 1399
هـ، ج 3/ص 55). على أن الكوفيين يأخذون بهذا الرأي. فقد ذكر ثعلب أن الفصل

بين المفسر ومفسره يجوز في الشعر لا في الكلام". (ثعلب، د.ت، ج2/ص425). وقد ذكر مثالا على هذا، وهو قول لسخيم عبد بني الحسحاس (الهلواني، 1972م، ص 123):

وأشهد عند الله أن قد رأيتها وعشرين منها إصبعا من ورائها
يريد: وعشرين إصبعا منها، فقدم المجرور وفصل به بين عشرين وتمييزها، وقد ذكر أن الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها قبيح، لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة في العمل على الصفة المشبهة. والصفة المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل. (انظر المثال في: ابن يعيش، د.ت، ج4/ص130، وابن عصفور، 1980م، ص204).

تمييز "كم" الخبرية:

ذكر سيبويه "كم"، وقد فصل القول فيها على أنها نوعان، الأول: كم الاستفهامية، والثانية: كم الخبرية. (انظر، سيبويه، ج2/ص156). وذكر ابن هشام أن "كم" بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، وتمييزها مخفوض دائما. وبذا افرقت عن الاستفهامية التي يكون تمييزها منصوبا، مع جواز خفضه إن دخل عليها حرف جر". (انظر، ابن هشام، 1987م، ص240). ولا يجيز سيبويه أن يفصل بين كم الخبرية وما تضاف إليه إلا في الشعر ضرورة. وتحمل هذه الضرورة - كغيرها - على أنها شكل من أشكال الانحراف عن الأصل الاستعمالي في الشائع من استعمال كم الخبرية، قال سيبويه: "وقد يجوز في الشعر أن تجر وبنيها وبين الاسم حاجز، (سيبويه، ج2/ص166)، ومثل عليها بقول الشاعر:

كم بجود مقرر نال الغلى وكريم بخله قد وضعة

(سيبويه، ج2/ص166، 167، والبغدادى، د.ت، ج3/ص119، 120، وابن السيرافي، 1976م، ج2/ص30، وذكر المحقق أن حالة الجر - مع الفصل للضرورة - تقلل أجودها للمعنى لما في ذلك من الدلالة على التكثير، وهو مراد الشاعر، انظر، حاشية 2/ص30 من الجزء الثاني لكتاب سيبويه)، وقد احتج سيبويه على من يمكن أن يفسر إضمار "من" "كم" بجود من مقرر بأنه ليس في كل موضع يضمن الجار. وقد وصف سيبويه هذا الاستعمال بأنه جائز في الشعر، ولا يساوي الأوجه الأخرى (الرفع والنصب) في الاستعمال، وقد أشار إلى مثل هذا بعض الدارسين، (انظر، الكناعنة، 2004م، ص140).

الفصل الرابع الكسرة ومعنى الإضافة

للعلماء في معنى الإضافة في اللغة والاصطلاح أحاديث تتصل بما تؤدّيه تركيبياً ودلالياً، فقد قال عنها ابن منظور:

" وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك غلامٌ زيد، فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه، والغرض بالإنضافة التخصيص والتعريف، ولهذا لا يجوز أن يُضاف الشيء إلى نفسه؛ لأنه لا يُعرف نفسه... والنحويون يسمّون الباء حرف إضافة وذلك أنك إذا قلت: مررت بزيد فقد أضفت مرورك إلى زيد بالباء". (ابن منظور، 1999م، ج8/ص109، ضيف).

وقد حدّثها الكفوي بأنها: "إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التثوين أو ما يقوم مقامه، وذكر أن من فوائدها: التعريف، أو التخصيص. أو التخفيف، أو رفع القبح". (الكفوي، 1992م، صص197، 198).

إضافة الأسماء إلى الأفعال:

من المعروف في الدرس النحوي أن الإضافة تقع بين نكرة ونكرة، أو نكرة ومعرفة، على أن إضافة النكرة إلى النكرة تُفيد التخصيص، وإضافة النكرة إلى المعرفة تُفيد التعريف. وظاهرة التعريف والتكثير خاصة بالأسماء وحدها. وقد وقع في أمثلة سيبويه بعض الاستعمالات التي انحرفت عن هذا الأصل، إذ أضيف اسم نكرة إلى فعل، وقد سمّاه سيبويه فقال: "هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء". (سيبويه، ج3/ص117). ومنها قول الشاعر، وهو يزيد بن عمرو بن الصعق:

ألا من مبلغ عني تميماً بآية ما تحبون الطعاماً

(سيبويه، ج3/ص118، وقال: فما لغو). ويلاحظ أن "ما" فصلت بين الاسم "آية" والفعل "تحبون"، وقد نعت ذلك بأنه لغو على أنه ذكر مثلاً آخر للأعشى وقد وردت الإضافة فيه دون فصل بين الاسم والفعل، وهو:

بآية تقدّمون الخيل شعثاً كأن على سنانكها مداماً

(سيبويه، ج3/ص118). وقد قبل هذه المخالفة، بقوله: "ولا يُضاف إلى الفعل غير هذا كما أن لسن لا تنصب إلا في غنوة". واطردت الأفعال في آية اطراد الأسماء في أقول، إذا قلت:

أقول زيدا منطلقاً، شُبِّهَتْ بِتَنْظُنْ * (سيبويه، ج 3/ص 119). وهو بدا يقيسها على لدن التي اختصت إضافتها بغدوة.

الفصل بين المضاف والمُضاف إليه:

لا يُجِيز سيبويه الفصل بين المضاف والمُضاف إليه بالظرف إذا لم يكن المضاف اسم فاعل؛ لأن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل، إذ قال: "ولا يجوز: يا سارق اللبلة أهل الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور". (سيبويه، ج 1/ص ص، 176، 177). وقد أورد أمثلة انحرفت عن هذا الأصل، منها قول عمرو بن قمينه (1965م، ص 182):

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبِرَتْ اللَّهُ دَرُّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا

(سيبويه، ج 1/ص 178، والبغدادي، د.ت، ج 2/ص 247، والحموي، د.ت، * ساتيدما * ج 2/ص ص 441، 448، ج 3/ص ص 168، 169، ج 4/ص ص 94، 99، والأنباري، د.ت، ج 2/ص 432). ومنه كذلك قول أبي حية النُميري:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

(سيبويه، ج 1/ص 179، وابن الشجري، 1349هـ، ج 2/ص 250، والعيني، د.ت، ج 3/ص 470، والأنباري، د.ت، ج 2/ص 432). ففصل بين المضاف والمُضاف إليه؛ لأن تقديره: بكف يهودي يوماً. (للازيادة، انظر، الأمثلة الاستعمالية في كتاب سيبويه، ج 1/ص ص، 179، 180). وقد نعت سيبويه هذه الاستعمالات بقوله: "فهذا قبيح". (المبايق، ج 1/ص 180). ثم إنه - وعلى غير عادته في التمثيل - قد أورد أمثلة منحرفة لبعض شواعر العرب، وذكر قول دُرْتَا بنت عَبْنَةَ، من بني قيس بن ثعلبة، وهي أول شاعرة فيما يتصل بالترتيب، ترد في كتاب سيبويه، إذ استشهد بشعر عشر من الشواعر زيادة عليها، (انظر، الجبوري، 1990م). إذ قالت:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَ فِدَاعِهِمَا

(سيبويه، ج 1/ص 180، والعيني، د.ت، ج 3/ص 472، وابن يعيش، د.ت، ج 3/ص 21، والأنباري، د.ت، ج 2/ص 434، وابن جني، د.ت، ج 2/ص 405). وقد عزز سيبويه هذا الاستعمال - مع أنه مخالف - بقوله تعالى: "فيما نقصهم ميثاقهم". سورة النساء، 155، وسورة المائدة، 13. وقال: "فإنما جاء لأنه ليس لـ * ما * معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد، فمن ثم جاز ذلك إذ لم تُردِّ به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عامل، ولو

كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز*. (سيبويه، ج1/ص ص، 180، 181). وعلى هذا قوله تعالى: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم". في قوله تعالى: "شركاؤهم". سورة الأنعام، 137.

إضافة الكاف إلى النفس:

قال سيبويه: "ولو اضطرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه، قال: ما أنت كي، وكى خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة". (سيبويه، ج2/ص 385). وهذا مثالٌ يُعزِّز القول بأن سيبويه يقبل بعض الانحرافات، ويُخرجها على أنها ضرورة كما حدث عنده في كثير من الأمثلة الشعرية، ثم إنه يمكن القول: إنه مثالٌ على أن سيبويه لا يقبل بعض الانحرافات حتى في الشعر، وبذا يبدو أن قضية الكيل بمكيالين واردة عنده، وإذا التمسنا له عذراً فيما ذهب إليه، قلنا: إن ذلك خاضع لما تقتضيه مصلحة اللغة التي تُعدُّ البراجماتية مظهراً من مظاهر سير استعمالاتها، على أن الدرس اللغوي قد احتوى كثيراً من الاستعمالات التي فسرت على أنها حدثت بسبب مصلحة اقتضت اللغة أن تستعمل من أجلها، أي بفعل تدخل قانون ما من قوانينها.

الممنوع من الصرف:

وهو بابٌ شائعٌ في الدرس النحوي ويمكن القول: إن الشعر قد حظي بمفرداته أكثر من غيره من الكلام العربي. إذ صرف كثيرٌ مما الأصل فيه أن يُمنع من الصرف لعلّة الضرورة. وقد استعمل سيبويه عدداً من المصطلحات للدلالة عليه، منها: "المتروك صرفه". (سيبويه، ج3/ص 196)، "وما لا ينصرف". (انظر، سيبويه، ج3/ص ص 196، 197، 198، 215، 227)، "والممنوع من الانصراف" (السابق، ج3/ص ص 210، 213). والممنوع من الصرف مخالفٌ للأصل؛ لأنه يُجر وتكون الفتحة علامة لجره عوضاً عن الكسرة، وقد أجاز النحاة صرف الأسماء التي تتحقق فيها شروط المنع من الصرف إذا وقعت في الشعر. ويسمى ممنوع من الصرف بـ "الممنوع بتوينه"، ويسمى متمكناً غير أمكن لعدم تمكنه في الاسمية بسبب مشابهته الفعل في أن كليهما لا يجوز توينه. (وهبة وزميله، 1984م، ص 389). والملاحظ على كثير من الأمثلة الاستعمالية التي تناولتها الدراسة أن الانحرافات عن الأصول الاستعمالية قد وقعت

في الشَّعر أكثر من غيره من الأمثلة الاستعمالية الأخرى، وذلك بكثرتها إذا ما قورنت بغيرها من الأمثلة، ثم إن هذه الأمثلة الشعرية تُعدُّ انحرافات في باب الممنوع من الصَّرف أكثر الانحرافات عدداً، وقد كان النحاة يُجيزون صرف ما حقه أن يُمنع من الصَّرف خوفاً على الناحية الجمالية في الجرس الموسيقي المتعارف عليه في علم العروض، ومن ثمَّ فكلَّ مثالٍ صُرِفَ فيه مفردة وكان الواجب أن لا تُصَرَف هي من باب المُخالفة والانحراف عن الأصل الاستعمالي، وقد وقعت الضرورة أكثر ما وقعت في الممنوع من الصَّرف.

الإضافة وحروف الجر:

الجر:

وهو من الحالات الإعرابية الخاصة بالأسماء، قال ابن عقيل، وهو يهدف إلى

ذكر علامات الأسماء:

بالجرّ والتَّنوين والنداء، وألّ ومستند - للاسم تمييزٌ حصل

(ابن عقيل، 1964م، ج2/ص16)، وقد عبّر عنه الكوفيون بـ "الخفض" (الفراء، 1980م، ج1/ص3). وذكر أنه: "الكسرة التي يُحدثها العامل في آخر الاسم، سواء كان ذلك العامل حرفاً أو مضافاً". (انظر، ابن هشام، 1980م، ج1/صص 12، 13، والفاكهي، 1996م، ص196). والجر في الاصطلاح، الإضافة؛ لأنَّ حرف الجر يُضيف ما بعده إلى ما قبله، وقال الزَّجَاجي: "الحروف الجارة تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها...، وكذلك في تركيب الإضافة". (الزَّجَاجي، 1973م، ص93).

الفصل بين الجار والمجرور:

لا يُجيزُ سيبويه الفصل بين الجار والمجرور، إذ قال: "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحسبٍ إلا في شعر". (سيبويه، ج3/ص111). وعَلَّ ذلك بقوله: "لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة". (سيبويه، ج2/ص164).

كم:

يعدّها سيبويه مثل "رُبُّ"، إذ قال: "واعلم أنَّ كم في الخير لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبُّ؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسمٌ ورُبُّ غير اسمٍ، بمنزلة من. والدليل عليه أنَّ العرب

تقول: كم رجل أفضل منك، تجعله خير كم. أخبرتاه بونس عن أبي عمرو. (سيبويه، ج2/ص 161). وذكر أن كم تعمل في كل تركيب عمل رب، إلا أنها تنصب؛ لأنها منونة، ومعناها منونة وغير منونة سواء. (المتاب، ج2/ص161). ومع كل هذا التأصيل لعمل "كم" إلا أن سيبويه قد أورد مثلاً وقع فيه الاسم بعد كم منصوباً، وذلك في إحدى روايات قول الفرزدق (1987م، ص 312، وقد ورد " كم خالة يا جرير وعمّة ". انظر، ص65، 74 من هذه الدراسة) وهو:

كم عمّة لك يا جرير، وخالة
فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

وقد أشار إلى أن هذا إنشاء بعض العرب، (سيبويه، ج1/ص162، وقد ورد في، ج2/ص 72 بجر عمّة، والبغداد، د.ت، ج3/ص126، والعيني، د.ت، ج1/ص550، وج4/ص489، وابن يعيش، د.ت، ج4/ص133، والسيوطي، 1977م، ج1/ص254، ص451). وعلى رواية النصب في "عمّة" يكون المثال شاهداً على الانحراف في عمل كم، إذ جاء التمييز منصوباً مع أنه وقع بعد كم الخبرية التي تقرر في الدرس النحوي أن ما يقع بعدها يكون مجروراً.

من:

إن الشائع في استعمالها اللغوي أنها تعمل الجر في الأسماء، إلا أن سيبويه قد ذكر أن "من" بضم الميم قد استعملت للقسم، وهذا انحراف عن الأصل الاستعمالي لها، إذ قال: "واعلم أن من العرب من يقول: من ربي لأفعلن ذلك ومن ربي إنك لأشتر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: " والله لأفعلن ". (سيبويه، ج3/ص499). ولعل ما دفع سيبويه إلى قبولها عاملة عمل حروف القسم في هذه الأمثلة الاستعمالية، ما حدث لأصواتها من تغيير في حركاتها، إذ المؤلف في ميمها أنها مكسورة، ونونها ساكنة.

لولا:

وقد عدها سيبويه في أحد استعمالاتها حرف جر، وبذا فإن هذا الاستعمال

مخالف للمألوف عنها، إذ قال:

" هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك لولاك ولولائي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه:

"لولا أنتم لكانا مؤمنين". سورة سبأ، 31، ولكنهم جعلوه مضمرأ مجروراً.

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، وقال:

هذا قول الخليل رحمه الله ويونس، ومثاله من الشعر، قول يزيد بن الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَخَتْ بِهِ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مِنْهُوَى

(سيبويه، ج2/صص 373، 374، والبغدادى، د.ت، ج1/ص54، وج2/ص430، وابن
الشرجى، 1349هـ، ج2/ص212، وابن جنى، د.ت، ج2/ص259، والأنباري، د.ت، ج2/ص
691، وقد أورد "وانت امرؤ" بدلاً من "وكم موطن"، إذ وقع الضمير المتصل في
لولاى الذي أصله أن يكون في محل جر أو محل نصب بعد لولا، التي هي عند
جمهرة النحاة حرف من حروف الابتداء تتطلب اسماً ظاهراً مرفوعاً أو ضميراً
منفصلاً مرفوعاً، وعلى خلاف النحاة فيها بين الجواز والمنع، فقد قال المبرد: "هو
تعبير غير جائز عربية، فإن وقع في كلام فهو خطأ"، وقال غيره من العلماء: هو جائز
لوروده في كلام العرب المحتج بكلامهم، غير أنه ليس من منهج المطرود ولا المتهنئ
المستمر، قال أبو سعيد السيرافى: "ما كان لأبى العباس المبرد أن يسقط الاستشهاد
بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، ولا أن ينكر ما أجمع
الجماعة على روايته عن العرب، ثم إن أبى رجاء قال: وما كان لأبى العباس المبرد
أن ينكر ورود مثل هذا التعبير عن العرب." (للزيادة، انظر، الأنباري، د.ت، ج2، حاشية
صفحة 691، وابن عقيل، 1964م، ج2/صص 7، 8، وابن يعش، د.ت، ج3/ص118، وج9/
ص23، والسيوطي، 1977م، ج2/ص33).

لعل:

إن المقرر في الدرس النحوي أنها من أخوات إن، ولكنها انحرفت عن هذا
الأصل الاستعمالي، إذ عدت حرف جر، في لغة عقيل، ومثالها الذي ذكره النحاة،
هو:

لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمُكُمُ شَرِيمُ

ومن الأمثلة الاستعمالية التي يذكرها النحاة تعريزاً لاستعمالها جارة قول الشاعر
كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبَى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(ابن هشام، 1980م، ج2/ص ص118، 119، وقال: "ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر"، وابن عقيل، 1964م، ج2/ص5، وقد ذكر أن لعل حرف جر زائد دخل على المبتدأ؛ فهو كالباء في "بحسبك درهم"، وانظر، الغلاييني، 1986م، ج3/ص190).

الإضمار في حروف الجر:

قال سيبويه: "ولا يجوز أن يُضمَر الجار". (سيبويه، ج1/ص263، وانظر، ج2/ص ص283، 284). وهذا أصل استعماليّ يُفهم منه عدم جواز إضمار حروف الجر، إلا أن العرب قد استعملت "رُبَّ" استعمالاً انحرف عن هذا الأصل، وقد مثل على هذا بقول الشاعر:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

إِلَّا الْيَغَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

إذ أضمَر في هذا المثال "رُبَّ" بعد الواو. وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوّته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه. (سيبويه، ج1/ص263، ومن ثم قال يونس: أمر على أنهم أفضل إن زيد وإن عمرو. يعني: إن مررت بزيد أو مررت بعمرو).

حروف القسم:

النَّاء:

ومن استعمالاته المألوفة في كلام العرب، أنه يباشر الاسم المقسم به وبخاصّة لفظ الجلالة "الله"، قال سيبويه: "لا يدخلون الناء في غير الله". (سيبويه، ج3/ص499). وقد ذكر ابن هشام أمثلة نثرية انحرفت فيها الناء عن الأصل الاستعمالي الذي قال به سيبويه، إذ باشرت الناء كلمة "رَبَّ" في قول العرب: "تَرَبَّ الكعبة" و"تَرَبِّي لأفعلن" وندر "تالرحمن" و"تحياتك". (ابن هشام، 1980م، ج2/ص127). ويمكن القول: إن مما يؤيد القول: إن هذه الاستعمالات منحرفة، قول ابن هشام في الأمثلة التي ساقها، وقد باشرت الناء مع أن فيها مخالفة لما أورده سيبويه، وندر "تالرحمن"، وكأنه يُقر: "تَرَبَّ الكعبة" و"تَرَبِّي"، ولا يُقر "تالرحمن" إذ حكم عليه بالندرة، والمعروف أن النادر أقل وجوداً من القليل.

الفصل الخامس

الإعراب بالتبعية

قال الفاكهي: "وهو خمسة أقسام بالاستقراء: نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق". (الفاكهي، 1996م، ص177). لم يكن تناول سيبويه للتوابع منتظماً فقد كان متفرقاً، ثم إنه لم يضع أحكاماً خاصة بها". (سلمان، 1965م، ص 6). وقد سُميت بذلك؛ لأنها تتبع ما قبلها في الإعراب، وإنما سماها النحويون كذلك؛ لأنها تابعة لغيرها في إعرابها. (رفعاً ونصباً وجرأ في الأسماء، ورفعاً ونصباً وجرماً في الأفعال، وليس أصلية فيه. (وهبة وزميله، 1984م، ص125).

يستفق التعريف الاصطلاحي مع المعنى اللغوي للتوابع، في اللغة: التابع من الأصل تبع: "وتبع الشيء تبعاً وتباعاً في الأفعال وتبعَت الشيء تبعاً: سرت في أثره... وقال الأزهري: التبع ما تبع أثر شيء فهو تبعه، وتابع بين الأمور متتابعة وتباعاً: وأثر ووالى". (ابن منظور، 1999م، ج2/ص ص13، 14، تبع).

وأما في التعريف الاصطلاحي:

"فالتوابع، هي: الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بالحروف، وكل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، وخرج بهذا القيد المبتدأ، والمفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت وأعلمت، فإن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة". (الجرجاني، 1986م، ص51).

والمصطلحات الدالة على التوابع بأنواعها تُعدُّ من المصطلحات الناضجة في الكتاب لسيبويه. (انظر، سيبويه، ج2/ص ص26، 189، 386). على أنها لم تكن كذلك عند من جاء بعده من النحاة. (ابن السراج، 1987م، ج1/ص174، والزمخشري، د.ت، ص110، وقد قال عنها: هي الأسماء التي لا يمتنها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها). وقد قال عنها إبراهيم مصطفى: "المماثلة في الإعراب، وهو الذي يسميه النحاة اتباعاً". (مصطفى، 1959م، ص114). ولقد رصدت الدراسة أمثلة انحرفت عن الأصل الاستعمالي الذي قرره النحاة القدماء، وسنقف عند كل منها.

أولاً: العطف:

وهو في اصطلاح النحاة من العرب، نوعان: عطف البيان، وعطف النسق.

1. عطف البيان:

هو التابع الجامد المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، فالتوضيح مثل قول الشاعر: " أقسم بالله أبو حفص عمر" فعمر عطف بيان وضح من هو أبو حفص. ويجوز أن يُعرب بدلاً، وتخصيص النكرة، مثل قوله تعالى: " ويُسقى من ماءٍ صديدٍ". سورة إبراهيم، 16، فصديد عطف بيان لماء.

2. وأما عطف النسق:

فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف التسعة. (وهبة وزميله، 1984م، ص250). والعطف عند الجرجاني: " هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرفاً من حروف العطف". (الجرجاني، 1986م، ص156). لقد استعمل النحاة عدداً من المصطلحات للدلالة على العطف، منها: الإشراك، (سيبويه، ج1/ ص277، ج2/ ص ص182، 190). والنسق، ويُنسب إلى الكوفيين. وقد رأى إبراهيم مصطفى أن العطف ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يُعدّ من باب التوابع، ولا أن يُفرد بباب لدرسه. (مصطفى، 1959م، ص116).

العطف على الضمير المجرور:

لا يُجيز سيبويه العطف الظاهر على المضمير المجرور، مثل: " مررت بك وزيد" ولا يجوز عنده هذا العطف ولو أكدت الضمير المجرور بضمير منفصل، فلا يحسن لك أن تقول: " مررت بك أنت وزيد". (سيبويه، ج1/ ص291). وقد وافقه في هذه المسألة جمهور البصريين، واشترطوا لهذا العطف إعادة الجار، مثل: مررت بك وبزيد". (ابن يعيش، د.ت، ج3/ ص77). أما الكوفيون فقد خالفوا سيبويه والبصريين في هذه المسألة إذ أجازوا العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض، مثل: مررت بك وزيد". (الأتباري، د.ت، ج2/ ص246). ومع أن سيبويه لم يُجز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، إلا أنه أورد مثلاً جاء فيه الاسم الظاهر معطوفاً على الضمير، وذلك في قول الشاعر (قائله مجهول مع كثرة

الاستدلال به، انظر، السيوطي، 1977م، ج2/ ص 101 ، ابن يعيش، د.ت، ج3/ص78،
والبغدادى، د.ت، ج2/ ص338):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْإِتَامَ مِنْ عَجَبٍ
(سببويه، ج2/ص383). وقد استدلَّ سببويه على هذا الأمر بأن الضمير المتصل لا
يتكلم به إلا معتمداً على ما قبله، فهو كالتنوين في الاسم، فلما ضَعُفَ عندهم كرهوا
أن يعطفوا اسماً يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه.
عطف والأرحام:

وذلك في قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ". سورة النساء، 1.
لا يُذكرُ هذا النوع من العطف إلا وتذكر معه قراءة هذه الآية بجر "والأرحام"
ويرى الأنباري أن هذا المثال من القرآن الكريم ليس من باب العطف على الضمير
المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم، قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ
رَقِيبًا". سور النساء، 1. (الأنباري، د.ت، ج2/صص248-252). ثم إن ابن جني يرى: "
أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقترنة غير الملفوظ بها وتقديره وبالأرحام، وخذفت بدلالة
الأولى عليها". (ابن جني، د.ت، ج1/ص285). وقد رمى الفراء قراءة حمزة: "والأرحام"
بالجر بالقبح. (الفراء، 1980م، ج2/ص252، وانظر، "أبو حيان الأندلسي"، 2001م، ج3/ص
ص165-167، وقد فصل القول في القراءات التي جاءت في "والأرحام" رفعاً ونصباً وجرأً).
وحجته أن العرب لا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِيَ عنه. (الفراء، 1980م، ج1
/ص252). أما المبرد فقد انفرد برأي خاص به وهو عدم تجويزه لقراءة الجر في
الآية، ولم يوافقَه على ذلك أكثر النحاة، وقد ردَّ على ابن يعيش، فقال:

"وقد ردَّ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد هذه القراءة، وقل: لا تحل
القراءة بها، وهذا قول غير مرضي من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة
ولا سبيل إلى ردِّ الثقة، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود
وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة
ومجاهد، وإذا صحَّت الرواية لم يكن إلى ردِّها سبيل". (ابن يعيش، د.ت،
ج2/ص71).

على أن من المحدثين من أيد سببويه فيما ذهب إليه، فقال: "إن رأيه هو
الصحيح فلا يجوز العطف على الضمير المجرور". (سلمان، 1965م، ص253). ولست

أدري كيف فاتته تجويز سيبويه لهذا الاستعمال من العطف في الضرورة، فسيبويه لا يمنعه ولكنه يجيزه بقيد، وسلمان يذكر أن سيبويه لا يجيزه، وفي هذا من البعد عن الدقة في الأخذ برأي وتأنيده ما لا يخفى على أحد.

العطف على ضمير الرقع المتصل:

قال سيبويه: "واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبت وعبد الله، وذهبت وعبد الله، وذهبت وأنا؛ لأن أنا بمنزلة المظهر، ألا ترى أن المظهر لا يشارك إلا أن يجيء في شعر". (سيبويه، ج2/ص380). إلا أنه أورد أمثلة منحرفة عن هذا الأصل الاستعمالي الذي يفهم من كلام سيبويه أنه لا يجيز عطف المظهر على المضمّر، ومنها قول الراعي:

فلما لحقنا والجياد غشيّة دعوا يا لقلب واعتزينا لغامر

(السابق، ج2/ص380، والنميري، 1980م، وقد ورد الشطر الأول: فلما التقت فرساننا ورجالهم). إذ عطف "الجياد" على الضمير "نا" في لحقنا، ومنها كذلك:

أبك، أية بي، أو مُصنّر من حُمُر الجِلّة، جأب حشور

(سيبويه، ج2/ص382، وابن منظور، 1999م، ج1/ص259، أوب، وقد ذكر: أنه يقال لمن تنصحه، ولا يقبل، ثم يقع فيما حذّرت منه: أبك، مثل ويلك). وقد عطف الشاعر الاسم الظاهر "مُصنّر" على الضمير "الباء" في "بي" دون إعادة الجار.

العطف على التوهم:

يُعدُّ هذا النوع من العطف ظاهرة في الدرس النحوي، وقد قال عنه البغدادي: "ويسمى في الكلام بالعطف على التوهم وفي القرآن العطف على المعنى". (البغدادي، دت، ج4/ص159). والملاحظ أن عطف التوهم أكثر ما يقع في باب "ليس"، لا سيما أنه يكثر دخولها على المُسند في الجملة المنفية، ولعل المثال الاستعمالي الحي الأكثر وروداً واستعمالاً على ألسنة الناس، هو قول الشاعر:

بدا لي أنني لستُ مدرك ما مضى ولا سباق شيئاً إذا كان جانياً

فقد عطف "سابق" مجروراً على "مدرك" منصوباً، توهماً أن المعطوف عليه قد اتصل بالباء؛ لأن اتصال الباء بالمسند هنا كثير وشائع". (سيبويه، ج1/ص165، ج3/ص29، والبغدادي، دت، ج3/ص665، والسيوطي، 1977م، ج5/ص278، والمخزومي، 1986م، ب، ص241). والتوهم: ضرب من التخيل أو الظن، وهو أن يتمثل الإنسان الشيء موجوداً، وهو لا أصل له - أي لا وجود له - وقد يكون التوهم

عكس ذلك، بمعنى أن يتمثل الإنسان الشيء الموجود معدوماً، وهو عند النحاة على نوعين، أحدهما: توهم العامل المعدوم موجوداً، مثل: ليس زيد قائماً ولا قاعد، بخفض "قاعد" على توهم دخول الباء في الخبر، والآخر: توهم العامل الموجود معدوماً، مثل: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان برفع "أجمعون" تبعاً لرفع "هم" على الابتداء، وتوهم عدم وجود إن. والأصل: إنهم أجمعين ذاهبون، إنك وزيداً ذاهبان. وقد علق سيبويه على قول الشاعر:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى،... فقال: "لما كان الأول نستعمل فيه الباء ولا تُغَيَّر المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول". (سيبويه، ج3/ص29). ويبدو أن هذا التعليق هو الذي دفع النحاة إلى القول بالتوهم ظناً منهم أن سيبويه يقصده ولعله يقصد أن الشاعر خفض "سابق" بباء غير موجودة لكنها لما كانت كثيرة في المعطوف عليه "الأول" كانت بمثابة الغائب الحاضر. فهو لم يقل بالتوهم؛ لأن الباء عنده منوية في الثاني "سابق"، والنية قصد، والتوهم تخيل أو ظن، وإذا كان النحاة قد فهموا أن سيبويه قد قال بالتوهم، من قوله: "...، والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيء...". (سيبويه، ج3/ص51). فقد جانبهم الصواب؛ لأن سيبويه قال هذا معلقاً على تقدير الخليل، في قول الأعشى (د.ت، ص 149، وقد وردت "قالوا الركوب! فقلنا تلك عادتنا" بدلاً من "إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا"):

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا مغشرون نزل

(سيبويه، ج3/ص51). وهو قوله: أتركبون فتلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، وربما أراد سيبويه أن يقول: إن توهم الخليل لهذا التقدير في قول الأعشى بعيد في الوصول إلى مراد الأعشى كبعد تقديره في قول زهير: "ولا سابق" فسيبويه يقصد توهم الخليل في تقديره للمثال فأطلق التوهم وأراد به التقدير عند النحوي لا عند المتكلم، ثم إن سيبويه قال: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال" ولا سابق شيئاً إذا كان جانباً". (سيبويه، ج2/ص155). فسيبويه غلط هؤلاء الناس؛ لأنهم نطقوا بأن غير عاملة، وهذا مخالف لسان كلامهم، ثم رأوا أنهم

صنعوا مثل ما صنع زهير فغلطوا؛ لأنهم أنكروا عملاً موجوداً. أمّا زهير فقد عمِدَ إلى عاملٍ لازمٍ للأول غير مغيرٍ للمعنى، غير موجودٍ فيه، فنراه عملاً في الثاني، وبذا فقد خلّصَ رشوان، إلى أن التوهم لم يقع في كلام الفصحاء، ولا كلام الله". (انظر، رشوان، 1995م، ص ص257، 259).

الانحراف في الرتبة:

الأصل الاستعمالي للعطف فيما يتصل بالرتبة أن يقع الاسم المعطوف عليه أولاً ثم حرف العطف ثم المعطوف، وهذا الأصل هو الشائع في الاستعمال اللغوي، وقد انحرفت عنه بعض الأمثلة الاستعمالية، مع أن البصريين لم يجهزوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في حال النصب، كما في قول الشاعر:

جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

(القرنار القبرواني، 1973م، ص217، وابن جني، د.ت، ج2/ص383، والبغدادى، د.ت، ج1/ص495). وأمّا في حالتي الرفع والجر فلا يجوز أن نقول: مررت وعمرو بزيد، وذلك؛ لأن الفعل لا يدلُّ عليه، وفي المرفوع يقبح إذا قلت: قام وزيد عمرو، فإذا قالوا: فيك وغيبٌ شرٌّ، عليك ورحمةُ الله السَّلام، يريدون: فيك شرٌّ وغيبٌ عليك السَّلام ورحمةُ الله، لم يُجزه البصريون في شعرٍ ولا غيره، وأجازوه الكوفيون في الشعر، وعِلَّةُ المنع عند البصريين أن هذه الأسماء ترتفع بالابتداء فكما لا يجوز: وعمرو زيد منطلقان، كذا لا يجوز هذا، وأنشد الكوفيون في جوازه، قول الشاعر:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

(البغدادى، د.ت، ج1/ص496، والقرنار القبرواني، 1973م، ص ص217، 218، وعبد اللطيف، د.ت، ص418). ويرى ابن جني أن هذا الاستعمال ليس من باب الضرورة، وقد رفضه في غير الواو وعلى قلته". (ابن جني، د.ت، ج2/ص385، وابن عصفور، د.ت، ص256). ويمكن القول: إن هذه الأمثلة الاستعمالية التي جاءت منحرفة عن الأصل الاستعمالي فيما يتصل بالرتبة في باب العطف مقبولة عند النحاة، لسببين: الضرورة الشعرية، وأمن اللبس، إذ إن التقديم والتأخير فيها لا يؤدي إلى لبس في المعنى ولذلك أجازوه قومٌ في سعة الكلام". (البغدادى، د.ت، ج2/ص167).

ثانياً: البديل:

ذكره ابن منظور، فقال:

"بَدَلَ الفَرَاءَ: بَدَلَ وَبَدَلَ لُغَتَانِ، وَالتَّبْدِيلُ: الْبَدْلُ. وَبَدَلَ الشَّيْءَ: غَيَّرَهُ. ابْنُ سَيِّدِهِ: بَدَلَ الشَّيْءَ وَبَدَّلَهُ وَبَدَّلَهُ الْخَلْفُ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ أَبْدَالٌ. قَالَ سَبْيُوِيَه: إِنْ بَدَّلَكَ زَيْدٌ، أَيْ إِنْ بَدَّلَكَ زَيْدٌ، قَالَ: وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَذْهَبَ مَعَكَ بِفُلَانٍ، فَيَقُولُ: مَعِيَ رَجُلٌ بَدْلُهُ. أَيْ رَجُلٌ يُغْنِي غَنَاءَهُ، وَيَكُونُ فِي مَكَانِهِ." (ابن منظور، 1999م، ج1/ص343، بدل).

وقد فصل الفاكهي القول في أنواع البديل. (انظر، الفاكهي، 1996م، ص ص185

-192). على أن الجرجاني قد عرّفه فقال:

"هو تابع مقصود بما نُسبَ إلى المتبوع دونه، فالحدّ الأخير (مقصود بما نُسبَ إلى المتبوع) يُخْرِجُ النَّعْتَ والتَّأَكِيدَ وعطف البيان؛ لأنها ليست بمقصودة بما نُسبَ إلى المتبوع، وأما الحدّ دونه يُخْرِجُ العطف بالحروف. ويتم بلا واسطة، ويمكن حذف المبدل منه دون الإخلال في تركيب الكلام." (الجرجاني، 1986، ص44، وابن عقيل، 1964م، ج2/ص247، والتّهانوي،

ج1/ص205، ووهبه وزميله، 1984م، ص76).

وذكر ابن عصفور أن: "البديل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبين الأول أو تأكيده، وعلى أن يُنَوَى بالأول منهما الطرح معنًى لا لفظاً." (ابن عصفور، د.ت، ص266، وانظر، الزمخشري، د.ت، ص ص121، 122). ويرى المخزومي أن مصطلح البديل لا ينطبق إلا على البديل المبين، أما الأنواع الثلاثة الأخرى فلا ينبغي أن تُسمّى: بدلاً." (المخزومي، 1986م، "أ"، ص195). أما سيبويه فقد استعمل مصطلح البديل استعمالاً يدل على أنه قد وصل إليه ناضجاً. (انظر، سيبويه، ج1/ص ص14، 421، 439، ج2/ص ص14، 16، 117، وغيرها من المواضع). إذ قال في أحد المواضع التي استعمل فيه مصطلح البديل: "هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مُبتدأة." (سيبويه، ج1/ص14). والأصل الاستعمالي للبديل، على وفق ما يرى النحاة بالنظر إلى التعريف والتأكيد، هو بدل معرفة من معرفة، ونكرة من نكرة، ومعرفة من نكرة، ونكرة من معرفة، ولا يُشترط في بدل

أ- المطابقة في: الإعراب، والتعريف والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وحكم النعت في مطابقته لمنوعته في الأحوال الخمسة الأخيرة كحكم الفعل مع فاعله تماماً. (انظر، ابن عقيل، 1964م، ج2/ص193).

ب- الرتبة.

ج- حذف المنعوت (الموصوف).

فالأصل الاستعمالي للنعت أن يقع بعد المنعوت (المنعوت + النعت). إلا أنه قد جاء في بعض الاستعمالات أمثلة انحرفت عما قرره الدرس النحوي وسنقف عنده. أما ما يتصل بالمطابقة، فقد ذكر سيبويه أن المعرفة لا توصف بها النكرة. (سيبويه، ج2/ص17). كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة. (السابق، ج2/ص229). وذكر ابن عقيل هذا الأمر، فقال: * فلا تتعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول: * مررت بزيد كريم * ولا تتعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول: * مررت برجل الكريم *. (ابن عقيل، 1964م، ج2/ص192). وقال سيبويه: *

واعلم أنه لا يجوز أن تُصِفَ النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الراتعان. فهذا مُحال؛ لأنَّ * الراتعان * لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة. وهذا قول الخليل رحمه الله *. (سيبويه، ج2/ص59).

وأما الرتبة، فإن الأصل الاستعمالي الذي قرره النحاة هو أن يقع المنعوت (الموصوف)، ثم النعت (الصفة)، ولا يجوز تقديمه عليه، فإذا تقدم النعت وكان اسماً، فإن المنعوت في هذه الحالة يعرب بدلاً من النعت، وقد ذكر السيرافي مثلاً شعرياً وهو قول الفرزدق:

وَتَرَى عَطِيَّةً ضَارِباً بِفَنَائِهِ رَبْقَيْنِ بَيْنَ حِظَائِرِ الْأَغْنَامِ
مَتَقَلِّداً لِأَبِيهِ كَانَتْ عِنْدَهُ أَرْبَاقُ صَاحِبِ ثَلَّةٍ وَبِهَامِ

فقال: * أراد متقلداً أرباق صاحب ثلة وبهام كانت عنده لأبيه، فقدم النعت على المنعوت ولم يكن النعت باسم فيقع الفعل عليه، وهو متقلد ويجعل المنعوت بدلاً منه. (السيرافي، ج1/ص251). ولقد ذكر أن هذا ضرورة، وهي غير كثيرة في الشعر، ويمكن القول: إن التقديم هنا

حرصاً من الشاعر على أن ينص أنها كانت عنده لأبيه لما يوحى به ذلك من توارث الصفة بينهم فيكون ادعى للذم، وأوجع في الهجاء * . (عبد اللطيف، د.ت، ص 420).
حذف المنعوت (الموصوف) :

الأصل الاستعمالي للمنعوت أن لا يحذف، ولكن اللغة أجازت لأبنائها حذفه في بعض الاستعمالات، وفي ذلك قال الزمخشري: * وحق الصفة أن تصحب الموصوف، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة للصفة مقامه* (الزمخشري، د.ت، ص 116). وقد وقع هذا الانحراف في الأمثلة الاستعمالية الشعرية والنثرية، ونعت بأنه باب واسع، قد وضع ابن يعيش القاعدة في ذلك، فقال:

* اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقص للغرض، وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه؛ ولأنه ربما وقع بحذفه لبس، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم تعلم منه ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول، إلا أنه قد حذفوا إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ، وأكثر ما جاء في الشعر؛ لأنه موضع ضرورة، وكلما استبهم كان حذفه أبعد في القياس* (الزمخشري، د.ت، ج 3 ص 59).

ويلاحظ الزمخشري لم يربط حذف الموصوف بالضرورة، وإنما جعل ذلك متوقفاً على ظهور أمره وقوة الدلالة عليه. ولقد وقع مثل هذا في لغة القرآن، ومنه قول الله تعالى: * وعندهم قاصرات الطرف عين* . سورة الصافات، 48، والتقدير: " نساء قاصرات الطرف" (الغلاييني، 1986م، ج 3/ ص 231). وأما الأمثلة الشعرية فمما وقع فيها حذف المنعوت، قول النابغة (د.ت، ص 123):

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنْ

(الطبري، 1405هـ، ج 1/ ص 77، ج 5/ ص 117، وقال: يريد كأنك من جمال بني أقيش يُقَعِّعُ... فاكنتى بما ظهر من ذكر الجمال الدال على المحذوف من إظهار ما حذف، الطبري، 1407هـ، ج 3/ ص 548). ولقد ذكر أنه إذا كان بعض النحاة كالسيرافي (ج 1/ ص 232)، وابن جني (ج 1/ ص 284، 285)، يقصرون هذا على الضرورة، فذلك لعدم

التفاتهم إلى تضافر القرائن والترخص في بعضها عند أمن اللبس" (عبد اللطيف، د.ت، ص 362).

الجر على الجوار: تُعد مسألة الجر على الجوار من المسائل النحوية التي أفرزت لها الأبواب وألفت فيها المصنفات، وعلى كثرة أمثلتها الاستعمالية، إلا أنه قلما يحضر في ذهن من يسمع بها غير المثال الاستعمالي المشهور "هذا حجر ضب" خرب" (سيبويه، ج1/ص 436). إذ حظي هذا المثال بالسيادة على غيره من الأمثلة التي تقع تحت باب الجر على الجوار، وقد ذكر أن "خرب" نعت للجحر المرفوع، وليس بنعت للضب فجرّوه؛ لأنه موافق لتكثير الضب؛ ولأن موقعه يقع فيه نعت الضب، كما أنه والضب بمنزلة اسم واحد" (الكناعنة، 2004م، ص 178). وحمل "خرب" على أنه صفة لجحر بالرفع هو القياس وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم (سيبويه، ج1/ص 436)، ولكن جرّه على أنه صفة لضب فهو لغة لبعض العرب، ومعنى هذا أنها قليلة الاستعمال؛ لأن الحمل على اللفظ "ضب" لا يفضي إلى الدلالة التركيبية لإرادة المتكلم، وإنما هو اتباع موقعي إيقاعي" (الكناعنة، 2004م، ص 178). وبذا يمكن القول: إن جر "خرب" على أنه صفة لضب يمثل شكلاً من أشكال الانحراف في أسلوب النعت، لا سيما أن "خرب" يفهم من موقعها أنها نعت لجحر، ولكن القدماء عللوا جرّها بسبب مجاورتها للضب حتى صارت في الدرس النحوي مسألة تسمّى الجر بالجوار، على أن الأصل الاستعمالي في الجر يكون بإحدى حالات من ثلاث، وهي: الجر بالحرف أو الإضافة أو التبعيّة، ولما كان هذا المثال لا ينتمي لأي من هذه الحالات، فقد اضطرّ النحاة إلى عدّه من أسلوب الجر، وإن لم يكن من تلك الأصول الاستعمالية التي قررها الدرس النحوي.

رابعاً: التوكيد:

وهو أسلوب من أساليب العربية التي يبدو لي أن الشك من أسباب وجوده، لا سيما أن الإنسان من طبعه الشك في كثير مما يواجهه في حياته، ولما كان الأمر كذلك فقد أعطت اللغة أبنائها نمطاً من الاستعمال وقع تحته عدد من التراكيب التي تزيل هذا الشك، عُرِفَت بالتوكيد. ولعل ما يعزّز هذا ما ذكره ابن منظور، إذ قال: "وقال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك". (ابن منظور، 1999م، ج1/ص

(382)، وقيل: * التوكيد لفظ يُراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث أو المُحدث عنه* (ابن عصفور، دبت، ص 261). ويقول عامة الناس إذا ما شك أحدكم في أمر: وكد (wikd)، يُريد أن هذا الأمر مؤكد موثق لا لبس فيه، فإذا كرر المتكلم عليه القول أزال هذا التكرار ما في نفسه من شك، ويمكن القول: إن هذا اللون من التوكيد يقع تحت نوع التوكيد اللفظي. أما في التعريف الاصطلاحي فهو يطلق على اللفظ الدال على التقرير، ويكون بألفاظ مخصوصة أو بتكرير اللفظ، وهو ما نعني به التوكيد التابع". (التيانوي، 1996م، ج1/ص ص 90، 91، والجرجاني، 1986م، ص 15، ووهبه وزميله، 1984م، ص 124، وذكر أنه في اصطلاح النحاة من العرب، تابع يقرر معنى المتبوع في ذهن السامع، ويجعله متحققاً بعيداً عن الاحتمال بحيث لا يُظن به غيره). أما سيبويه فقد استعمل مصطلح التثنية للدلالة على التوكيد اللفظي، إذ قال: " هذا باب ما يُثنى فيه المستقر توكيداً، وليست تثنيته بالتى تمنع الرفع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يُثنى، وذلك قولك: فيها زينة قائماً فيها... ومثله في التوكيد والتثنية: لقيت غمراً غمراً* (سيبويه، ج2/ص 125). وقد أطلق مصطلح الصفة على التوكيد المعنوي، فقال: " وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة". (السابق، ج2/ص 379). وما يهم الدراسة من باب التوكيد هو ما ورد من أمثلة استعمالية انحرفت عن الأصل الاستعمالي المقرر لها، فقد ذكر أن الحروف تؤكد لفظياً، ومنها حروف الجواب فإذا أكدت تأكيداً لفظياً أعيدت ألفاظها نفسها، ومن ذلك قول الشاعر:

لا، لا أبوح بحبٍ بثينة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً

فإذا كان الحرف من غير حروف الجواب، وهي كثيرة، فإنه يؤكد لفظياً إذ يعاد الحرف مرة أخرى بشرط أن يتصل بحرف التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكد، مثل: إنني إنني بريء، وقد عد ما خالف هذا الأصل شاذاً. أي منحرفاً عن الأصل الاستعمالي، ومن ذلك قول الشاعر:

إن إن الكريم يحكم ما لم يزين من أجاره قد ضيماً

حيث أكد الشاعر "إن" الأولى توكيداً لفظياً بإعادة لفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد مع أن "إن" ليست من حروف الجواب. (انظر، ابن هشام، 1999م، ج3/ص ص 25-31، وعيد، 1987م، ص 596). أما سيبويه فقد ذكر مثلاً نثرياً انحرف

عن الأصل الاستعمالي، وهو: "إنهم أجمعون ذاهبون". إذ الأصل فيه أن يتبع التوكيد المؤكد في الإعراب، إلا أنه قد يأتي غير جارٍ عليه فيحمل على التوهم والغلط، قال سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون" (سيبويه، ج2/ص 155). فالتكلم رفع لفظ التوكيد "أجمعون" والوجه والقياس فيه النصب، أي الأصل؛ لأنه توكيد للضمير المنصوب في "إنهم"، وقد رأى رشوان أن من حمل هذا على التوهم والغلط غير مصيب؛ لأن سيبويه قد غلط الناس الذين نطقوا بأن غير عاملة، وهذا مخالف لسان كلامهم. (انظر، رشوان، 1995م، ص 259).

الفصل السادس

حروف المعاني

لحروف المعاني دور كبير في الربط بين أجزاء الكلام، إذ بدونها لا تستقيم النصوص، ومن ثم لا تؤدي معنى يستقر في ذهن المتلقي. ولقد حظيت باهتمام العلماء: قدماء ومحدثين، وأفردت لها المؤلفات التي تحدثت عن التأصيل لها، وعن المعاني التي تؤديها، والوظائف التي تقوم بها، في الربط بين أجزاء الكلام.

قال الأزهرى: * كل كلمة بُنِيَتْ أداة عارية في الكلام لتفريق المعاني، فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك، مثل: حتى وهل ويل، ولعل*. (ابن منظور، 1999م ج3/ ص 127 ، حرف). والحرف: * كلمة تدل على معنى في غيرها، فقط... ومعنى هذا الكلام أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل، فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلق*. (المرادي، 1992م، ص ص 20-22). وقد ذُكِرَ أن: * الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وُضِعَ له في الأصل*. (ابن الأنباري: دت، ج2/ ص 634).

ولقد قسّم سيبويه الكلّم إلى: اسم، وفعل، وحرف، إذ قال عن الحرف: "... وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". (سيبويه، ج1/ ص 12). وما يهمننا في هذه الدراسة فيما يتصل بالحروف، هو وظائفها التي تؤديها من خلال ارتباطها بالمفردات التي تمثل نصاً ما. وفي ذلك يقول المخزومي — وقد سمى الحروف أدوات — * الأدوات: كلمات إذا أخذت مفردة، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة*. (المخزومي، 1986م، * أ، ص 37). وأمّا عن التأصيل للحروف. فَيُذَكَّرُ أن حروف الجر وسانن الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفاً بادية ذي بدء، ولكنها استعملت أسماء، أو أفعالاً دالات على معانٍ تامة مستقلة، ثم تعرضت لتأثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها، * فالأدوات النحوية التي تستعملها

اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أفرغت من معناها الحقيقي، واستعملت مجرد موضحات، أي مجرد رموز* (انظر، فندريس، 1950م، ص 216، والمخزومي، 1986م، تب، ص 79). على أن من الدارسين من عدها عناصر نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها، فهي ليست شيئاً أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، ومنزلتها في علم النحو تستوي ومكانة التصريف والوسائل النحوية الأخرى التي تستخدم للغرض نفسه، ولكنها على الرغم من افتقارها إلى معنى مستقل خاص بها، تشارك الكلمات الكاملة في قوانين التركيب الصوتي، وما هي إلا حالات وسطى بين الكلمات الكاملة وبين العناصر النحوية*. (أولمان، د.ت، ص ص 53-56، وانظر، الكناعنة، 2004م، ص 185). وسنتناول فيما يأتي من صفحات الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي لها، لا سيما أن الحروف في اللغة مقسمة إلى: حروف مختصة بمباشرة الأفعال وأخرى مختصة بمباشرة الأسماء وثلاثة غير مختصة وإنما تباشر الأسماء والأفعال، (انظر، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص ص 20، 21). ولكل منها قوانين وضوابط محددة استنتجها القدماء بالاستقراء الذي خضعت له كل الاستعمالات اللغوية في كثير من البيانات الاستعمالية المختلفة.

الحروف المختصة:

من المقرر في درس النحوي كأصل من الأصول الاستعمالية أن في اللغة حروفاً مختصة بمباشرة الأفعال المضارعة، وهي حروف الجزم، إذ يجزم الفعل المضارع الذي تباشره، وحروف النصب، وتنصب الفعل المضارع الذي تباشره .

حروف الجزم:

وهي حروف محددة تؤدي وظيفة في الأفعال المضارعة التي تباشرها، وهذه الوظيفة، هي حالة إعراب تختص بها الأفعال ولا تكون إلا فيها؛ لأن الجزم في أصله اللغوي يعني القطع، قطع الحرف أو الحركة عن آخر الفعل* (الجوارى، 1984م، ص 91).

لـ

يكون جازماً، وملغى، وناصباً الفعل ووظيفة النصب بالنسبة لـ "لم" هي ما تمثل الاستعمال الذي حدث فيه الانحراف عن الأصل الاستعمالي، إذ إن الشائع في عمله هو الجزم، فقد حكى اللحياني عن بعض العرب أنه يُنصب بـ "لم" وقال ابن مالك في "شرح الكافية": زعم بعض الناس أن النصب بـ "لم"، اغتراراً بقراءة بعض السلف "ألم نشرح لك صدرك" بفتح الحاء، وذكر أن ابن عطية خرجه في كتابه على أنه: "ألم نشرحن، فأبدل من النون ألفاً، ثم حذفها تخفيفاً". (انظر، "أبو حيان" 2001، ج8/ص483). والقول بالخفة أمرٌ تقره القوانين الصوتية، لا سيما أن الدافع وراءه، هو الميل إلى السهولة والتيسير، إذ إن الجهد المبذول في قولهم: "نشرح" أقل منه في "نشرحن".

ومن شواهده أيضاً، قول الراجز:

في أي يومى، من الموت أفر
أيوم لم يُقَدَّر أم يوم قَدِر

وقد حمّله العلماء على أن الفعل (يُقَدَّر) مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفوا ونوشت (المرادي، 1992م، ص267). وقد ذكر سيبويه مثلاً كانت "لم" أحد أركانه إلا أنها لم تؤدّ وظيفة الجزم، والمثال هو قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أب
وذي ولد لم يلدّه أبوان

(سيبويه، ج2/ص266). ويمكن تحليل هذا المثال على النحو الآتي:

يُولَدُه <	يَلَدُه <	لَمْ يَلَدُه <	لَمْ يَلَدُه <	لَمْ يَلَدُه
yawliduhu	yaliduhu	Lam yalidhu	Lam yaldhu	Lam y*ldahu
الأصل المرفوع.	الأصل بعد حذف شبه الحركة.	بعد دخول الجازم "لم".	التقى ساكنان اللام والdal.	حذف حركة اللام ليستقيم الوزن.

وقد حدث هذا على اعتبار أن فتحة الدال ليست علامة إعراب، وإنما صوت اجْتَلَبَ ليستقيم الوزن العروضي؛ لا سيما أن لفظها يشعر أنها منصوبة مع أنها مسبوبة بجازم، وهو "لم" ولا يمكن عدّها ناصبة في مثل هذا الموقع. وقد حدث في وظيفة "لم" انحراف آخر، وهو ما ورد في المثال الذي ذكره سيبويه، إذ جاء ما بعدها مرفوعاً، وهو قول زياد الأعجم:

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبَيْ لَمْ أَضْرِبُهُ

(سيويو، ج4/ص 180، والنحاس، 1986م، ص 36، وقد علل ذلك بأنه لما كانت القافية موقوفة حُوِّلت الضمة التي في الهاء من أضربه إلى الباء لنلا يجتمع ساكنان، والسيوطي، 1977م، ج2، /ص 208). إذ إن الأصل الاستعمالي لـ "لم" أن يُجْزَمَ ما بعدها، وفي هذا المثال جاء الفعل (أضربه) بعدها مرفوعاً، والأصل أن يجيء مجزوماً، إلا أنه قُبِلَ مع أنه مخالفٌ وذلك للضرورة الشعرية. ومثله قول الراجز:

أَزْرَت دِيَارَ الْحَيِّ أَمْ لَمْ تَزُورْهَا،

وحقه: أَمْ لَمْ تَزُورْهَا. ولكنه على اللغة المتقدمة* (النحاس، 1986م، ص 37). وقوله على اللغة المتقدمة فيه إشارة إلى أن استعمال "لم" رافعةٌ يُمَثِّلُ استعمالاً لغوياً مألوفاً في مثل هذه الأمثلة، ويمكن قبول هذا في وظيفة لم على أنها أم الباب في جوازم الأفعال المضارعة لها ما لا يكون لغيرها من أخواتها.

إلغاء عمل لم:

ويمكن عدّ "لم" منحرفةً عن أصلها الاستعمالي في حال إغنائها، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

لَوْ لَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يَوْفُونَ بِالْجَارِ

(النحاس، 1986م، ص 37، وابن جني، د.ت، ج2/ص 42، وابن منظور، 1999م، ج7/ص 390، صلف. وقد ذكر "نعم" بدلاً من "ذهل"، والبغدادي، د.ت، ج3/ص 226). وقد ذُكِرَ أنها تمثل واحداً من الأصول الاستعمالية للغة جذام الذين يُشَبَّهون "لم" بـ "لا"، إذ معناهما النفي، والقدماء يرون أن النون في الأفعال الخمسة علامة إعراب، فإثباتها علامة الرفع، وحذفها علامة النصب تارة، وعلامة الجزم تارة أخرى، في حين يرى الدرس الحديث أن هذه النون، ما هي إلا

* للحفاظ على علم التنبيه والجمع والتأنيث، ولا مناص من المحافظة

عليها وإثباتها، فلو حذفت النون لتعرض ذلك كله للحذف أو التغيير، فتضيع

الدلالة عليه، فالنون إذن، في هذه الأمثلة إنما هي لوقاية الألف والواو والياء

من الحذف، أو التقصير/ لا للدلالة على أنها معربة مرفوعة*. (المخزومي،

1986م، "ب"، ص ص 137، 138).

لا (الناهيّة):

وهي من جوارزم الأفعال المضارعة (المرادي، 1992م، ص 300)، وقد انحرفت عن عملها في قراءة أبي، لقوله: " لا تَخَفْ دِرْكَاً ولا تَخْشَى". سورة طه، 7. وذكر أن: " الجيذ أن يقول: " لا تَخَفْ دِرْكَاً ولا تَخْشَى". (النحاس، 1986م، ص 36، والداني، 1930م، ص 152).

حروف النصب: وهي حروف مختصة بمباشرة الأفعال المضارعة لتؤدي وظيفة النصب فيها، ومنها:

لن: والشائع في الاستعمال اللغوي له أنه ينصب الأفعال المضارعة على السواء المعنلة منها والصحيحة، إلا أن الدراسة قد رصدت مثلاً جاء منحرفاً عن الأصل الاستعمالي، وهو قول الشاعر:

فَلَنْ أَنْفَكَ أَرَيْيَ أَخاً لِي مَاجِداً جَمِيلَ الْمُحْيَا كَانَ لِي سِنْدَا ظَهْراً،

فقال: فلن أَنْفَكَ فجزم بلن وإنما يفعلون ذلك؛ لأن النون والميم أختان كما قيل في اللغات. قال:

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عِقَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمٍ غَيْنٍ

أراد في يوم غيم، وقد يقولون للحية: أيم وأين (النحاس، 1986م، ص 37، وابن السكيت، 1978م، ص 77، وقد وردت " يُريد " بدلاً من " أصاب ").

والكلام في هذا التوجيه واضح، إذ قبل هذا الاستعمال بسبب القرب في الصفات الصوتية بين الميم والنون، والذي يؤدي إلى حدوث إبدال بينهما، وهو أمر تجيزه القوانين الصوتية، لا سيما أن النون تشترك مع الميم في أن مجرى الهواء معهما يكون من الأنف. (أبو الطيب، 1961م، ص ص 62، 63، 111). وهما بذلك متقاربان تقارباً شديداً مسوغاً لما يحدث بينهما من تبادل، وهذا الأمر - صوتياً - مقبول تماماً، ولا خلاف عليه في الدرس الصوتي، ولكن أن يؤدي هذا التشابه الصوتي إلى التوحد في الوظيفة النحوية - وإن قبل - تبقى الأمثلة الاستعمالية التي يحدث فيها مثل هذا واقعة فيما يُعرف بالانحراف عن الأصل الاستعمالي المقرر في الدرس النحوي.

لولا: حرف من حروف العربية تناوله الدرس النحوي بالشرح والتفصيل فقليل: " حرف، له قسمان، الأول: أن يكون حرف امتناع لوجوب، وبعضهم يقول: لوجود، بالذال.

قيل: ويلزم على عبارة سيبويه في "لو" أن يقال: "لولا" حرف لما سيقع لانتقاء ما قبله. الثاني: أن تكون حرف تحضيض، فتختص بالأفعال، ويلبها المضارع. (انظر، المرادي، 1992م، ص ص 597-606). وقد شككت أحد أركان مثال من أمثلة سيبويه، وعدّها حرف جر، وهي بذّا تُعد منحرقة عن الأصل الاستعمالي لها، والمثال هو قول الشاعر، يزيد بن الحكم، (السيوطي، 1977م، ج4/ ص 208):

وكم موطن، لولاي طحت، كما هوى بأجرامه، من قلّة النّيق منهوي

وقد ذكره سيبويه بعد أن قال: " هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك لولاك ولولاي". (سيبويه، ج2/ ص 374). على أنه قيل: " والضمير مجرور بها؛ لأنّ الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في "لولاي" ممتنع؛ لأنّ الياء لا تنصب بغير اسم، إلا ومعها نون الوفاية وجوباً، أو جوازاً، فيتعين كونها في موضع جر". (المرادي، 1992م، ص 603).

ولولا يمثّل استعمالاً تاريخياً قديماً ظل محافظاً عليه عند لحوقه بالضمائر، أو أنّ النحاة تعاملوا معه على أنه حرف جر قياساً على اتصال الضمير به، على أنه لا يوجد في استعماله ما يدل على أنه حرف جر.

رُبّ:

حرف جر، عند البصريين، :

" ودليل حرفيّتها مساواتها الحروف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنّها تدل على معنى في معنى مفهوم جنسه بلفظها. وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليه، إلى أنها اسم يُحكّم على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطراوة، واستدلوا، على اسميّتها، بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إن يفتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك، وربّ قتل عار

(المرادي، 1992م، ص ص 438، 439، والسيوطي، 1977م، ج4/ ص 173). ومجرور "رُبّ" قسمان: ظاهر، ومضمّر. فالظاهر لا يكون إلا نكرة؛ لأنّ التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة. وأجاز بعض النحويين أن تجرّ المعرفة بـ " الـ"، وأنشد قول الشاعر (ابن هشام، 1980م، ج2/ ص 161، والسيوطي، 1977م، ج4/ ص 177):

رُبَّمَا الْجَامِلُ، الْمُؤَبَّلُ، فِيهِمْ وَالْعَنَاجِيحُ، بَيِّنُهُنَّ الْمِهَارُ

بجر "الجميل" وصفته (السابق، ص ص 448، 449). وهذا الاستعمال يعد منحرفاً عن الأصل الاستعمالي له، وهو أنه لا يجر من الأسماء الظاهرة إلا ما كان نكرة، وقد جرّ في هذا المثال اسماً معرفة، وهو "الجميل". ولعل ما يعزّز قولنا بانحراف هذا المثال عن الأصل الاستعمالي وهو عدم جر غير النكرة، قول سيبويه: "فرب لا يقع بعدها إلا نكرة" (سيبويه، ج 1/ص 427، وج 2/ص ص 54-56، 108). ومن أمثلة الحديث النبوي الشريف التي استعملت فيها ربّ وقد وليها اسم نكرة، قوله صلى الله عليه وسلم: "يا ربّ كاسية في الدنيا عارية". (مالك، دت، ج 2/ص 913، والبخاري، 1987م، ج 1/ص 54، ابن عبد البر، 1387هـ، ج 23/ص 447). وقد رصدت الدراسة مثالا آخر منحرفاً عن الأصل الاستعمالي لـ "ربّ" إذ باشرت "ما"، وهو قول الشاعر، أمية بن أبي الصلت:

رُبُّ مَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعَقَالِ

(ابن أبي الصلت، 1980م، ص 63، وقد وصّلت "ربّ" بما، ووردت "تجزع" بدلاً من "تكره"، وسيبويه، ج 2/ص ص 109، 315). ولقد رويت "تجزع" بدلاً من "تكره"، وذكر مجاهد: "أنها باشرت الفعل بجزع وكان أمراً طبعياً ألا تجر؛ لأن الفعل لا يُجر، وهي بدا (ربّما) أصبحت كلمة مستقلة عن "ربّ" وأصبح لها استعمالها المختلف عن "ربّ" ولم تغد مؤهلة للجر بدخولها على الفعل". (مجاهد، 2001م، ص 100). ومع أن القدماء، قالوا: "إن ربّ تفيد التقليل أو التكثر". (انظر، المرادي، 1992م، ص 448). إلا أن من المحدثين من تعامل معها على أنها عنصر تكثيف أو تقليل، وليست حرفاً ولا فعلاً ولا اسماً، وإنما هي عنصر تقليل أو تكثر، وقد اقتضت كثير من لهجات العرب أن يجر الاسم بعدها، في حين أن لهجات عربية أخرى لم تقتض شيئاً، إذ يبقى ما بعده مرفوعاً على الأصل، فلا يجوز الحكم على استعمالهم بالشذوذ؛ لأنها خالفت قاعدتهم النحوية.. وإنما يجب عدّ استعمالها فصيحة". (الكيلاني، 2003م، ص 81، بتصرف).

وبعد، فالحروف وإن كان لبعضها دورٌ في المعنى والمبنى، وبعضها الآخر له دورٌ في المبنى دون المعنى، تبقى موضوعاتٌ لإفادة المعنى الذي يُحتمُّ عليها أن تتحرف عن أصلها في بعض الاستعمالات اللغوية.

الفصل السابع آلية إعراب الأفعال

أشار علماء الساميات إلى أن مجموعة اللغات السامية تهتم بالفعل اهتماماً كبيراً حتى قيل: إن الفعلية من خصائصها، لا سيما أنه يشغل فيها مكانة كبرى بناءً وصرفاً واستعمالاً، ولعل هذه المسألة أشد وضوحاً وبروزاً في العربية منها في أخواتها الساميات، إذ إنها توسعت توسعاً لا يوجد في جميع اللغات السامية الباقية منها والمندثرة". (انظر، السامراتي، 1971م، ص 67). وقد عرّف سيبويه الفعل، فقال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء... وقسمها من حيث الزمن ثلاثة أقسام، فقال: وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". (سيبويه، ج 1/ص 12). و"الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان". (ابن يعيش، دلت، ص 243). وسيبويه بقوله: "وما هو كائن لم ينقطع، يعني به الفعل المضارع، وقوله: "وبنيت لما مضى، يعني به الفعل الماضي، وقوله: "ولما يكون ولم يقع، يعني به فعل الأمر.

والأفعال الماضية وأفعال الأمر، لا تعني هذه الدراسة؛ لأنها فيما يتصل بالإعراب تلزم حالة واحدة، وهي البناء على اختلاف أحوالها، إذ إن المقرر في درس النحوي أن الفعل الماضي يبني على الفتح أو الضم أو السكون، وعملية إسناد الأفعال إلى الضمائر هي التي تحكم حالة البناء. وأما الفعل المضارع فهو الذي يعني هذه الدراسة بسبب حالة البناء التي قرر النحاة أنها تلزمه، إذ قيل:

* وإذا اتصلت به نون الجماعة المؤنث رجع مبنياً فلم تعمل فيه العوامل لفظاً ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر؛ لأنها منها، وذلك قولك: لم يَضْرِبَنَّ ولن يَضْرِبَنَّ ويُنَى أيضاً مع النون المؤكدة كقولك: لا تَضْرِبَنَّ ولا تَضْرِبَنَّ* . (ابن يعيش، د.ت، ص 244).

ويذكر أن سيبويه لم يحالفه التوفيق في ذهابه إلى أن سبب إعراب الفعل المضارع هو كينونته في موضع الاسم. كوقوعه خبراً في قولك: زيدٌ يقولُ ذاك؛ لأن الخبر ليس هو الفعل المضارع وحده، وإنما هو الجملة، والجملة يُخبر بها، ويُنعى، وتقع حالاً ومفعولاً* . (المخزومي، 1986م، "ب"، ص ص 130، 131). وعلى الرغم من أن مصطلح "الماضي" موضوع على أساس الزمن، فإن مصطلح المضارع، موضوع على أساس شكلي، إذ هو يعني ما ضارع في حركاته حركات الاسم، وهو اعتبار شكلي يتصل بالتشابه بين حركات كل صيغة وسكنائها، وكان سيبويه جديراً لو التفت إلى هذا الاعتبار الذي لم يتورط في مخالفته في بدء الكتاب، ألا يقع في هذا الالتباس، ولكن الاعتبار الشكلي وهو الذي ساد بعد ذلك في كل المدارس النحوية فالتزمه النحاة دون أن يلحظوا ضعف أسامته* . (شاهين، 1973م، ص 79).

رفع الفعل المضارع:

تقع الأفعال المضارعة مرفوعة ما لم تسبق بناصر أو جازم وقد عُدَّ العامل في رفعها من العوامل المعنوية، إلا أن سيبويه قد أورد مثلاً انحرف عن الأصل الاستعمالي له، إذ ورد فيه شاهد مجزوم، وهو الفعل "أشرب"، مع أنه غير مسبوق بجازم، في قول امرئ القيس:

فاليومَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ

وفهم من كلام سيبويه أن هذا الاستعمال من باب الضرورة، إذ قال: * وقد يسكن بعضهم في الشعر ويُشَمُّ* . (سيبويه، ج 4/ص 204). إلا أن الدرس الحديث، يرى في هذا المثال ما يُسمى "إجراء الوصل مجرى الوقف"، أي أن الكلمة رغم وقوعها في وصل الكلام قد تُعطى حكم الموقوف عليه، وتُجرَّد من الحركة في آخرها* . (أنيس، 1975م، ص 262). وقد أثنى على قول القدماء بهذه الظاهرة، ولكنه قال: * على أن

النحاة رغم شعورهم بمثل هذه الظاهرة لم يُحمنوا التمثيل لها في كتبهم وأشار إلى البيت السابق،
إذ خرج جزم "أشرب" فيه على هذا الرأي. (السابق، ص 263).

نواصب الفعل المضارع:

أن:

الأصل الاستعمالي لأن، هو أنها تعمل النصب في الأفعال المضارعة وجوباً
وجوازاً إن ظهرت في الكلام، ولكنها عملت النصب وهي مضمرة شذوذاً، ومن
الأمثلة الاستعمالية التي وردت فيها، قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري احضر الوغى وأن أشهد الذات، هل أنت مخلدي

(طرفة، 1886م، وسيبويه، ج 3/ص 99، 100، والسيوطي، 1977م، ج 3/ص 51، وج 4/
ص 142). وهذا المثال الاستعمالي شاهدٌ على جواز النصب في "احضر" في
ضرورة الشعر، على أن الأصل فيها أنها مروية بالرفع "احضر". ومن الأمثال
العربية التي انحرفت فيها أن عن أصلها الاستعمالي، إذ عملت وهي مضمرة، قول
العرب: "تَسْنَعُ بِالْمُعَيَذِ لَا أَنْ تَرَاهُ" تقديره: أن تسمع، وهذا المثل مما أورده سيبويه. (انظر،
سيبويه، ج 4/ص 44)، وقول العرب: "خُذْ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ" أي قبل أن يأخذك،
وقولهم: "ومرء يحفرها" تقديره أن يحفرها. وقد قبل النحاة الانحراف اللغوي في هذه
الأنماط؛ لأنها أمثلة مسكوكة، لا يجوز التغيير فيها لمجرد أنها أمثلة. على أن
الدرس الحديث، يقول بأنها قد وردت على وفق تقدير العلماء للمحذوف فيها، ولكن
مَنْ رَوَوْهَا قد أخطأوا السماع، فسقط الحرف "أن" من النطق في الرواية، ثم تُرْسِتْ
كذلك. وكذلك الأمثلة الشعرية إذ سقطت منها "أن" لإقامة الوزن ضرورة. (انظر،
"عيد"، 1987م، ص 274). ويبدو لي أن عيذاً قد جانبه الصواب واعتري رأيه
الاضطراب؛ لأنه اتهم الرواة بالخطأ في السماع الذي أدى إلى سقوط أن في حين
أنه جعل حذف أن في المثال الشعري بسبب إقامة الوزن، مع أن الأصل -على وفق
رأيه وتفسيره- أن ترد "أن" ولكنه قبل حذفها، ولم يزد على قول القدماء بأن حذفها
في المثال الشعري والأمثلة النثرية ضرورة.

ومن الأمثلة التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي، قول الشاعر:

لولا فوارس من نغم وأسرته
 قال: لم يوفون، وهو شاذ. وإنما جاء على تشبيه "لم" بلا، إذ معناهما النفي، فأثبت
 كما قال الآخر:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

قال ابن جني: فهذا على تشبيه أن بما التي بمعنى المصدر في قول الكوفيين؛ قال
 ابن سيده: فأما على قولنا نحن، فإنه أراد أن الثقلة وخفضها ضرورة، وتقديره: أنك
 تهبطين". (ابن منظور، 1999م، ج7/ص390، صلف). وقد ورد هذا المثال في موضع
 آخر من لسان العرب. (انظر، السابق، ج1/ص48، أنن). إذ أورد بعده مثالا سبق هذا
 المثال وهو:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبَ سَقَّةً، إِنَّ نَجُوتَ مِنَ الرِّزَاحِ،
 أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

قال ثعلب: قال الفراء هذه أن الدائرة يليها الماضي والدائم (اسم الفاعل عند
 الكوفيين) فتبطل عنهما، فلما وليها المستقبل بطلت عنه كما بطلت عن
 الماضي والدائم، وتكون زائدة مع لما التي بمعنى حين، وتكون بمعنى أي.
 نحو قوله: "وانطلق السملأ منهم أن امشوا" سورة ص، 6. قال بعضهم: "لا يجوز الوقوف
 عليها؛ لأنها تأتي ليعبر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبل، فالكلام شديد الحاجة إلى
 ما بعدها ليتم به ما قبلها، فبحسب ذلك امتنع الوقوف عليها". (ابن منظور، 1999م، ج1/ص
 248، أنن)، ثم إن ابن منظور ذكر المثاليين في موضع ثالث في لسان العرب، وقد
 جاء حرف رويها حاء ساكنة "الرزاخ" و"الطلاح". وقال: "وأن ههنا يجوز أن تكون
 أن الناصبة للاسم مخففة منها غير أنه أولاها الفعل بلا فاصل". (السابق، ج8/ص180، طلح،
 وابن جني، د.ت، ج1/ص389. وانظر، يعقوب، 1996م، ج2/ص138).

إذا، نحن أمام عدد من التوجيهات التي حاول أصحابها أن يعللوا الانحراف
 الذي حدث في قول الشاعر: أن تهبطين،...

الأول: تشبيه "أن" بما التي بمعنى المصدر، وهو رأي للكوفيين. والثاني: أن
 الشاعر أراد أن الثقلة وخففها ضرورة، والتقدير: "أنك تهبطين". والثالث: رأي
 الفراء: في أنها أن الدائرة التي تباشر الماضي والدائم فتبطل عنهما، فلما وليها

إِلَّا أَنَّهُ يَذْكُرُ قِرَاءَةً لِأَبِي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، إِذْ قَالَ: "وَبَلَّغْنَا أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: "وَإِنْ لَا يَلْبِثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا". سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، 76. وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ قَرَأَهَا، فَقَالَ: "وَإِنْ لَا يَلْبِثُوا". (السَّلَاقُ، ج 3/ص 13). وَالْقِرَاءَةُ فِي تَفْسِيرِ أَبِي حَيَّانَ. (2001م، ج 6/ص 63).

لم:

الأصل الاستعمالي لـ "لم" أنها من جوارم الفعل المضارع، ولكنها انحرفت عن هذا الأصل، فعملت عمل أن وأخواتها، فنصبت الفعل المضارع، وبذا عدَّ النحاة النَّصْبُ أثراً من أثارها، وقد حكى اللحياني عن بعض العرب: أَنَّهُ يُنْصَبُ بِـ "لم" وقال ابن مالك في "شرح الكافية": وزعم بعض الناس أَنَّ النَّصْبَ بِـ "لم" لغة، اغتراراً بقراءة بعض السلف: لَمْ نُشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ، بفتح الحاء، ويقول الرَّاجِزُ:

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ أَيُّوْمٌ لَمْ يَقْدَرْ أَمْ يَوْمٌ قَدَرُ،

وهو عند العلماء محمولٌ على أَنَّ الفعل، مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ، ففُتِحَ لَهَا مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ وَنُوبِتْ، وَيُمْكِنُ بَيَانُ مَا حَدَثَ فِيهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

لم يَقْدَرَنَّ < لم يَقْدَرْ

Lam yuḡḡdaran < Lam yuḡḡdara

الفعل يَقْدَرُ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ حُذِفَ النُّونُ مَعَ نَبْتِهَا

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ قَضِيَّةَ النَّبْتِ فِي اللُّغَةِ مَهْمَةٌ، وَلَقَدْ تَبَيَّنَ لِلدِّرَاسَةِ أَنَّ سَبِيوِيَّةَ أَوَّلَاهَا اهْتِمَاماً كَبِيراً فِي الْكِتَابِ، إِذْ وَرَدَ ذِكْرُهَا مَرَّاتٍ عَدِيدَةً، (انظر، سَبِيوِيَّة، ج 2/ص 13 ، 31، 57، 87، ...، وَغَيْرُهَا مِنَ الْمَوَاضِعِ). وَالمَثَالُ الشَّعْرِي عَلَى الْإِنْحِرَافِ فِي وَظِيفَةِ "

لم " النَّحْوِيَّةِ، إِذْ عَمِلَتْ النَّصْبُ بَدَلاً مِنَ الْجَزْمِ، هُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ عَلَى فِرْتَاجٍ، وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

وَقَالَ: "وَلِنْ شُنَّتْ جَزِمَتْ". (سَبِيوِيَّة، ج 3/ص 34)، وَقَدْ رَوَى الْفِعْلُ "فَتُخْبِرَكَ" فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَفْتُوحَ الرَّاءِ. (ابن منظور، 1999م، ج 10/ص 208، فَرَنَج).

الجزم:

يمنع سيبويه إضمار الجازم، إذ قال: "والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار. وقد أضمره الشاعر وشيئه بإضمارهم رب، وواو القسم في كلام بعضهم". (سيبويه، ج3/ص 9). وقد أورد أمثلة انحرفت عن هذا الأصل الاستعمالي، وهي:

محمدٌ تقدَّ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا،

وإنما أراد لتقد. (نسب هذا البيت إلى أكثر من شاعر، منهم: أبو طالب، وحسان، والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم. انظر، البغدادي، دت، ج3/ص 629، 666، والعيني، دت، ج4/ص 412، والأشموني، دت، ج4/ص 5، والأزهري، دت، ج2/ص 194، وسيبويه، ج3/ص 8). وقول الآخر، وهو متمم بن نويرة:

على مثل أصحاب البغوضة فاخمشي لك الويل حُرَّ الوجه أو يبك من بكى

أراد: "ليبتك". (ابن يعش، دت، ج7/ص 60، 62، وابن الشجري، 1349هـ، ج1/ص 375، والأنباري، دت، ج2/ص 532، وسيبويه، ج3/ص 9). وقال أخيتة بن الجلاح:

فمن نال الغنى فليصطنعه صنيعة ويجهذ كل جهذ

وقد حذف لام الأمر مع إعمالها في قوله: "ويجهذ". (سيبويه، ج3/ص 9). الجزم بـ "إذا":

تحدث سيبويه عن "إذا": فقال: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري. (1967، ص 88):

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

وقال الفرزدق:

ترفع لي خندقاً والله يرفع لي ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد

وقال بعض السلوليين:

إذا لم تزل في كل دار عرفتها لها واكف من دمع عينك يستجم

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ. (سيبويه، ج3/ص 61، 62).

فهذه الأمثلة منحرفة عن الأصل الاستعمالي، فقد وردت "إذا" فيها جازمة للأفعال التي وقعت جواباً لها، والمقرر في الدرس النحوي أنها غير جازمة، ومن

المحدثين من نفى عن عملها هذا صفة الضرورة بسبب وروده في الحديث النبوي الشريف، إذ روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمداً ثلاثاً وثلاثين". (البخاري، 1987م، ج3/ص 1358). وفي هذا الحديث استعملت "إذا" جازمة لجميع الأفعال التي وقعت جواباً لها. ولعل هذا ما جعل ابن مالك يقول عنه: "وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير". (ابن مالك، د.ت، ص 18).

دخول "الـ" على الفعل المضارع:

لا خلاف على أن التعريف من علامات الأسماء، فـ "الـ" تدخل على الأسماء دون غيرها من أقسام الكلام، ولكن الأمثلة الاستعمالية عند النحاة اشتهرت من بينها أمثلة بدخول "الـ" على أحد أركانها، ومنها قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا البليغ ولا ذي الرأي والجدل
أراد "الذي ترضى" ويفهم من هذا التوجيه حذف شيء من الاسم الموصول "الذي"، واتصال ما بقي منه بالفعل "ترضى". وقول الشاعر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار الجذع
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة ينقصع
أراد "الذي يجذع" والذي ينقصع". (انظر، ابن الأنباري، د.ت، ج2/ص 521، 522، والبغدادي، د.ت، ج1/ص 14، والعيني، د.ت، ج1/ص 111، والأزهري، د.ت، ج1/ص 38، وابن هشام، 1987م، وابن هشام، 1980م، ج1/ص 17، وابن عصفور، د.ت، ص 63، والفاكهي، 1996م، ص 218، 219. وقد ذكر أنه ضرورة لا يقع إلا في الشعر وله مندوحة عنه، إذ يمكنه أن يقول: "ما أنت بالحكم المرضى حكومته").

الخاتمة

بعد دراسة الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبويه التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي النحوي، والتي رصدتها الدراسة، فإن مما تبين لي أن سيبويه كان يورد هذه الأمثلة على النحو الآتي:

أمثلة سمعها بنفسه، وأمثلة سمعها من شيوخه، وأمثلة سمعها من رواة نعتهم نعتاً عديدة، منها: وحدثني من لا أتهم، وحدثني من يوثق بعربيته، وغيرهما من النعوت.

وقد كان يورد المثال كما سمعه تماماً. ويذكر إن كان للمثال أكثر من رواية ويوجهها. ثم إن النعوت التي أطلقها سيبويه على هذه الأمثلة، قد تعددت. وأياً كان الأمر فقد اجتهدت في معالجتها، إذ كنت أذكر الأصل الاستعمالي، ثم أشير إلى موطن الانحراف في كل مثال، وقد ظهر ما يأتي:

1- للاستعمال حضور بارز عند سيبويه، ولعل ذكره إياه أكثر من مرة يدل على أهميته في التأصيل النحوي، وقد أشرت في الدراسة إلى عدد مرات مفردة الاستعمال التي وردت في الكتاب. (انظر، ص6 من هذه الدراسة).

2- ثم إن النية التي تدفع المتكلم إلى استعمال معين، هي التي تحكم هذا الاستعمال، وقد ذكرها سيبويه غير مرة في الكتاب. (أشرت إلى بعض مواضع ورودها في الكتاب. انظر، ص123 من هذه الدراسة).

3- هناك فرق بين رواية المثال عند سيبويه، وبين رواية من جاء بعده من العلماء، وأرى أن الأخذ برواية المثال في غير الكتاب، يؤدي إلى عدم نهوض كثير من الأمثلة، كأدلة على صحة الاستعمالات التي وقع في مفرداتها مثل هذا الاختلاف في الرواية.

4- استعمل سيبويه كثيراً من الأحكام على الاستعمالات النحوية، من مثل: جيد، عربي، رديء، قليل، نادر، قبيح، وخبيث. ويظهر أن معياره في هذه الأحكام يرد إلى شيوع الاستعمال أو عدمه.

5- يبدو لي أن النحاة قد جانبهم الصواب في شيء يتصل بقضية الاستعمال اللغوي، إذ افترضوا أن هذا الاستعمال قد استقر واكتمل، فانطلقوا مستقرين لكلام العرب، إذ بنوا القواعد وأصلوا لها، وفي هذا من الخطورة ما لا يخفى على أحد، إذ أدى بهم إلى الوقوع في مزالق ومناهات حملتهم على قبول استعمالات والقياس عليها، في حين قبلوا أخرى ولم يقبلوا القياس عليها، وقد حفظت، وثالثة لم يقبلوها ولم يقبلوا القياس عليها. وهم بذات قد خلقوا بيئة للنزاع، ففريق يؤيدهم جميعاً، وآخر يؤيد أهل البصرة، ويُنكر على أهل الكوفة بعض ما ذهبوا إليه، وثالث يؤيد أهل البصرة ويؤيد بعض أهل الكوفة، ورابع ينتقي ما يناسب قناعاته من خلال ما ترك الطرفان.

- 6- أمّا طريقة التعليل عند النحاة، فإنّ النّظر إذا سلّط على ما يعلّلون به لم يثبت معه إلاّ الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم من يقول: هكذا قالت العرب.
- 7- ثم إنّ ما عُدّ مخالفاً، وعليه أمثلة ممن يحتجّ بكلامهم (الشعر والنثر) لا ينبغي أن يخذله النحاة وينكروه.
- 8- لقد كان من الطّبيعي أن يكون للشعر أثره البارز في التّقييد، لا سيما أنّ النحاة قد جعلوه ذا حظوة في دراسة الاستعمال اللغوي، إذ عدّوه مصدراً هاماً من مصادر الاستعمال، ولما كانت الأمثلة الاستعماليّة كثيرة فقد فرضت على النحاة ما وقعت فيه من انحرافات، ودفعتهم إلى البحث عن تخرّيج يسوّي أمرها مع القاعدة النحويّة التي لم ترض بتمرد هذه الأمثلة عليها.
- 9- يُعدّ الاهتمام بالضرورة الشعريّة شكلاً من أشكال الحرص على القاعدة، إذ لو كان الأمر غير ذلك لدرست لغة الشعر وحدها.
- 10- اهتمّ النحاة بالمثل الاستعمالي اهتماماً كبيراً، ومردّ ذلك عندهم الصّلة بين التوثيق والنسبة، وقيمة المثل في حين لم يكن سيّويه كذلك، وهو صاحب الكتاب، ثم إنّ قول الجرّمي في نسبة الألف من أصل ألف وخمسين لم يكن دقيقاً؛ لأنّ الذي ظهر من الأمثلة غير المنسوبة في الكتاب أكثر من ذلك.
- 11- لقد وضع البصريون - بخاصّة - مقياساً للفصاحة، وهو الانعزال وعدم الاختلاط، وهذا المقياس نراه لا ينطبق على لغة قريش التي أجمعوا على أنها أفصح لغات العرب.
- 12- يمكن القول: إنّ سيّويه قد احتجّ بلغة المُشَدِّ مثلما احتجّ بلغة السّاعر.
- 13- يذكر سيّويه - أحياناً - استعمالاً دون أن يأتي بمثال عليه.
- 14- إنّ ما جاء من استعمالات القرآن الكريم خارجاً عن القواعد النحويّة المعياريّة، لم يكن عبثاً، وإنّما أتى به قصداً لمطلب كريم من مطالب البلاغة وجمال التعبير، وقد أيد مثل هذا ابن جنّي، ثم إنّ على النحاة أن يقبلوا استعمال القرآن وقراءاته والقياس عليهما، لا سيما أنّ القراءات المتواترة وحيّ، والقاعدة النحويّة اجتهد من وضع البشر، والبشر معرضون للخطأ.

- 15- ثمَّ إنَّ الأمثلة الاستعمالية، لا يجوز نعتها بالخطأ، بل هي أساليب عربية خالصة فيها من الأسرار ما يمكن القول: إنَّ القدماء لم يهتدوا إليها.
- 16- إنَّ الأصول الاستعمالية التي توصل إليها النحاة قد تحكمت في الاستعمال اللغوي وقيدته بالجواز والمنع.
- 17- يمكن القول: إنَّ لجوء النحاة إلى تغيير الرواية هو شكل من أشكال الهروب عند ضيق الحجّة، وقد ذهب إلى مثل هذا ابن فارس اللغوي.
- 18- إنَّ المثال الاستعمالي عند سيبويه علامة من علامات الفكر النحوي، ولعلَّ ما يعزّز هذا أنه كان يبدأ بالمثال المصنوع؛ لأنّه أيسر وأسهل على المتعلّم، ثمَّ إنّه كان يُكثّر من الأمثلة رغبةً في تعزيز ما يذهب إليه من آراء.
- وبعد، فيمكن القول: إنَّ الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي النحوي لم تكن مرفوضة رفضاً تامّاً، وذلك أنها تمثّل استعمالاً عربياً حياً، إلاّ أنّه لم يأت على الشكل الشائع والمألوف في الاستعمال العربي، ولعلَّ ممّا يؤيّد عدم رفضها رفضاً تامّاً ما أطلق عليها من أحكام، مثل شاذّ، قليل، ونادر... وغيرها من الأحكام، وقد بدا لي أنّها لم تختلف عن تلك الأمثلة التي مثلت الاستعمال الصّحيح تماماً - على وفق نظرية النحاة القدماء - إلا من حيث إنّها مقبولة ولكنّ القدماء لم يجيزوا القياس عليها.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

- الآلوسي، السيد محمد شكري، البغدادي، 1857م. (د.ت). الضرائر وما يسوغ للشاعر
دون الناثر. د.ط، بغداد، بيروت: مكتبة دار البيان، دار صعب.
- إبراهيم، إبراهيم حسن. (1983). سبويه والضرورة الشعرية. ط1، القاهرة: مطبعة
حسان.
- ابن الأثير، ضياء الدين، أبو الفتح، نصر الله، 637هـ. (1312هـ). المثل السائر
في أدب الكاتب والشاعر. د.ط، القاهرة: د.ن.
- الأحوص، عبدالله بن محمد بن عاصم، الأنصاري، توفي في خلافة يزيد بن عبد
الملك. 101-105 هـ. (1982م). شعر الأحوص الأنصاري. ط2، جمعه
وحققه: عادل سليمان جمال، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأزدي، معمر بن راشد، 151هـ. (1403هـ). الجامع. ط2، تحقيق: حبيب
الأعظمي، (منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني، جزء "10")، بيروت:
المكتب الإسلامي.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، 905هـ. (د.ت). شرح التصريح على
التوضيح. د.ط، القاهرة: طبعة علي البابي الحلبي.
- الأسد، ناصر الدين. (1988م). مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية. ط7،
بيروت: دار الجيل.
- الأسلت، الأنصاري، أبو قيس. (1 نحو: يا يزيد... 973م). ديوان أبي قيس بن
الأسلت. د.ط، جمعه وحققه: حسن محمد باجودة، القاهرة: مكتبة التراث.
- الأشموني، أبو الحسن، نور الدين علي بن محمد. (د.ت). حاشية الصبّان على شرح
أنفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى الباب
الحلبي، مكتبة ومطبعة دار أحياء الكتب العربية.

- الأصفهاني، حمزة بن حسن، 351هـ. (1972م). الدرة الفاخرة. د.ط، تحقيق: عبد المجيد قطامش، القاهرة: د.ن.
- الأعشى، ميمون بن قيس، 629م. (د.ت). ديوان الأعشى. د.ط، بيروت: دار صادر.
- أمرؤ القيس، أبو وهب، بن حجر الكندي، 565م. (2000م). ديوان امرؤ القيس. د.ط، بيروت: دار صادر.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، 577هـ. (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. د.ط، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو. (1963م). د.ط، تحقيق: عطية عامر، بيروت: د.ن.
- الأنصاري، أحمد مكي. (2000م). دفاع عن كتاب الله (القرآن والضرورة الشعرية). المملكة العربية السعودية: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها (2). المجلد الثاني عشر، العدد العشرون، أيار، ص ص 1179-1200.
- أنيس، إبراهيم. (1975م). من أسرار اللغة. ط5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أنيس. إبراهيم (1984م). في اللهجات العربية. ط6، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.
- أوس بن حجر. (1960م). ديوان أوس بن حجر. د.ط، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.
- أولمان. ستيفن. (د.ت). دور الكلمة في اللغة. د.ط، ترجمة: كمال بشر، القاهرة: مكتبة الشباب.
- البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، 256هـ. (1987م). صحيح البخاري. ط3، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: ابن كثير.
- برجستراسر. (1982م). التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية 1929م، نشرها: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- البغدادي، عبد القادر عمر، 1093هـ. (1986م). خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. ط1، بيروت: دار صادر.
- البیهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، 458هـ. (1994م). سنن البیهقي الكبرى. د.ط، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز.
- التهانوي، محمد علي. (1996م). موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. ط 1، تحقيق: علي دحروج وزملاؤه، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- ثابت، حسان بن ثابت. (1974م). ديوان حسان بن ثابت. د.ط، تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، 291هـ. (د.ت). مجالس ثعلب. النشرة الثانية. د.ط، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف.
- الجارحي، رسمية طراف حسين. (1990م). أمثلة النحاة ودورها في صناعة النحو وتعليمه، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن: عمان.
- جبالی، حمدي محمود حمد. (1982م). في مصطلح النحو الكوفي، تصنيفاً، واختلافاً، واستعمالاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.
- ابن الجبّان، أبو منصور، محمد بن علي بن عمر، 416هـ. (1991م). شرح الفصيح في اللغة. ط1، دراسة وتحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- الجبوري، أمام حسن. (1990م). شواهد سيبويه من شواعر العرب، دراسة نحوية تحليلية. ط1، القاهرة: مطبعة الأمانة.
- الجرجاني، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي، 816هـ. (1986م). التّعريفات. د.ط، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والأعلام.
- جمعة، خالد عبد الكريم. (1980م). شواهد الشعر في كتاب سيبويه. د.ط، الكويت: مكتبة دار العروبة.

- الجنابي، أحمد نصيف. (1984م). الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط بين الصّرف وعدمه. بغداد: مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، الجزء الأول، المجلد الخامس والثلاثون، ص ص 251 — 276، كانون الثاني.
- ابن جني، أبو الفتح، عثمان بن جني، 392هـ. (د.ت). الخصائص. ط2، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.
- ابن جني. (1985م). سر صناعة الإعراب. ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.
- ابن جني. (1999م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. د.ط، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة أحياء التراث.
- الجواري، أحمد عبدالستار. (1984م). نحو التيسير. د.ط، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، 393هـ. (1984م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ط3، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
- الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، النيسابوري، 405هـ. (1990م). المستدرک علی الصحیحین. ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.
- حزاد، جميل حنا. (1983م). حول كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العددان (21، 22)، ص ص 79 — 98، الأردن، عمان.
- الحديثي، خديجة. (1981م). موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د.ط، العراق: دار الرشيد.
- الحديثي. خديجة (1974م). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. د.ط، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.
- الحديثي. خديجة (1966م). أبو حيان النحوي. د.ط، بغداد: مكتبة النهضة.

- الحريري، أبو محمد، القاسم. (1975م). درة الغواص في أوهام الخواص. د.ط.
- حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الفجالة: دار نهضة مصر.
- حسان، تمام. (1980م). اللغة بين المعيارية والوصفية. د.ط. القاهرة: دار الثقافة.
- حسانين، عفاف. (1996م). في أدلة النحو. ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- حسن، عباس. (1960م). اللغة والنحو بين القديم والحديث. ط2، القاهرة: مطبعة دار المعارف.
- حسين، محمد الخضر علي الرضى التونسي. (1960م). دراسات في العربية وتاريخها. ط2، دمشق: المكتب الإسلامي.
- الحلواني، محمد خير. (1972م). سحيم عبد بني الخنخاس شاعر الغزل والصبوة. د.ط، بيروت شارع سوريا: مكتبة دار المشرق.
- ابن حنبل، أبو عبد الله، الشيباني، أحمد بن حنبل، 241هـ. (د.ت). مسند أحمد. د.ط، مصر: مؤسسة قرطبة.
- الحموي، أبو عبد الله، شهاب الدين، ياقوت، 626هـ. (د.ت). معجم الأدباء. د.ط، بيروت: دار الفكر.
- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف، 745هـ. (2001م). تفسير البحر المحيط. ط1، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- خازم، بشر بن أبي خازم. (1960م). ديوان بشر بن أبي خازم. د.ط، تحقيق: عزّة حسن، دمشق: مطبعة الترعى.
- ابن خالويه، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، 370هـ. (1990م). الحجة في القراءات السبع. ط5، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن الخطيم، أبو زيد، قيس، الأنصاري. (1967م). ديوان قيس بن الخطيم. ط2، تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت: دار صادر.
- خليل، حلمي. (1996م). مقدمة إلى دراسة اللغة. د.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- الدولي، أبو الأسود، ظالم بن عمرو بن سفيان، 69هـ. (د.ت). ديوان أبي الأسود
الدولي. د.ط، صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، 290هـ، تحقيق: الشيخ محمد
حسين آل ياسين، بيروت: منشورات دار ومكتبة الهلال.
- الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر، البغدادي، 385هـ. (1996م). سنن
الدارقطني. د.ط، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المنفي، بيروت: دار المعرفة.
الذالي، محمد أحمد. (1993م). لغة أكلوتي البراغيث، مجلة مجمع اللغة العربية
بدمشق، الجزء الثالث، المجلد الثامن والستون، ص ص 399-427، يوليو.
- الذاني، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان، 444هـ. (1930). كتاب التيسير في
القراءات السبع. د.ط، عني بتصحيحه: أوتويرتزل، إستانبول، مطبعة الدولة.
- أبو داود، السجستاني، الأزدي، سليمان بن الأشعث، 275هـ. (1996). سنن أبي
داود. ط1، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسين، الأزدي، 321هـ. (1345هـ). جمهرة
اللغة. ط1، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- الذئاع، محمد خليفة. (1996م). مسالك النحاة في وجوه الروايات، عرض ودراسة
لشروح أبيات الكتاب. د.ط، بنغازي: جامعة قار يونس.
- الرازي، فخر الدين بن ضياء الدين عمر، 604هـ. (د.ت). التفسير الكبير. ط3،
بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الراوي، طه. (1954م). نظرة في شاهد، العدد الخامس، الأزهر، جمادى الأولى،
يناير.
- الراوي. طه (1936م). نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي بدمشق، ص ص
315-335، المجلد 14، الجزء 9، 10 كانون الثاني، دمشق: مطبعة ابن
زيدون.
- رشوان، محمد أحمد. (1995). قول على قول في التوفهم في النحو العربي، مجلة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع عشر، ص ص 255-
279، السعودية، الرياض.

- زياد، ازدهار عبد الرحمن عيسى. (1994م). أثر النظرية النحوية في رواية الشعر. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، كانون الثاني، الأردن، عمان.
- السامرائي، إبراهيم. (1960م). دراسات في اللغة وتاريخها. د.ط، بغداد: مطبعة العاني.
- السامرائي، إبراهيم (1971م). مباحث لغوية. د.ط، بغداد: منشورات مكتبة الأندلس.
- السامرائي، محمد فاضل صالح. (2004م). الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. ط4، عمان: دار عمّار للنشر والتوزيع.
- السبكي، أبو حامد، بهاء الدين، حامد أحمد بن علي، 773هـ. (2003م). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. ط1، تحقيق: عبد الحميد هندawi، بيروت، صيدا: المكتبة العصرية.
- ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل، 316هـ. (1987م). الأصول في النحو. ط2، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- سعد، محمد عبد الحميد. (1976م). الضرورة عند النحويين. مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض، المجلد الرابع، السنة الرابعة، ص ص 151 — 193.
- سعد، محمد علي. (1982م). الأحوص بن محمد، الأنصاري، حياته وشعره. ط1، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة.
- السعودي، أحمد عطية. (1995م). ظاهرة الترخيم في اللغة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم.
- ابن السكيت، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، 244هـ. (1978م). كتاب الإبدال. د.ط، تقديم وتحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: علي النجدي ناصف. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- سلمان، عدنان محمد. (1965م). التّوابع في كتاب سيبويه. د.ط، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن قنبر، 180هـ. (1983م). الكتاب. ط2، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرقاعي.
- ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، 458هـ. (د.ت). المخصص. د.ط، تحقيق: لجنة التراث العربي، بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- السيرافي، أبو سعيد، ابن أبي سعيد، 385هـ. (1976م). شرح أبيات سيبويه. د.ط، حققه وقدم له: محمد علي سلطان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الحجاز.
- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1977). همع الهوامع شرح جمع الجوامع. د.ط، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث.
- السيوطي. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1985م). الأشباه والنظائر في النحو. ط1، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- السيوطي. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1986م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. د.ط، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، بيروت، صيدا: منشورات المكتبة العصرية.
- السيوطي. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1988م). الاقتراح. د.ط، قدم له وضبطه وصححه وعلق حواشيه وفهرسه: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، بيروت: جروس برس.
- السيوطي. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1996م). الديباج. د.ط، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، السعودية، الخبر: دار ابن عفان.
- الشاعر، حسن موسى. (1992م). اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية. ط1، عمان: دار البشير.
- شاهين، عبدالصبور. (1973م). المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب والتربية، العددان: الثالث والرابع، جامعة الكويت، ص ص 56-83.

الشَّايِب، فوزي. (1999م). محاضرات في اللسانيات. ط1، الأردن، عمان: منشورات وزارة الثقافة.

ابن الشجري، أبو السَّعادات، ضياء الدين، هبة الله بن علي بن حمزة، 542هـ. (1349هـ). الأمل الشجرية. ط1، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف. الشنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى، 476هـ. (1987م). النكت في تفسير كتاب سيبويه. ط1، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الكويت: معهد المخطوطات العربية.

الشنتمري. أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى، 476هـ. (1994م). تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. ط3، حققه وعلق عليه: زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن أبي الصلت، أبو عثمان، أمية بن عبدالله بن أبي الصلت. (1980م). شرح ديوان أمية بن أبي الصلت. د.ط، قتم له وعلق حواشيه: سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، بيروت، لبنان: منشورات دار مكتبة الحياة. صيام، زكريا عبد الرحمن. (د.ت). شعر لبيد بن ربيعة بين جاهليته وإسلامه. د.ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ضيف، شوقي. (1968م). المدارس النحوية. ط6، القاهرة: دار المعارف. الطبراني، أبو يعلى، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، 360هـ. (1415هـ). المعجم الأوسط. د.ط، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، القاهرة: دار الحرمين.

الطبراني. أبو يعلى، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، 360هـ (1983م). المعجم الكبير. د.ط، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم. الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، 310هـ. (1405هـ). تفسير الطبري. د.ط، بيروت: دار الفكر.

الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، 310هـ (1407هـ). تاريخ الطبري. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الطَّعَان، هشام. (1982م). حول كتاب سيبويه. مجلة مجمع اللغة العربية، عمان، العدد المزدوج (15 - 16)، السنة الخامسة، ص ص 220 - 226.
- الطيالسي، أبو داود، سليمان بن داود الفارسي، 204هـ. (د.ت). مسند الطيالسي. د.ط، بيروت: دار المعرفة.
- أبو الطَّيِّب، عبد الواحد بن علي، 351هـ. (1961م). كتاب الإبدال. د.ط، حققه وشرحه: عز الدين التَّنُوخي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- أبو الطَّيِّب، محمد شمس الحق آبادي. (1415هـ). عون المعبود. ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.
- عبابنة، يحيى عطية. (1983م). في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزَّمَخْشَرِي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، أربد.
- عبابنة. يحيى عطية (1989م). منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.
- عبابنة. يحيى عطية (2000م). دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية. ط1، عمان: دار الشروق.
- عبادة، محمد إبراهيم. (د.ت). معجم مصطلحات النحو والصرف والغرض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية. د.ط، بنها: دار المعارف.
- عبادة. محمد إبراهيم. (1980م). عصور الاحتجاج في النحو العربي. د.ط، القاهرة: دار المعارف.
- ابن العبد، طرفة. (1886م). العقد الثمين في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين. د.ط، بيروت: المطبعة اللبنانية.
- ابن عبد البر، أبو عمر، يوسف بن عبد الله، النَّمْرِي، 463هـ. (1387هـ). التمهيد. د.ط، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري: المغرب: وزارة علوم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- عبد التَّوَّاب، رمضان. (1987م). فصول في فقه العربية. ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- عبد التّوّاب، رمضان (1990م). التّطور اللّغوي مظاهره وعقله وقوانينه. د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. (1979م). الضّرورة الشّعريّة في النّحو العربي. د.ط، القاهرة: مكتبة دار العلوم.
- ابن عبد ربّه، أحمد بن محمد، 328 هـ. (1989م). العقد الفريد. ط1، حقّقه وعلّق على حواشيه: علي شيري، بيروت، لبنان: إحياء التّراث.
- العُبّودي، محمد بن ناصر. (1979م). الأمثال العاميّة في نجد. د.ط، ساعدت (دائرة الملك عبد العزيز) في نفقات طباعته، المملكة العربيّة السّعوديّة: دار اليمامة للبحث والترجمة والنّشر.
- أبو عبّيدة، مغمّر بن المثنّى، النّثمي، 210 هـ. (1981م). مجاز القرآن. ط2، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العجّاج، أبو الشعثاء، عبد الله بن ربيعة، 97 هـ. (1997م). ديوان العجّاج، رواية وشرح عبد الملك بن قريّب الأصمعي. ط1، قدّم له وحقّقه: سعدي ضيّاوي، بيروت: دار صادر.
- عزّة، كُثَيّر، أبو صخر، بن عبد الرحمن بن الأسود، 105 هـ. (1996م). شرح ديوان كُثَيّر عزّة. ط1، شرح وتحقيق: رحاب عكاوي، بيروت: دار الفكر العربي.
- العسكري، أبو هلال، حسن بن عبد الله، 395 هـ. (1993م). كتاب جمهرة الأمثال. ط2، حقّقه، وعلّق حواشيه، ووضع فهرسه: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطامش، بيروت، لبنان: دار الجيل.
- ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن علي، 669 هـ. (د.ت). ضرائر الشّعر. د.ط، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس للطباعة والنّشر والتوزيع.
- ابن عصفور. أبو الحسن، علي بن مؤمن بن علي، 669 هـ (د.ت). المقسّرّب. د.ط، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني.

- ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله، 769هـ. (1964م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط14، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان: دار العلوم الحديثة.
- العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، 616هـ. (1992م). التبيان في إعراب القرآن. ط1، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- عماييرة، خليل أحمد. (1984م). في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق. ط1، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- عماييرة. خليل أحمد. (1987م). في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي. ط1، الأردن، الزرقاء: مكتبة دار المنار.
- عيد، محمد. (1987م). النحو المصفى. د.ط، القاهرة: مكتبة الشباب.
- عيد، محمد. (1988م). الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث. ط3، القاهرة: عالم الكتب.
- العيني. (د.ت). شرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبّان على شرح الأشموني. د.ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- الغلاييني. مصطفى. (1986م). جامع الدروس العربية. ط18، راجعه ونقحه: د. عبد المنعم خفاجي، صيدا، بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
- الغندجاني، أبو محمد، الحسن بن أحمد. (1980م). كتاب فرحة الأديب في الرد على ابن السكيت في شرح أبيات سيبويه. د.ط، حققه وقدم له: د. محمد علي سلطان، دمشق: دار النبراس.
- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ. (1970م). معجم مقاييس اللغة. ط2، بتحقيق وضبط: محمد عبد السلام هارون، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ابن فارس. أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ (1979م). ذم الخطأ في الشعر. حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مجلة معهد المخطوطات

العربية، المجلد الخامس والعشرون، الجزء (الأول والثاني)، الكويت، ص ص 29-59.

ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ (1993م). الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط1، حقّقه وضبط نصوصه، وقّدم له: د. عمر فاروق الطّباع، بيروت، لبنان: مكتبة المعارف.

الفارابي، أبو نصر، محمد بن محمد طرخان بن أوزلغ، 339هـ. (1970م). كتاب الحروف. د.ط، تحقّق: محسن مهدي، بيروت: دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية.

الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ. (1983م). الحجّة في علل القراءات السّبع. ط2، مصوّرة عن ط1، بتحقيق: علي النّجدي ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتاح شلبي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفاكهي، جمال الدين، عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد، 972هـ. (1996م) شرح الحدود النّحوية. ط1، حقّقه وقّدمه: محمد الطّيب إبراهيم، لبنان، بيروت: دار النفائس.

الفراء، أبو زكريّا، يحيى بن زياد، 207هـ. (1980م). معاني القرآن. ط2، تحقّق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النّجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، 114هـ. (1987م). ديوان الفرزدق. ط3، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

فريجة، أنيس. (1955م). نحو عربية ميسّرة. د.ط، بيروت: دار الثقافة.

فندريس، ج. (1950م). اللّغة. د.ط، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصّاص، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي.

الفيروز آبادي، مجد الدين، محمد بن يعقوب، الشّيرازي، 807هـ. (1978م). القاموس المحيط، نسخة مصورة عن الطّبعة الثّالثة للمطبعة الأميريّة سنة 1301هـ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم، 276هـ. (1985م). الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء. ط2، حققه وضبط نصّه: مفيد قمّحة، راجعه وضبط نصّه: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن قتيبة. أبو محمد، عبد الله بن مسلم، 276هـ (2002م). تأويل مشكل القرآن. د.ط، تحقيق: السيد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده.
- القرطاجني، أبو الحسين، حازم بن محمد بن حسن، 1285هـ. (1996م). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. د.ط، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، تونس: د.ن.
- القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، 671هـ. (1372هـ). تفسير القرطبي. ط2، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، القاهرة: دار الشعب.
- القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن جعفر التميمي، 206هـ. (1972م). ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة. د.ط، تحقيق: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هذارة، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- القطنان، مناع. (1990م). مباحث في علوم القرآن. ط22، بيروت، شارع سوريا: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- القفطي، جمال الدين، علي بن يوسف، 624هـ. (1952م). إنباه الرواة على أنباه النحاة. د.ط، القاهرة: دار الكتب.
- ابن قمينه، عمرو. (1965م). ديوان عمرو بن قمينه. د.ط: المجلد الحادي عشر، غني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، الكويت: مجلة معهد المخطوطات العربية.
- القيسي، مكّي بن أبي طالب، 437هـ. (1974م). مشكل إعراب القرآن الكريم. د.ط، تحقيق: ياسين محمد السّواس، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمرو الدمشقي، 774هـ. (1983م). الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، لبنان دار الكتب العلمية.

- الكيسي، أبو محمد، عبد الحميد، عبد بن حميد بن نصر، 249هـ. (1988م). مسند عبد بن حميد. ط1، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة: عالم الكتب.
- الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، 1094هـ. (1992م). الكلبيات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. ط1، قابل، نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الكناعنة، عبد الله محمد طالب. (2004م). الصراع بين التراكيب النحوية، دراسة في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.
- كولردج، (1971م). النظرية الرومانتيكية في الشعر سيرة أدبية. د.ط، ترجمة: عبد الحكيم حسان، مصر: دار المعارف.
- الكيلاني، إيمان "محمد أمين" خضر. (2003م). الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.
- ابن ماجه، أبو عبد الله، محمد بن يزيد، القزويني، 275هـ. (د.ت). سنن ابن ماجه. د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.
- مالك بن أنس، أبو عبد الله الأصبحي، 179هـ. (د.ت). موطأ مالك. د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر: دار إحياء التراث.
- ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله، الطائي. (1957م). شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الكويت: مكتبة دار العروبة.
- المباركفوري، أبو الغلا، محمد بن عبد الرحمن، 1353هـ. (د.ت). تحفة الأحوزي، بشرح جامع الترمذي. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

المُبرّد، أبو العباس، محمد بن يزيد، 285هـ. (1399هـ). المقتضب. د.ط، تحقيق: محمد عبد الخالق غُضيمة، مصر، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث.

المتلمّس، جرير بن يزيد بن عبد المسيح. (1970م). ديوان شعر المتلمّس الضبّعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي. د.ط، غني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، الكويت: معهد المخطوطات العربية.

ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس، 324هـ. (د.ت). كتاب السبعة في القراءات. ط2، تحقيق: شوقي ضيف، مصر: دار المعارف. مجاهد، عبد الكريم. (2001م). الكف عن العمل النحوي بين التعليقات الشكلية والمعنوية (القسم الأول). دمشق: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، المجلد (76). ص ص 85 — 134.

المختون، محمد بدوي. (1987م). بناء لغة الشعر، مجلة الشعر، العدد الخامس والأربعون، شارع منصور، باب اللوق، دار مجلة الإذاعة والتلفزيون، القاهرة، ص ص 71 — 83.

المخزومي، مهدي. (1958م). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. ط 2، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المخزومي. مهدي (1986م " أ "). في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. ط2، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المخزومي. مهدي (1986م " ب "). في النحو العربي نقد وتوجيه. ط2، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي.

المرتضى، الشريف، علي بن الحسين الموسوي، 436هـ. (1954م). أمالي المرتضى غرر الفوائد وثرر القلائد. ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده.

المرزباني، أبو عبدالله، محمد بن عمران بن موسى، 384هـ. (1995م). الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء. ط1، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

- مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري، النيسابوري، 261هـ. (د.ت.). صحيح مسلم. د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث.
- مصطفى، إبراهيم. (1959م). إحياء النحو. د.ط، القاهرة: مطبعة لجنة التاريخ والترجمة والنشر.
- ابن مضاء، أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، القرطبي، 92هـ. (1982م). الرد على النحاة. ط3، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف.
- المغالسة، محمود حسني. (1979م). احتجاج النحويين بالحديث، مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، عمان: المجلد الثاني، الجزء (3-4). ص ص، 42-65.
- مكرم، عبدالعال سالم. (د.ت.). المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة. د.ط، بيروت: دار الشروق.
- مكرم. عبدالعال سالم (1987م). شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الميناوي، محمد المدعو بعبد الرؤوف، 1031هـ. (1356هـ). فيض القدير شرح الجامع الصغير. ط1، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم، 711هـ. (1999م). لسان العرب. ط3، طبعة جديدة مصححة وملونة، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصائغ العبيدي، بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ.
- الميداني، أبو الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم، 518هـ. (1987م). مجمع الأمثال. ط2، بيروت: دار الجيل.
- النابغة، زياد بن معاوية بن ضباب، الذبياني، 602م. (1976م). ديوان النابغة. د.ط، جمعه وشرحه وكمّله وعلّق عليه: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- النابغة. زياد بن معاوية بن ضباب، الذبياني، 602م (د.ت.). ديوان النابغة الذبياني. د.ط، بيروت: دار صادر.

- النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، 338هـ. (1986م). شرح أبيات
سيبويه. د.ط، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ومطبعة النهضة
العربية.
- ابن النديم، أبو الفرج، محمد بن يعقوب بن إسحاق الوراق، 385هـ. (1985م).
الفهرست. د.ط، تحقيق: ناهد عباس عثمان، قطر: دار قطري ابن الفجاءة.
النعمي، حسام سعيد. (1977م). النواسخ في كتاب سيبويه، د.ط، بغداد: دار
الرسالة للطباعة.
- النميري، غبید بن حصين، 96هـ. (1980م). ديوان الراعي النميري. د.ط، جمعه
وحققه: راينهت فايبييرث، بيروت: دار النشر فرانتس شتاينو بغيبيان.
- النووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مري، 676هـ. (1392هـ). شرح
النووي على صحيح مسلم. ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهذليين. (1965م). ديوان الهذليين. د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.
ابن هشام، الأنصاري، أبو محمد، عبد الله، جمال الدين بن يوسف بن أحمد 761هـ.
(1980م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ط6، تحقيق: محمد محيي الدين
عبد الحميد، بيروت، لبنان: دار إحياء التراث.
- ابن هشام. الأنصاري، أبو محمد، عبد الله، جمال الدين بن يوسف بن أحمد 761هـ.
(1987م). قطر الندى وبل الصدى. ط2، تحقيق: محمد محيي الدين عبد
الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن هشام. الأنصاري، أبو محمد، عبد الله، جمال الدين بن يوسف بن أحمد 761هـ.
(1999م). شرح شذور الذهب. د.ط، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، عبد
العزیز شرف، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر، 807هـ. (1407هـ). مجمع الزوائد. د.ط، القاهرة:
دار الريان للتراث، بيروت: دار الكتاب العربي.
- وهبه وزميله. (1984م). معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. ط2،
بيروت: مكتبة لبنان.

ياقوت، أحمد سليمان. (د.ت). النّواسخ في كلام العرب أصولها ووظائفها وتفسير
أثرها الإعرابي. د.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
يسبيرسن. (د.ت). اللّغة بين الفرد والمجتمع. د.ط، ترجمة: عبدالرحمن أيوب، د.نر
ابن يعفر، الأسود. (1968م). ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نوري حمودي القيسي.
د.ط، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام: مديرية الثقافة العامة.
يعقوب، إميل بديع. (1996م). المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية. ط 1،
بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
ابن يعيش، موفق الدين، 643هـ. (د.ت). شرح المفصل. د.ط، بيروت: عالم
الكتب.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

Hartmann and Stork. (1973). A Dictionary of language and
Linguistics, England.
d). A linguistic Guide to English.,Leech.(w